

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر

المنعقدة صباح يوم الخميس الواقع في ١/شعبان/١٤١٤ هجرية

الموافق ١٣/١/١٩٩٤ ميلادية

العدد (١٣) الجلد (٣١)

ـ جدول الاعمال ـ

صفحة

الصفحة

٣ ـ الدكـتـور بسام العموش ، وبالنيـابة عنه وعن الســادة عبدالباقي جمو ، ذيب انيس ، محمد احمد الحاج .

٤ ـ السيد عبدالهادي المجالي، عن جبهة العمل الوطنية.

٥ ـ السيد نادر الظهيرات.

٦ ـ السيد محمود هويمل.

٧ ـ السيدة توجان فيصل.

٨ ـ الدكتور محمد ابو عليم.

٩ ـ الدكتور عارف البطاينة .

١٠ ـ الدكتور نزيه عمارين.

١١ ـ الدكتور عبدالحافظ الشخانبة.

١٢ ـ السيد ضيف الله المومني.

* وتحدث في الجلسة المسائية كل من السادة :

١ ـ السيد عبدالله اخوارشيدة.

٢ ـ السيد حماد ابو جاموس.

٣ ـ السيد طه الهباهبة.

٤ ـ السيد توفيق كريشان.

٥ ـ السيد سالم الزوايدة.

٦ ـ السيد صالح شعواطة.

٧ ـ السيد سليمان السعد.

٨ ـ الدكتور عبدالرزاق طبيشات.

٩ ـ السيد انور الحديد.

١٠ ـ السيد ابراهيم شحدة.

٤ ـ تعـيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ١١٨

عينت صباح يوم السبت ١٥/١/١٩٩٤ الساعة العاشرة .

محضر الجلسة

في تمـام الـسـاعـة العـاشرة من صـبـاح يوم الخميس الموافـق ١٣/١/١٩٩٤ ميـلادي، عـقـد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة اليوم الثـالث من الدورة العـادية الاولى برئاسـة دوله طاهر المصري وحـضـور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغـيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتـغـيب بمـعـذرة من الأعـضـاء السـادة : عبدالرحيم عكور، جمال الخريشا.

وقـد تـغـيب عن الجلسـة المسـائيـة السيـد عبدالكريم الدغمي.

وتـغـيـب عـن الجـلـســة الأعـضــاء السادة : عبدالله النسور، د. فوزي الطعيمة ، طه الهباهبة.

وحضر من الحكومة :

١ ـ دولة الدكـتـور عـبد السلام المجالي : رئيس الوزراء وزير الخـارجـية والدفاع .

٢ ـ مـعـالي الدكتور معن ابو نوار : وزير الاعلام .

٣ ـ معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي.

٤ ـ معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

٥ ـ مـعالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب.

٦ ـ مـعالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٧ ـ مـعـالي الدكـتـور زياد فريز : وزير التخطيط .

٨ ـ مـعـالي السـيد احمد العقايلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٩ ـ مـعـالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزيـر الاوقـاف والـشـؤون والمـقـدسـات الاسلامية .

١٠ ـ مـعـالي السـيد سامي قموه : وزير المالية .

١١ ـ مـعـالي السـيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٢ ـ مـعالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٣ ـ مـعـالي السـيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٤ ـ مـعالي الدكتور خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٥ ـ مـعـالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٦ ـ مـعالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٧ ـ مـعـالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشـؤون القـانونية والبرلمانية .

١٨ ـ مـعالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

١٩ ـ مـعالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢٠ ـ مـعـالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعـة والتجارة .

٢١ ـ معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٢ ـ مـعـالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :

الدكـتـور حـسين ابو عرابي، السيد علي الحـنـسـبـان، السـيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.

ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة

ونبدأ بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة كماقلنا امس أول المتحدثين الدكتور عبدالحافظ لست ارى الدكتور عبدالحافظ؟! لم يحضر. اذاً السيد منير صوبر.

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس ، الزميلة والزملاء النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بصفتي عضو في اللجنة المالية فقد قمتُ وزملائي رئيس وأعضاء اللجنة بدراسة جميع جوانب الموازنة دراسة وافية، وبناء عليه فإنني ألتزم بما جاء في تقرير اللجنة المالية، وأؤيد توصياتها ومطالبها، وإن إتفاق التجمع النيابي الديمقراطي على بحث القضايا الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والقضايا العامة وتقديم مطالب وتوصيات مشتركة، يجعل من بيان التجمع حول الموازنة العامة قضية مركزية متفقاً عليها، وإنني كعضو في هذا التجمع، أؤيد ما جاء في هذا البيان واضيف عليه **أولاً:** وجوب توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وزيادة الرواتب التقاعدية **وثانياً :** دعم صندوق اسكان المعلمين وتحسين اوضاع المعلمين **وثالثاً:** توضيح دور ديوان الرقابة والتفتيش واصدار قانونه بشكل يتفق ودوره.

وأود هنا أن أضيف على ذلك وبإختصار بعض المطالب لمنطقتي الانتخابية ـ الدائرة الخامسة.

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

تحقيقا لما ورد في رد دولة رئيس مجلس الوزراء في جلسة الثقة، ولما لمسته من رغبة أكيدة وعارمة لدى غالبية سكان عمان الكبرى، وما تلقيته بعد ذلك من تأييد شعبي لطلبي لإيجاد حل مناسب لوضع أمانة عمان الكبرى، فإنني أطلب من الحكومة المباشرة بإعداد قانون يعيد لأمانة العاصمة والبلديات والمجالس القروية المحيطة بها إستقلاليتها ليقوم سكان هذه البلديات باستعمال حقهم الدستوري في إنتخاب مجالس بلدية، وتقسيم عمان العاصمة إلى عدة بلديات ومن ثم إعادة تجميع هذه البلديات جميعا وبشكل ديمقراطي في أمانة عمان الكبرى، بحيث يتكون مجلسها من رؤساء هذه المجالس البلدية مع إضافة عدد من مدراء الدوائر الخدماتية، لا يتعدى عددها نصف عدد رؤساء المجالس البلدية، وبذلك تمارس البلديات كافة واجباتها وصلاحياتها، وتقوم بتقديم الخدمات اليومية والحياتية ضمن حدودها، ويقوم مجلس أمانة عمان الكبرى برسم السياسة العامة، والتنظيم والرقابة والتوجيه، ضمن قانون يحدد

صلاحيات المجالس المحلية ومجلس أمانة عمان الكبرى.

أما في مجال الخدمات العامة فإنني أوجزها بما يلي :

١ ـ المراكز الصحية :

أ ـ إن المركز الصحي والمستأجر في وادي السير / البلد، لا يفي بالغرض المطلوب من حيث عدد الغرف وترتيبها وتنظيمها، حيث يتشارك طبيبان في غرفة واحدة علماً بأن هذا المركز يستقبل شهرياً حوالي ٣٠٠٠ حالة طب عام وحوالي ٧٠٠ حالة طب أسنان وحوالي ٥٠٠ حالة إسعاف طارئة وحوالي ٥٠٠ حالة أمومة وطفولة، لذا فإنه من الضروري إنشاء مركز صحي متكامل وإستحداث جزء من المبنى المقترح ليكون كمستشفى للطوارىء، خاصة في حالات الولادة الطارئة، والمركز بحاجة إلى سيارة إسعاف مجهزة لكي يصبح قادراً على خدمة منطقة وادي السير والقرى والبلدات المجاورة لها.

ب ـ تحديث وتوسيع وتحسين المراكز الصحية الموجودة حالياً في بلدات وقرى قضاء وادي السير «بدر الجديدة، البصة، عراق الأمير، مرج الحمام» لتفعيل دورها وتقديم خدمات صحية أفضل للمواطنين.

جـ ـ دعم المركز الصحي في ناعور ليصبح شاملاً ودعم العاملين فيه ليتمكن هذا المركز من تقديم خدمات متكاملة وتحويل جزءاً منه إلى مستشفى للطوارىء، حيث أن إمكانية عمل ذلك متوفرة، ودعم المراكز الصحية في قضاء ناعور.

٢ ـ الدوائر الحكومية :

أ ـ أطلب من الحكومة الموقرة التوجه نحو بناء مجمع للدوائر الحكومية المختلفة، في غرب عمان / وادي السير، حيث أن جميع الدوائر الحكومية الموجودة حالياً في أبنية مستأجرة ومتباعدة، ومعظمها لا يتوفر فيها أدنى الشروط والمواصفات اللازمة لأية دائرة حكومية.

وإن مساحة قضاء وادي السير وعدد سكانه اللذي يتجاوز المائة ألف نسمة يعطينا الحق في طلب تحويله إلى متصرفية أسوة بباقي مناطق المملكة.

ب ـ إن إستحداث مركز دفاع مدني في قضاء ناعور مهم جدا، حيث أن أقرب مركز دفاع مدني لهذا القضاء يوجد في وادي السير أو مأدبا وإن إنشاء مثل هذا المركز يؤمن الخدمة السريعة لمنطقة واسعة وقطاع كبير من المواطنين القاطنين فيها وللذين يؤمون مناطق الأغوار والبحر الميت عن طريق ناعور، كما يؤمن سرعة مكافحة أية حرائق قد تحدث في الأحراش الموجودة في تلك المنطقة.

جـ ـ فتح مكتب للمياه في ناعور لتسهيل أمور

المواطنين في مراجعاتهم وإنجاز معاملاتهم.

د ـ إستحداث بعض الدوائر الحكومية الضرورية لمنطقة مرج الحمام.

٣ ـ في مجال الرياضة والشباب والتربية والتعليم :

أ ـ وعدت الحكومة الموقرة بزيادة دعمها لقطاع الشباب والرياضة وإستصلاح أكبر عدد ممكن من الملاعب الشعبية، لذا فإنني أطالب بتحسين أوضاع ملعب كلية تدريب وادي السير، وملعب مدرسة وادي السير / البلد، وذلك ببناء الأسوار وعمل المدرجات لها وتوفير اللوازم الضرورية للملاعب ليستفيد منها قطاع واسع من الشباب الرياضي، وطلبة المدارس العديدة في المنطقة، والجمعيات والأندية الرياضية مما سيؤثر إيجاباً على رفد الحركة الرياضية في الأردن بشكل عام والمنطقة بشكل خاص.

ب ـ التركيز على تفعيل الأنشطة الرياضية في جميع مدارس المنطقة وذلك بتحديث البرامج الرياضية، وتوفير المدربين المؤهلين من خريجي التربية الرياضية لتكون حصص الرياضة الزامية، ورفد الفرق والمنتخبات الوطنية مستقبلاً بالكفاءات الواعدة.

جـ ـ قيام وزارة التربية والتعليم بإجراء مسح شامل للمدارس الموجودة في المنطقة بشكل عام لتحديد احتياجاتها من حيث الصيانة وتوفير الساحات المناسبة ودراسة أوضاع المدرسين وخاصة في القرى والبلدات البعيدة عن المدن لتحسين أحوالهم وظروفهم الحياتية، لكي يقوموا بواجباتهم على أكمل وجه.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين ،

٤ ـ إنشاء وصيانة الطرق :

أ ـ صيانة وتوسيع طريق وادي السير / البصة / عراق الأمير لما لها من أهمية إقتصادية كونها منطقة جذب سياحي وآثاري.

ب ـ صيانة وتوسيع وتحسين طرق مرج الحمام / أم عبهرة / وادي الشتا / البحاث / الألمانية/ القصبات / البصة. والطرق الزراعية المتفرعة عنها لتسهيل وصول الخدمات إلى التجمعات السكانية والأراضي الزراعية المحيطة بها.

جـ ـ إيصال الطرق الفرعية المؤدية إلى طريق عمان الأغوار والتي شطرت ناعور وأراضيها إلى قسمين غربي وشرقي، وصيانة الطرق القديمة التي لا زالت على حالها من مدة طويلة، وخاصة الجزء النافذ من وسط ناعور البلد.

د ـ الاهتمام بالشوارع الرئيسية والفرعية في المنطقة الصناعية وادي السير، والعمل على إنجاز الجزء الواصل بين شارع المنطقة الصناعية وشارع جزيرة العرب، مما يساهم في حل الأزمة المرورية على مدخل عمان الغربي، علماً بأن الدراسات والمخططات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع قد تم إنجازها منذ مدة طويلة في وزارة الاشغال العامة.

هـ ـ صيانة الطرق النافذة داخل حدود البلديات ووضع خلطات اسفلتية عليها.

و ـ وجوب التزام الخزينة ووزارة الاشغال العامة بتكاليف استملاك مسار الطرق النافدة داخل حدود البلديات والمجالس القروية، ودفع المبالغ التي سبق والتزمت بها. واخص بالذكر المبلغ المستحق لبلدية ناعور والبالغ (٦٠٠٠٠) دينار، كان قد تم رصدها حسبما ورد بالكتاب رقم ١٢٢/٥/٥٣٥١ تاريخ ٢٩/٤/١٩٩٣ والموجه من معالي وزير الاشغال العامة إلى دولة رئيس الوزراء.

٥ ـ الإتصالات السلكية والاسلكية

توسعة شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية، لتغطية الحاجات الضرورية الماسة لخدمة سكان وأصحاب المصانع والمحلات العديدة في المنطقة، حيث يوجد حالياً أكثر من ٤٠٠٠ طلب من وادي السير وضواحيها وحوالي ٢٠٠٠ طلب من سكان قضاء ناعور، كما وإنني أطالب بإلغاء أولوية الحصول على خط هاتفي بدفع ثلاثة أمثال الرسم المقرر، تحقيقاً للعدالة في إيصال الخدمات للمواطنين. وتحويل المقاسم اليدوية والنصف آلية المستعملة في مناطق الدائرة إلى آلية كاملة وزيادة سعتها وزيادة الخطوط الهاتفية الرئيسية لها. وتحسين اوضاع الشُعب البريدية في القرى والتجمعات السكانية.

٦ ـ أراضي الدولة :

أ ـ إعادة النظر في موضوع أراضي المعرض الدولي في مرج الحمام حيث تم إستملاك مئات الدونمات منذ أكثر من خمسة عشر عاماً وهي الآن مكب للنفايات ولاتستعمل حتى في زراعة الحبوب، لذا أطالب بالإسراع في إتخاذ الإجراءات المناسبة لإنجاز مشروع المعرض الدولي، لما لهذا المشروع من أهمية حيوية وتأثير على تنشيط الحياة الاقتصادية للمنطقة وللأردن بشكل عام.

ب ـ تفويض أراضي الدولة الواقعة ضمن حدود بلدية ناعور ومرج الحمام وهي أراضي حرشية إلى إحدى البلدتين أو كلتيهما معاً لتحويلها إلى متنزه قومي لما للذلك من فائدة في المحافظة على الأحراش وصيانتها وقد تدر أموالاً لهذه البلديات لتحسين أدائها.

٧ ـ الكهرباء والمحروقات :

أ ـ العمل على زيادة حصص البلديات من رسوم المحروقات.

ب ـ العمل على إيصال التيار الكهربائي لبعض المناطق المحرومة منها في التجمعات

السكانية في عراق الأمير، البصة، الألمانية والظهير وتوسيع حدود خدمات مشروع فلس الريف لتشمل جميع التجمعات السكنية.

جـ ـ إعادة النظر في الإتفاقات المعقودة بين البلديات وشركة الكهرباء من ناحية التصرف بالتأمينات وصيانة وإنارة الشوارع ومتابعتها.

د ـ إنارة الشارع النافذ بين ناعور ومرج الحمام وشارع المطار مرج الحمام.

٨ ـ **الصرف الصحي :**

أ ـ لم يتم للآن إتمام شبكة الصرف الصحي في المنطقة الصناعية في وادي السير رغم أنها جزء من شبكة بيادر وادي السير وعمان والتي نفذت منذ سنين طويلة، كذلك فإن العمل في تنفيذ شبكة الصرف الصحي لمدينة وادي السير البلد بطيء جداً وبشكل غير معقول، لذا أطالب بالإسراع في إنجازه وتوفير المخصصات اللازمة لذلك.

ب ـ توسيع مشروع الصرف الصحي لمنطقة ناعور ومرج الحمام حيث أن الدراسات اللازمة أجريت في الأعوام (٨٢ ، ٨٣) وأعيدت سنة ٩٣ ولم يبدأ التنفيذ فيها حتى الآن.

٩ ـ خدمات عامة :

أ ـ العمل على إقامة مسلخ حديث مشترك بين بلديتي ناعور ومرج الحمام.

ب ـ دراسة إمكانية انشاء منطقة صناعية مشتركة بين بلديتي ناعور ومرج الحمام وإختيار المنطقة المناسبة حسب تقدير الخبراء.

جـ ـ دراسة وحل مشكلة التدفئة المركزية الجماعية في إسكان ابو نصير، حيث لازال المواطنون يعانون منها رغم أنهم تكبدوا تكلفتها مع أثمان الشقق ولا يستفيدون منها.

د ـ تقوم مؤسسة الإسكان العامة وأمانة عمان الكبرى بمنح تصاريح لعمل إضافات على بعض الشقق الأرضية في إسكان أبو نصير وتشترط أن يكون السقف من القرميد أو السطح المائل لكي لا يستفيد القاطن في الطوابق العلوية من هذه الزيادات، لذا أرجو من الجهات المختصة دراسة هذا الموضوع وتحقيق المساواة بين المالكين لهذه الشقق، ومنعاً للخلافات التي قد تنجم عن مثل هذا التمييز في المعاملة بين القاطن في شقة ارضية والقاطن في الطابق الثاني كذلك بين المجاورين.

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب المحترمين ،

مع تأييدي ودعمي لمطالب زملائي نواب الدائرة الخامسة السادة : الدكتور همام سعيد، السيد خالد عبدالنبي، المهندس عبدموسى النهار، السيد مفلح اللوزي، أرجو أن أبين

بأن هذه المطالب ومطالب أخرى لم أوردها في كلمتي هذه سأقوم بتقديمها إلى الوزارات والدوائر المختصة لإجراء اللازم بشأنها.

وختاماً ، أشكر دولة الرئيس وأعضاء مجلس النواب الموقر والسادة المستمعين حسن إستماعهم لي، وأسأل الله أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد وأن يحفظ قائد المسيرة الحسين المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد منير صوبر ، السيد محمد الحنيطي.

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، السادة النواب المحترمين ...

أؤيد ما جاء بكلمة الكتلة النيابية المستقلة التي القاها معالي النائب الدكتور عوض خليفات، لذلك فانني سأكتفي بالحديث عن وضع الدائرة الرابعة.

لقد ظلمت هذه المنطقة بسبب وقوعها ضمن محافظة العاصمة وقربها من مركز الدولة، فان من يسمع باسم العاصمة عمان يتبادر إلى ذهنه لأول وهلة مناطق الشميساني وعبدون وام اذينة، فلا تستغربوا ان قلت لكم ان هناك احياء كثيرة في هذه المنطقة لم تصلها حتى الان خدمات الماء والكهرباء والطرق والهاتف والمدارس ولاتندهشوا ان قلت لكم ان هذه الاحياء تقع ضمن حدود امانة عمان الكبرى وان سكانها يدفعون ضريبة المسقفات ورسوم المجاري.

دولة الرئيس ، السادة النواب الكرام ،

ارجو ان اعرض على مجلسكم الكريم مطالب سكان الدائرة الرابعة التي اتشرف بتمثيلها وهي على النحو التالي :

اولاً الخدمات الصحية :

أ ـ تخلو المنطقة الجنوبية والشرقية لعمان من وجود مستشفى لمعالجة المرضى في هذه المنطقة على الرغم من كثافة سكانها، وعليه فانني اطالب الحكومة العمل على انشاء مستشفى في المنطقة واقترح ان يقام ما بين سحاب والرقيم والعبدلية حيث ان الموقع المقترح بخدم سكان المنطقة ويخفف العبء على مستشفى البشير ويمكن تأمين الارض من اراضي الخزينة.

ب ـ فتح مراكز صحية شاملة في كل من خربة السوق وجاوه، اليادودة، ام قصير والمقابلين، العبدلية، خشافية الدبابية، وخشافية الشوابكة.

ثانيا : الخدمات التعليمية :

لازالت منطقة جنوب شرق عمان تفتقر إلى وجود مدارس تعليمية فيها على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم تسعى في خططها

إلى الانتهاء من نظام الفترتين الصباحية والمسائية، إلا ان سكان هذه المنطقة لايزالوا يعانون من هذا النظام لقلة المدارس، وعليه فانني اطالب الحكومة انشاء مدارس في كل من سحاب، ابوعلندا، المعادي، خربة السوق وجاوه، اليادودة، الطيبة، خشافية الدبابية، خشافية الشوابكة، والجويدة.

ثالثاً : خدمات الصرف الصحي :

ان منطقة جنوب شرق عمان تخلو من خدمات الصرف الصحي على الرغم من التطور العمراني والتجاري والصناعي فيها، لذلك فانني اطالب الحكومة العمل على ايصال خدمات الصرف الصحي إلى كل من سحاب، ابو علندا، الجويدة، ام قصير والمقابلين، خربة السوق وجاوه، الطيبة، اليادودة، حي المعادي، وام نواره حفاظاً على البيئة والصحة والسلامة العامة، أسوة بمناطق عمان الغربية والشمالية هذا مع العلم بان مواطني هذه المنطقة يدفعون رسوم المجاري وان الدراسات لمشروع الصرف الصحي قد تمت منذ عام ١٩٨٥ وقد علمت بأن الحكومة قد رصدت مخصصات لهذا المشروع ضمن موازنات سلطة المياه للاعوام السابقة وقد تم تحويلها إلى مناطق اخرى.

رابعاً خدمات الطرق :

أ ـ لا تزال منطقة جنوب شرق عمان تفتقر إلى خدمات الطرق على الرغم من أنها تشكل كثافة سكانية عالية ومساحة كبيرة وبحكم موقعها ولكونها ممراً يربط شمال المملكة بجنوبها إلا ان الحكومة تجاهلت رصد مخصصاته لمشروع طريق الحزام الدائري الذي يشكل طريقاً دولياً وعصباً اقتصادياً حيوياً ضمن الموازنة الرأسمالية لوزارة الاشغال العامة لعام ١٩٩٤، ولم تعطه الاولوية بل اعتبرته من المشاريع التي يمكن تمويلها من المنح ورصدت مخصصات له ضمن الباب الثاني، ونظراً لاهمية هذا الطريق فانني اطالب الحكومة اعطاؤه الاولوية في التنفيذ، ونقل مخصصاته من المشاريع التمويلية إلى الموازنة الرأسمالية.

ب ـ اطالب الحكومة العمل على فتح وتعبيد الطرق القروية والزراعية في المنطقة وصيانة القديم منها.

خامساً الخدمات الزراعية :

أ ـ أطالب الحكومة ان تقوم وزارة الزراعة (الحراج) باستغلال الاراضي المملوكة للخزينة والحراج والتي تقدر بآلاف الدونمات بزراعتها بالاشجار الحرجية والرعوية للعمل على ايقاف الزحف الصحراوي وتحقيق مقولة الحسين القائد (اردن اخضر عام ألفين).

ب ـ وقف تأجير الأراضي الحرجية وأراضي الخزينة للمقالع والكسارات التي عملت

على تدمير المنطقة صحياً وزراعياً وبيئياً مخالفة بذلك نظام المقالع رقم (٨) لعام ١٩٧١ حيث ان هذه الاراضي تقع ضمن حدود امانة عمان الكبرى.

وفي هذا المجال فانه لايسعني الا ان اكرر الشكر لمعالي امين عمان الكبرى على جهده واهتمامه الكبير لتنظيم وتطوير وتحسين شرق عمان، وأمل ان تحذو وزارة الزراعة ووزارة الاشغال العامة والاسكان وباقي اجهزة الدولة المعنية حذو أمانة عمان الكبرى وتعطي اهتماماً خاصاً لهذه المنطقة.

سادساً التنظيم :

أ ـ نتيجة للتوسع العمراني في منطقة جنوب شرق عمان فانني اطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة العمل على سرعة تنظيم اراضي قرى العبدلية، خشافية الدبابية، خشافية الشوابكة، المناخر، البيضا، وابو الحيات والاجزاء الواقعة خارج حدود التنظيم لمدينة سحاب وذلك لايصال الخدمات العامة إلى سكانها، كما واطالب برفع المجالس القروية في كل من خشافية الدبابية والعبدلية إلى مجالس بلدية لاكتمالها الشروط المطلوبة.

ب ـ كما واطالب امانة عمان الكبرى العمل على سرعة تنظيم المناطق الواقعة خارج حدود التنظيم في منطقة خربة السوق وجاوه واليادودة حيث لايزال يعاني اهالي هذه المنطقة من عدم ايصال خدمات الماء والكهرباء والهاتف والطرق إلى منازلهم.

سابعاً التقسيمات الادارية :

اطالب الحكومة العمل على رفع مديرية قضاء سحاب إلى لواء تحقيقاً لمطالب المواطنين وخدمتهم.

ثامناً الواجهات العشائرية :

اطالب الحكومة العمل على حل مشكلة واجهة عشائر البلقاء الشرقية الممثلة بالعشائر التالية :

١ ـ عشيرة الحنيطيين، ٢ ـ عشيرة الدبابية، ٣ ـ عشيرة الشوابكة، ٤ ـ عشيرة الحديدة المبزرين، ٥ ـ عشيرة الرقاد، ٦ ـ عشيرة الزفقا.

تاسعاً مخيم الطالبية :

ان وضع مخيم الطالبية مؤلم جداً ويستدعي من الحكومة ان تقوم بالتنسيق مع وكالة غوث اللاجئين للعمل على تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والمدارس وتعبيد الشوارع واقامة المراكز الصحية، وطالب الحكومة الايعاز لدائرة الشؤون الفلسطينية لرعاية وتحسين الخدمات فيه بالتعاون مع لجنة المخيم وان ينال نصيبه من المخصصات التي يتم رصدها ضمن موازنة وزارة المالية لاغاثة النازحين.

وختاماً، حفظ الله أردن الخير بقيادة الشريف الهاشمي الحسين بن طلال المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولـة رئيس المجلس : وعليكم السـلام، شـكـراً للسـيـد محـمـد الحنيطي، الكلمة الآن للدكـتـور بسـام العموش والمتحدث الذي يليه السيد عبدالهادي المجالي.

مـرة اخـرى ارجو من الزملاء مراعاة الوقت والاخـتـصار في كلماتهم مع العلم من ان الامانة العـامـة والصـحـافـة سوف تنشر كل الكلمات سـواء القيت جزئياً او كاملة، شكراً.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني ان ألقي هذه الكلمـة باسـمي ونيـابة عن اخـواني الزملاء :

سماحة الشيخ النائب عبدالباقي جمو

سماحة الشيخ النائب ذيب انيس

سعادة الدكتور محمد الحاج

الحـمـدلله والصلاة والسـلام على رسول الله وعلى آله وبعـد، فـان مناقـشـتنا لمشروع الموازنة الـعـامــة أمـر هـام، ويحـتـاج إلى الـوضـوح والـصراحـة والمكاشـفـة وان الثناء على الحكومـة والاعـجـاب بهـا لايـعـنـي الا تـقـديم النصح الخـالص ببـيـان العـيـوب والسلبيات لتلافيها وتصـحـيـحـهـا وبخـاصـة اننا نـتحدث عن عالم الارقـام ولانتـحـدث في فلسفة وآراء هوائية.

المناقشة لها جانبان :

الجانب الأول : السياسات العامة.

الجانب الثاني : مطالب المحافظة .

اولاً : السياسات العامة :

وهــذا هــو الجـانــب الأهــم والأصـل في المناقشة والحدث فيه في المحاور التالية :

أ ـ وصـف الموازنة : في ظـنـي أن هـذه الموازنة تتصف بما يلي :

١ ـ مـوازنة أرقـامها مضللة : حيث انها تدعي انه لايوجـد عـجـز بينما يثـبت الاقتصاديون المخـتـصـون عجزها رقمياً وقد سبق العديد مـن الـزمـلاء حين اشـاروا إلى ذلك. وهي مـضـلـلة حـيث تعـتبر المسـاعـدات والمنح ايرادات والأمـر ليس كـذلك، وهي مضللة حين تقول ان ٥٠٪ من النفـقـات رأسمالية والأمر ليس كذلك.

٢ ـ مـوازنة مبـتـور ثلثـهـا : حـيث ان ثلثـها مـسـاعـدات وقروض منتظرة من جهة غير معلومة.

٣ ـ مـوازنـة تـضـخـيـم النفـقـات : فلم تراع الموازنة اننا بلد عليـه مـديونية عالية وبالتالي كان عليها اسقاط النفقات التي لالزوم لها.

٤ ـ انها موازنة ربوية : مع اننا في بلد هاشمي دينه الاسـلام كما ينص على ذلك الدستور.

٥ ـ انها مـوازنة غير شـعـبـية : فلم تنطلق من مصلحة الضعيف والفقير بل تحدثت بفوقية وكأننا من دول الرفاه.

٦ ـ مـوازنة لاتراعي ظروفنا كـدولة ضـعـيـفـة المـوارد محاصرة الحـدود في تـزايـد سـكـاني

نعـاني من بطالة وفـقر ومع مستقبل سياسي غامض.

٧ ـ مـوازنة كـانتونات مؤسسية : فلا نرى فيها النظرة للاقتصاد على انه دائرة واحدة بل ان صراعـاً على الارقـام الماليـة بين المؤسـسـات الحـكـومـيـة يـبرز حـسـب الـنـفـوذ والموقع والقـدرة على التقرب من صاحب القرار.

٨ ـ مـوازنـة لا تـراعـي الظروف القـادمـة من الناحيـة السـيـاسـية حيث ستكون المعركة اقتصادية بكل معنى الكلمة.

ب ـ العجز : لقـد ذكـر العديد من الزملاء وجـود عـجز في الموازنة قدره ٤٥٦,٥١ مليون دينـار واتمـنى ان تعترف الحكومـة في ردها بهذا الـعـجـز بـدليل اننا لو لم يكن لدينا عـجـز لما اقترضنا. ان عـدم اظهـار العـجـز يبشر الناس بأن الامـور تتطور ايجابيـاً ان العـجز مقبول اذا كـان مبرراً باسـتـثمارات وطنية تعود على الخزينة بايرادات جـيدة وهذا غير موجود.

وان مـعـالجـة الـعـجـز لا تكون بالاقتراض الـداخـلي والخـارجـي والاصـدار الـنـقـدي والضرائب وضـغـط الـنـفـقـات لكن حكومـتنا تـتعامل مع كل الاساليب المذكورة وابقت باب النفـقات مفتوحاً على مصراعيه.

جـ ـ الايرادات : ليس هناك دقـة في تقدير الايـرادات المـحـلـيـة ومـن المشـاهد في الموازنة الارتـفــاع المـلـحــوظ في الضرائب والـرســوم والاتجـاه نحـو رفع الاسـعـار والتـضخم وتقليل فـرص الاسـتثمار والوصول إلى العجز في الميزان التـجـاري وزيادة البطالة والفـقر وهذا كله على عكس مـا ورد في خطاب الموازنة.

ان بند الايرادات الاخرى وقيمتها (٧٧) مليـون ونصف تقـريـبـاً يحتـاج إلى تفـصيل وان زيادة الايراد ناتج عن الجباية والتحصيل فمنذ عام ١٩٨٩ ونـحـن نـشطون في الضرائب التي تثـقل كاهل المواطن. وانني اتساءل عن الايراد العـائد من الانتـاج أين هو وكم هو؟ وان ذكـر الغـرامـات والمصـادرات يعطيها صفة الديمومة وهذا غير مـوضوعي.

امـا ايـراد الجمارك فـانـه قـد زاد وهذا يعني المزيد من الاسـتيراد وبالتـالي العـجـز في الميزان التـجـاري والنقص في العملة الاجنبية ولقد زاد العائد المقدر من البريد والهاتف والسبب اجراء التـعـديلات على تعرفة المكالمات وبالمناسبة فان اعـطـاء المواطن الحق في اجراء ثلاث مكالمات مجانيـة كل يوم امر في غـاية الغـرابة فـمن من الناس يجري ثلاث مكالمات فقط؟!!

ومـاذا عـن مكـالمـات الـنـواب الـتي تعـد بالعشرات يوميـاً انني ادعـو إلى اعتبار هواتف الـنواب هواتف رسـمـيـة مجانيـة لانها لمصلحـة عامة هي مصلحة المواطن، كما ادعو إلى اعادة الـنـظـر في عـدد المكالمات اليـومـيـة المجـانيـة للمواطن.

د ـ النفقات : لعل النفـقـات المرتفعة هي ابرز مـا يميز هذه الموازنة فقد ارتفعت النفقات الجـارية بشكل ملحوظ وسميت بعض النفقات

رأسمالية والحقيقة انها جارية. ولقد تركزت النفقات الجارية في عمان وقد ذكر هذا الامر بعض الزملاء سابقاً. ولقد وقع الانفاق في مسارات غير ضرورية واعتمد الانفاق على القروض مع انه لاينبغي ان يكون منها بل يخالف التصحيح الاقتصادي ولقد حصل انحفاض في دعم المواد التموينية (٦ ملايين) وهذا عكس خطاب الموازنة وكذلك حصل انخفاض في دعم الجانب الاجتماعي.

وسؤال لا بد من الاجابة عليه , لماذا ننفق على مؤسسة تتحقق فيها الخسارة او لاتقوم بذاتها بعد ان دُعمت في نشأتها. الأجدر توجيه النفقات إلى مشاريع ذات ايراد. اننا نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في نفقات الايجارات والسيارات والاثاث والقرطاسية والمواد المكتبية والحفلات والسفريات.

اننا مدعوون لتخفيض ارقام النفقات وفق الحاجة والأولوية واذا جمعنا الارقام المخفضة فسيكون امامنا رقم كبير ولقد ذكر احد كتابنا الاقتصاديين ان لدى الحكومة شهية للانفاق والا فأين اولوية الانفاق واين الظرف الذي يعيشه الوطن والمواطن؟

ان بعض ما سمته الموازنة نفقات رأسمالية لا علاقة له بالتنمية والانتاج ولكنه نفقات جارية كالاثاث والسيارات والتجهيزات ان شطب مخصصات شراء المركبات والسيارات والاثاث يوفر الملايين ويوفر لنا العملة الأجنبية، وتستطيع حكومتنا ان تعيش ولسنوات بدون سيارات واثاث علماً بان سيارات الحكومة فارهة واثاثها من ارقى الانواع. هناك نفقات غير مفهومة وعناوين غامضة تحتاج إلى تفصيل فبند الهبات غير مفهوم وقابل للسرقة وتخصيص ٣ ملايين للنفقات الجارية، و١٧ مليون للنفقات العامة وكلها تصرف بقرار من مجلس الوزراء.

ما مبرر استمرار نفقات التنقيب عن النفط دون جدوى ان المرحلة القادمة تقتضي منا التوجه نحو التنمية والاستثمار الحقيقي والتحصين الاقتصادي والثقافي والاعلامي لنستطيع مواجهة المرحلة وهذا يقتضي من الحكومة ان تشد على بطنها الحزام.

هـ الضرائب : وعدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب ونرجو ان تلتزم ان الضرائب في تصاعد مستمر بل يجب اعادة النظر في الضرائب لانها تدفع الحكومة للبذخ وسؤال اتركه للضمائر الحية المطلعة :

هل يدفع الاغنياء الضرائب حقيقة؟ وهل كشف التقدير الذاتي يتم التعامل معه بمسطرة العدل وهل ذمم المقدرين في ضريبة الدخل غير قابلة للاختراق؟

ان زيادة ضريبة الاستهلاك يعني المزيد من الاستيراد وهذا يكون على حساب الاستثمار. وفي كل العالم تقدم الشعوب ضرائب للحكومة او قُل تأخذ الحكومة الضرائب من الناس ولكنها تصب في الاستثمار التنموي وهذا هو الفرق بيننا وبين الآخرين.

واننا نستغرب التحصيلات التي تقوم بها وزارة التعلم العالي من الجامعات الاهلية وكليات المجتمع الخاصة من اجل الاعتماد العام والخاص وهي مبالغ مرتفعة تحصل بموجب تعليمات لا بموجب قانون وهذا مخالف للدستور.

وبما أننا نتحدث عن الضرائب فانني ادعو إلى اعادة النظر في ضريبة المغادرة من حيث قيمتها وعلى من تفرض وارى ان يعفى منها الاردنيون الذين يعملون في الخارج ويقومون بالتحويلات المالية للاردن.

و ـ الدَّيْن : الدين الداخلي والخارجي مستمر وللاسف ان التسديد يكون بمزيد من الاقتراض مما يعني المزيد من الربا. وتعمد الحكومة لسداد الدين الداخلي لاصدار الاوراق المالية وهذا يسير على نفس المنوال في علاج الدين الخارجي ان تخفيض الديون عن طريق شرائها او جدولتها أمر مرحلي يطيل فترة الدوران وان اصدار اذونات الخزينة لا يحل المشكلة.

واحب ان اذكر بان الاعفاء من الديون يجب ان لايكون على حساب المستقبل السياسي لبلدنا الحبيب. والني استهجن كثرة الدول الدائنة علينا واليكم القائمة بالدول الدائنة : الكويت، السعودية، العراق، إمريكا، بريطانيا، كندا، ايران، قطر، اليابان، فرنسا، البرازيل، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، ايطاليا، السويد، سويسرا، روسيا، الصين، فنلندا، المانيا، كوريا، وكنت ابحث عن بنغلاديش وقد نجدها في موازنة العام القادم.

ح ـ **علاقة الحكومة بالمؤسسات :** هناك مؤسسات يجب ان تبقى تحت السيطرة الحكومية ولاينبغي اعطاؤها للقطاع الخاص مثل الاتصالات والملكية الاردنية، لكن وبنفس الوقت لابد من فتح ملف تلك المؤسسات وانا اركز ان هناك نهباً بأرقام عالية جداً في الملكية الاردنية والتي لاتزال تعيش على اكتاف الموازنة وان عمليات النهب والسلب الموجودة فيها يعرفها القاصي والداني، اما مؤسسة الضمان الاجتماعي فانها من اخطر المؤسسات لان انهيارها يعني الدمار الاجتماعي.

لابد من اعادة النظر في بعض القوانين التابعة للضمان مثل قانون عام ١٩٧٨، مادة ٤٣ و٤٥، ٤٨ و٦٣.

اخيراً :

المطالب العامة :

١ ـ ان تعترف بعجز الموازنة.

٢ ـ الغاء مخصصات السيارات (١,٥٩٣,٠٠٠) السيارات والاثاث والتجهيزات وادعو إلى شطب بند ترميم منبر صلاح الدين وبنوراما الفتوحات الاسلامية. ربما هذا الكلام يأتي مني افضل من ان يأتي به غيري، لو قاله احد من

اصحاب الخط اليساري لقيل انه يهاجم الاسلام، انا ادعو إلى شطب هذا البند والى تحويله لدعم اذا كان لأهل فلسطين فهذا هو الاجدر والاولى.

صلاح الدين اخذ معه المنبر وهو يفتح فلسطين.

٣ ـ استمرار دعم المواد التموينية.

٤ ـ التعامل مع اقتصاد الاردن كدائرة واحدة.

٥ ـ تحصين المؤسسات الاقتصادية من مخاطر الحل السلمي.

٦ ـ عدم رفع الاسعار وبخاصة عن المواد الاساسية والوقود.

٧ ـ الغاء البنود المطاطة الفضفاضة القابلة للتلاعب مثل النفقات الاخرى والهبات والنفقات الطارئة والعامة.

٨ ـ زيادة عدد المكالمات الهاتفية المسموح بها للمواطن.

٩ ـ اعتبار هواتف النواب هواتف رسمية.

١٠ ـ العدالة في توزيع الموازنة على المحافظات في تقصد كأنه لمدينة الزرقاء (٢٦) مليون، ذكر بعض الزملاء بان يكون التوزيع بناءً على الحاجة، وانا أقول الحاجة وبنفس الوقت العدد السكاني لاينبغي لهذه المدنية ان تبقى لاسباب الكل يعلمها ان تبقى دائماً في تلك القافلة.

١١ ـ التوقف عن دعم المؤسسات التي لاجدوى من ورائها.

١٢ ـ التوقف عن هدر الاموال في التنقيب عن النفط.

وأنا في ظني وتقديري وقد اكون مخطئاً ان النفط لايعقل ان يكون موجوداً في كل من يحيط بالاردن الا في الاردن، الا اذا كان هناك قرار بجبرنا على عدم اخراج النفط، فلما ننفق حتى يأتي قرار يسمح بذلك.

١٣ ـ عدم زيادة الضرائب مهما كان نوعها.

١٤ ـ التوقف عن الاقتراض الخارجي.

١٥ ـ تلافي سلبيات برنامج التصحيح.

١٦ ـ المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار.

١٧ ـ ان تعيد النظر لانصاف الاشخاص الذين يحالون على التقاعد بسبب الاعتلال من عسكريين ومدنيين حيث يصرف للواحد من هؤلاء ٦٠٪ من راتبه عندما يكون العجز كلياً بعد تقرير اللجان المختصة الطبية وغيرها وكثير من الذين يتقاضون اموال من الضمان الاجتماعي اسرة بـ (١٢) شخص و(١٥) شخص الراتب المخصص من الراتب الضمان الاجتماعي (٤٠) دينار.

١٨ ـ الرقابة الشديدة على النفقات المخصصة للسفريات في مهمات رسمية ونفقات الحفلات والضيافة..

وانا استهجن مطالبة اللجنة المالية بالغاء وجود ديوان الرقابة وان كنت أدعو إلى ان يكون بقانون أو ان يدمج ديوان الرقابة مع ديوان المحاسبة وان يعطى الصلاحيات لانني اعتقد بدون الرقابة التي لديها الحصانة لايمكن الا ان تستمر عمليات السلب والنهب من اموال الامة.

١٩ ـ رفع مخصصات الضمان الاجتماعي للمستحقين.

٢٠ ـ زيادة الرواتب.

٢١ ـ فرض رسوم اعلى وضرائب على المصانع العاملة في المنطقة التي تعمل فيها وتصب في موازنة المحافظة.

٢٢ ـ الغاء المياومات جميعاً ولجميع الموظفين.

٢٣ ـ دعم الاندية الشبابية وترخيص المزيد منها، كما نص على ذلك خطاب العرش السامي، والبيان الوزاري وعدم منع اية مجموعة من المواطنين من ترخيص نادي رياضي لهم.

المطالب الخاصة في المحافظة

١ ـ زيادة حصتها في موازنة العام القادم حيث ان موازنة العام الحالي ٢٦ مليوناً وهذا غير كاف ولابد من توزيع الموازنة بناء على الاعداد السكانية والحاجة.

٢ ـ زيادة حصة الزرقاء من صندوق المعونة الوطنية.

٣ ـ معالجة المكاره الصحية : مكب النفايات والمجلس الماضي الحادي عشر طالب بهذا ولم يحصل شيء الخربة السمراء، بركة البيبسي، وقد عادوا اليها من جديد، المخاطر البيئية في الهاشمية، ويا أخوة انتم مسؤولين حكومة ونواب، انا أخشى في منطقة الهاشمية بعد سنوات ان يخرج عندنا اطفال عندهم امراض غريبة ربما غير موجودة في العالم كله.

المصفاة والمحطة الحرارية، والخربة السمراء هذا كله بدأ ينشىء امراض واسألوا وزارة الصحة وتشدد الرقابة على الوضع الصحي للأطفال الذي نقول ان الانسان اغلى ما نملك ومنطقة الضليل كذلك من النواحي البيئية بسبب روائح مصنع الاعلاف والرصيفة بسبب مخلفات الفوسفات حل مشكلة ما يسمى باراضي الخزينة حيث ان ٦٠٪ من البيوت على اراضي الخزينة منذ عشرات السنين وهذا الاقتراح يأتي بايرادات لصندوق الحكومة على اعتبار ان هذه الارض سيدفع القائمون عليها وقد بنوا الطوابق المرتفعة سيدفعوا بدل المثل وهي نسبة كبيرة جداً احياء كبيرة جداً في المحافظة الحكومة مجمدة لهذه الاموال لاتستطيع الحكومة ان تهدم عليهم البيوت، لان هذا سيسبب دمار اجتماعي وبنفس الوقت ارض الحكومة لم يؤخذ مقابلها مالية.

٤ ـ مراقبة المصانع لضمان عدم تسريب المخلفات على سيل الزرقاء.

٥ ـ السماح بالبناء العمودي في مخيمات المحافظة (الزرقاء) (السخنة) (حطين) مادمنا نتحدث عن مسيرة سلمية فلا بد من ان تنسجم الامور كلها وخاصة مخيم الزرقاء لأن هذا مخيم ال (٤٨) وال (٤٨) غير معنيين بغزة اريحا.

٦ ـ توسيع شبكات الهاتف حيث ان الزرقاء نفسها تعاني بل ان احياء بأكملها لاتصلها الخدمة الهاتفية ناهيك عن القرى المجاورة مثل العالوك والسخنة والضليل والازرق وحي الرشيد والقادسية وجعفر الطيار والتطوير الحضري والقنية.

٧ ـ انجاز الطرق التالية :

ـ طريق السخنة ـ جرش، بحيث يصبح بمسربين

ـ طريق ياجوز، وفي الموازنة نص على ان طريق ياجوز يكلف (١٠) مليون، المخصص نصف مليون معنى هذا اذا ارادوا انجاز طريق ياجوز يحتاج إلى عشرين سنة اذا بقى سعر صرف الدينار كما هو واذا بقيت اثمان المواد المطلوبة كما هي، يحتاج الى عشرين سنة.

ـ شارع الضليل الرئيسي، هذا الشارع فيه القتل يومياً شارع ضيق وهو طريق دولي والناس هناك ربما لا يدخلوا في ما هو اغلى ما نملك.

٨ ـ الوضع الصحي اطالب بفتح اربع مراكز صحية :

ـ مركز صحي شامل / السخنة.

ـ مركز صحي شامل / الضليل

ـ مركزي صحي شامل / الشمال الرصيفة

ـ مركز صحي شامل / في الهاشمية والارض متوفرة.

٩ ـ الوضع التعليمي : ـ بناء مدرسة ابتدائية في حي جعفر الطيار / الرصيفة، ـ فتح مكتب تربية في الرصيفة.

١٠ ـ الكهرباء : ـ انارة طريق ياجوز ، ـ انارة منطقة جريبا، ـ انارة القنية.

١١ ـ الوضع الاداري : تحويل الرصيفة إلى متصرفية ، ـ احداث مديرية ناحية في الهاشمية ، ـ احداث مديرية ناحية في الضليل.

١٢ ـ فتح فروع للمؤسسة العسكرية والمدنية في الهاشمية والرصيفة.

١٣ ـ فتح مكتب احوال مدنية في الضليل الذي في الضليل لو اراد ان يقطع شهادة ميلاد او جواز سفر لا بد ان يأتي إلى الزرقاء، وهذه تكلفة في النفقات، وناهيك عن ما يحدث من ازدحام وحوادث.

١٤ ـ مركز دفاع مدني في الضليل. حصلت حرائق في تلك المنطقة حتى تتحرك اجهزة

الدفاع المدني من الزرقاء يكون الامر قد وصل إلى امور صعبة.

١٥ ـ مكتب للاتصالات في الهاشمية.

١٦ ـ مكتب لشركة الكهرباء في الهاشمية.

١٧ ـ مكتب للتنمية الاجتماعية في الرصيفة.

١٨ ـ وادعو ان تتحمل مصفاة البترول والمحطة الحرارية موازنة بلدية الهاشمية بالكامل، وربما نحتاج إلى مرات قادمة إلى سبب الضرر الصحي ان يكون هناك تأمين صحي على من يسكن في تلك المنطقة او ان تقوم الحكومة بتهجير اولئك الناس من ذلك المكان.

١٩ ـ تدارك وضع المياه في المحافظة وبخاصة منطقة الهاشمية حيث يشير تقرير مركز البحوث والدراسات المائية التابع للجامعة الاردنية وذلك من عام ١٩٨٧ ان الاملاح مركزة في المياه ١٠٠٠ غم/ للتر الواحد وان خزان الهاشمية الشرقي وخزان البلدية ملوثان بالبكتيريا والجراثيم الاخرى.

٢٠ ـ حل مشكلة الواجهات العشائرية وانني اذكر بالمنطقة الممتدة من مصفاة البترول وحتى مثلث الازرق التي تستخدمها القوات المسلحة بينما بدأ بيعها للمنطقة الحرة والمنطقة الحرة تقوم بتأجيرها علماً بان اصحابها الشرعيين لا زالوا على قيد الحياة.

أ ـ مطالب لاتكلف الحكومة اعباء مالية بل بعضها يدر دخلاً :

١ ـ ايجاد قسم فني في دائرة تسجيل اراضي الزرقاء وذلك ليتم انجاز معاملات المواطنين في الزرقاء بدل متابعتها في عمان وهذا يحتاج إلى كادر فني من الموظفين وهذا متوفر.

وكذلك ماكنة تصوير المخططات حيث ان المخطط الذي رسمه دينار واحد يكلف اكثر من خمسة دنانير بالاضافة للجهد والوقت المهدور وذلك اسوة ببعض المحافظات (مثل اربد).

٢ ـ العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ ـ ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزواهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

وشكراً لكم واعتذر عن الاطالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً دكتور بسام، الكلمة الآن للسيد عبدالهادي المجالي، والمتحدث الذي يليه السيد نادر الظهيرات.

السيد عبدالهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ايها الأخوة النواب ،

بادىء ذي بدء . . يسرني ان اقف امامكم في جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لاتحدث نيابة عن الزملاء في جبهة العمل الوطني الذين كرموني بان ألقي أمام المجلس الكريم كلمة الجبهة وملاحظاتها على مشروع الموازنة وهم :

الشيخ عبدالباقي جمو ، د. هاشم الدباس ، د . راتب السعود ، د. هاني حجازين ، د. احمد القضاة ، السيد حاتم الغزاوي ، د. فرح الربضي ، السيد مفلح اللوزي ، د. عبدالمجيد العزام ، السيد طه الهباهبه ، السيد خالد عبدالنبي ، د. فوزي الطعيمة ، د. نادر ابو الشعر ، السيد عبدالله اخو ارشيده ، السيد مفلح الرحيمي ، السيد فواز الزعبي ، عبدالهادي المجالي.

كما أود ان أتوجه بالشكر للأخوة رئيس واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الكبيرة، وتميز اجتماعات اللجنة والتي من خلالها تمت مناقشة ودراسة السياسات الاقتصادية والمالية فكانت فرصة طيبة للاخوة النواب الذين شاركوا في هذه الاجتماعات للتعرف على هذه السياسات عن قرب.

دولة الرئيس ، ايها الاخوة الزملاء ،

لايخفى عليكم ان مشروع الموازنة هو عبارة عن وثيقة أمل يتم فيها المزاوجة بين الامكانات والموارد المتاحة من جهة وبين التطلعات والطموحات التي تتوق الدولة الى تحقيقها عبر عام من حياتها، كما لايخفى عليكم ان دور المجلس الكريم في هذه المرحلة من إعداد الموازنة إنما ينصب على تحليل المرتكزات والسياسات التي استندت عليها عملية الاعداد من قبل السلطة التنفيذية، وتوجيه عنايتها إلى ما يجب ان تفعله او تتداركه عند التنفيذ توخياً لتحقيق العدالة في توزيع الموارد بكل إنصاف وتوازن بين المناطق والسكان، وضمان تطبيق الانظمة والاجراءات المتصلة بتوزيع اعباء التنمية والتطور على المواطنين بما يتلاءم مع دخولهم وقدراتهم المادية.

ان مشروع قانون الموازنة الذي نناقشه اليوم، وكما تشير ارقام النفقات الرأسمالية الواردة فيه، انما يبين وجود زيادة ملحوظة في الايرادات المحلية مقابل النفقات الجارية وتشكل ما نسبته ٨٦٪ من مجموع النفقات العامة، اذ نلاحظ ان نمو الايرادات سيبلغ ما معدله ٨,٤٪ في عام ١٩٩٤، بينما يتوقع ان تزيد النفقات الجارية بحدود ٧,٥٪.

كما يلاحظ وجود نمو متوقع يقدر بحدود ٢٢,٥٪ في النفقات الرأسمالية خلال العام الحالي بالنسبة لاعادة التقدير لارقام ١٩٩٣، وتثور هنا ملاحظة اساسية مؤداها انه في حين خصصت موازنة ١٩٩٣ حوالي ٣٤٠ مليون

دينار للانفاق الرأسمالي، فان الانفاق حسب اعادة التقدير لم يتجاوز ٢٩٣ مليون دينار او ما نسبته ٨٦٪ من المخصص. . مما يحمل على التساؤل عما اذا كان السبب يتمثل في وجود قصور في اداء الاجهزة الحكومية المختصة وعدم تنفيذها المشروعات الواردة في ميزانياتها!.

دولة الرئيس ، السادة النواب المحترمين ، ان ارتفاع اقساط وفوائد الدين الخارجي والمقدرة نحو ٣٩٠ مليون دينار خلال السنة الحالية، انما تدعو إلى ان تواصل الحكومة جهودها الحثيثة من اجل البحث عن معالجة لازمة المديونية الخارجية، وان تكون هذه المعالجة شاملة ومنصفة للاردن الذي تحمل الجزء الاكبر من تبعات الصراع والأزمات في المنطقة دون ان يتلقى التعويضات المتكافئة مع تضحياته البشرية والاقتصادية، وان يتم تخفيض هذه المديونية او الغاء القسم الاكبر منها اسوة بما تحقق لبعض الدول في المنطقة اذا ما أريد له ان ينعم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع إليه الدول الدائنة وشعوب المنطقة.

كما نود ان نشدد على البعد الاجتماعي ضمن اهداف مشروع هذه الموازنة وما يليها، بحيث تتم مراجعة دعم المواد التموينية طبقاً لبرنامج مدروس يهدف إلى توصيل الدعم الى الفئات المحتاجة فعلاً لهذا الدعم، وان يبذل المزيد من العناية والرعاية لتحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات خاصة وأننا نعيش في مجتمع عربي اسلامي يحض على التكافل الاجتماعي وان يتحمل القادرون قسطاً أكبر فيما يخفف المعاناة عن غير القادرين.

ان الحديث عن مشروع قانون الموازنة يقضي وبدون شك إلى التعرف على انجازات اقتصادنا وآمال شعبنا ومصاعبه، بهدف رفد المسيرة بكل ما هو خير وبناء ودفع عجلة التقدم والبناء، وهنا لايخفى عليكم ضخامة الهزة التي تعرض لها الاقتصاد الاردني في اواخر الثمانينات وما تبعها من تضحيات واتخاذ سلسلة من الاجراءات المالية والنقدية والاقتصادية بهدف اصلاح الاختلالات المالية والاقتصادية وميزان المدفوعات والسيطرة على معدلات التضخم واعادة بناء الاحتياطيات من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر الدينار الاردني، وقد انعكست هذه الاجراءات بشكل مباشر في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطن، وقد تحمل شعبنا هذه الاعباء ايماناً منه بأنه لا مستقبل لشعب يستهلك اكثر مما ينتج او يبني مشاريعه عن طريق الاقتراض الخارجي.

دولة الرئيس ، ايها الاخوة النواب ،

ان اداء الاقتصاد الاردني الجيد في السنوات القليلة الماضية وما حققه من انجازات، التي انعكست بين امور عديدة على تقليص العجز في الموازنة العامة، والحفاظ على معدلات التضخم بأقل من ٥٪ لكن هذا الاداء يجب ان

لايحجب عنا جملة من التشوهات والاختلالات التي يعاني منها اقتصادنا على رأسها وجود تضخم في القطاعات الانتاجية ذات الصبغة الانتاجية المحلية كالبناء والتجارة الداخلية وقطاع الخدمات الحكومية على حساب القطاعات التصديرية كالصناعة التحويلية والزراعة والتعدين والخدمات التصديرية، كما يبرز الاختلال في سوق العمل الذي انعكس بارتفاع معدلات البطالة، والتي تركزت بين الشباب كما ان هذه المشكلة اصبحت تأخذ منحنى خطراً على المجتمع والاقتصاد الاردنيين وذلك من خلال طول دورتها، ذلك انها لم تعد ظاهرة مؤقتة مما قد يهدد انجازات هذا المجتمع واقتصاده على المدى البعيد.

وكذلك لايغيب عن البال واحدة من اخطر جوانب المسألة الاجتماعية المتمثل في زيادة ظاهرة الفقر حيث تشير الدراسات الرسمية الى وجود الآف الأسر الاردنية الفقيرة تعاني من الفاقه والعوز ويرتبط نشوء هذه الظاهرة بهيكلية النموذج التنموي الاردني الذي ركز على الانتاج السلعي والخدمي في العاصمة والمدن الرئيسية على حساب الارياف والبادية الأمر الذي يتطلب من المخططين ايلاء الاهتمام للمناطق الاقل حظاً والأخذ بمبدأ اللامركزية في الادارة والتنمية لما له من اثر هام في تقليص الانفاق العام وتوجيهه بصورة اكثر توازناً وعدالة.

دولة الرئيس ، ايها الزملاء الكرام ،

ان ابرز ما نسجله من ملاحظات على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ يمكن ان نجمله بما يلي :

* ان هناك جهداً ملحوظاً قد بذل في اعداد مشروع قانون الموازنة فيما يتعلق بمختلف ابواب الانفاق، او تنظيم وتوزيع الايرادات، بقي فيها القطاع العام ذا حجم كبير وضخم كان يجب ان يرافقه اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وتطبيق عملية التحامية لاسيما بالنسبة للمؤسسات العامة المتعثرة، وهو ما نأمل تداركه في خطة التنمية الخمسية، اذ لايظهر في المشروع اي من هذه المؤسسات التي سيتم نقلها تدريجياً او كلياً للقطاع الخاص واي من المؤسسات التي سيتم تخفيض ملكية الحكومة لها.

* ان مشروع قانون الموازنة قد خلا من معالجة مشكلات القطاع الزراعي والتعاوني وما يعانيه من تعثر يصل حد الانهيار جراء الاغفال المتواصل لهذا القطاع ومؤسساته، مما يستدعي ان تقوم الحكومة وبصورة عاجلة بحل الازمة المالية التي تعاني منها المنظمة التعاونية، وحل مديونية المزارعين ومشكلات القطاع الزراعي المتمثلة، باقامة الصناعات الزراعية، والتسويق والتأمين الزراعي وتشجيع التصدير للاسواق الخارجية.. وان تنطلق الحكومة من نظرتها

إلى الزراعة كقطاع حيوي ومهنة اساسية للمواطن الاردني والسمة الغالبة للاقتصاد الاردني.

* لقد غطى مشروع الموازنة جزءاً كبيراً من القطاع العام لكنه لا يتصف بالشمولية لجميع مؤسسات هذا القطاع، اذ حسبما ورد في بيان معالي وزير المالية فهناك ما يزيد عن ٣٥٪ من انفاق القطاع العام والمتمثل في انفاق المؤسسات العامة غائب عن هذا القانون ناهيك عن انفاق المجالس البلدية والقروية، اي ان مناقشة مشروع القانون لاتحيط بكافة النفقات والايرادات في القطاع العام كما انها لاتعكس جميع السياسات الحكومية في هذا القطاع.

* ضرورة التنبه إلى ظاهرة ارتفاع فاتورة المستوردات التي وصلت ارقاماً قياسية في العامين الماضيين حيث بلغت المستوردات السلعية نحو ٢٢٩١ مليون دينار او مايشكل ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٤٦٢ مليون دينار أو ما يعادل ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بينما في المقابل كان معدل الصادرات منخفضاً مما يستدعي ضبط عملية الاستيراد لاسيما للمواد الكمالية او الغذائية التي يتوفر بديلاً لها من الانتاج المحلي، ويكفي ان نشير هنا إلى تضخم مستوردات المملكة من اللحوم ومشتقات الاجبان الاجنبية والفواكه التي تستنزف جانباً من العملات الصعبة من جهة وتلحق الاضرار بالمنتجين الاردنيين.

* التشريعات المالية والاقتصادية : لقد آن الوقت لتحديث جملة التشريعات المالية والاقتصادية بما يتفق وطبيعة المرحلة الراهنة، ولابد من التأكيد هنا ايضاً ،على مشاركة القطاع الخاص ممثلاً بغرفه التجارية والصناعية ونقاباته المهنية، في صياغة ومناقشة هذه التشريعات، وبما يساعد على بناء بيئة ادخارية استثمارية سليمة ومتينة، وبالنسبة للقطاع الخاص المحلي، وقادرة في نفس الوقت على جذب ارأس المال الاجنبي وبالسرعة الممكنة، حيث طالب الحديث في هذا الموضوع، واصبح يتكرر في كل مشروع موازنة وكل برنامج حكومي.

* ان مشروع الموازنة اذ يتحدث عن توسيع مظلة التأمين الصحي للمواطنين، فان الأمر يستدعي الانطلاق نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تجميع المؤسسات والاجهزة التي تقوم بالرعاية الطبية في القطاعين المدني والعسكري بما يساعد على تركيز الجهد والاشراف وتوفير الاموال وتحسين مستوى الخدمات الطبية وتوسيع مظلتها بصورة افضل.

* ان تدني مستوى المعيشة بالنسبة للموظفين لاسيما من ذوي الدخول المحدودة والعاملين في القطاعين المدني والعسكري،

كان مثار اهتمام من هذه الحكومة والحكومات السابقة، ومع ارتفاع تكاليف واعباء الحياة فان المرجو ان تعمل الحكومة على تدبر الأمر وتفي بما اعلنته بشأن تحسين اوضاع الموظفين كافة عن طريق زيادة دخولهم والمزايا والحوافز في مجالات السكن والرعاية الاجتماعية والطبية لهم ولأسرهم.

* أننا اذ نسجل ما ورد في بيان الحكومة الوزاري حول موضوع البيئة ومشروع قانونها الا ان مشروع الموازنة، قد خلا من الاشارة الواضحة إلى رصد المخصصات اللازمة لانشاء مؤسسة البيئة واخراجها إلى حيز الوجود. واعطاء مشروع قانونها حقه الاستعجال لكي تنهض بمسؤولياتها خلال هذا العام.

دولة الرئيس، ايها الزملاء النواب،

لايمكن الاستمرار في زيادة الضرائب غير المباشرة او المباشرة في ظل عدم توفر نظرة وخطة شاملتين تأخذ في الاعتبار اثر الارتفاع في الضرائب على حوافز الانتاج وتوزيع الدخل وهيكل مالية القطاع العام بكافة مؤسساته.

أننا ندرك تمام الادراك ان قدرة الاردن على مواجهة التحديات والمصاعب التي تعترض طريقه انها تكمن في قدرة ابناءه على التحمل والتضحية، والاعتماد على الذات في وجه الضغوط التي مورست عليه في مختلف المراحل، فأننا لنستذكر بالاجلال والاعتزاز ان قيادة الاردن ممثلة بجلالة الحسين وجهوده وسياساته الحكيمة كانت من اهم العوامل التي عززت هذه القدرة الاردنية الفذة ومكنت بلدنا من ان يحيا في افياء الخير ونعمة الاستقرار التي تفتقر اليها بلدان كثيرة في المنطقة وخارجها داعين بهذه المناسبة إلى ضرورة وقفتنا المتماسكة خلف قيادتنا وحكمتها ومطالبين الحكومة بان لا تدخر وسعاً في الاستمرار بدعم قواتنا الباسلة واجهزة الامن التي ساهمت باقتدار في صون الاردن وحماية أمنه والدفاع عنه في وجه كل الاخطار واشكال العدوان التي واجهته في مسيرته الطويلة.

أما ما يتعلق بمحافظة الكرك، والتي كنت أرغب ان يتحدث عنها نائباً واحداً ليجمل حاجاتها وتطلعاتها نيابة عنا جميعاً، فمع تأييدي لطروحات الأخوة نواب محافظة الكرك أرجو أن أطرح النقاط العامة التالية تأكيداً لما قاله البعض وتنويهاً للحكومة لمعالجة قضايا المحافظة.

مع اعترافنا واحترامنا لما قدم للمحافظة خلال عقود ماضية من بنى تحتية ومشاريع عامة، فأننا نريد ان نسجل ان المحافظة لازالت تعاني من تخلف عام وفي معظم المجالات اذ ان البنية التحتية لم تكتمل بعد وحتى ان بداية العمل في البنية التحتية جاء متأخراً مما أثر على تقدم المحافظة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والزراعي.

ولا أريد ان ادخل في تفاصيل هذه الجوانب وانما أود طرح الحلول الممكنة والتي يمكن ان تعالج هذا التخلف.

١ - الاسراع في انشاء المنطقة الصناعية وتشجيع المستثمرين بأعطاء المنطقة امتيازات تشجيعية.

٢ - المباشرة في انشاء المدينة الرياضية لتكون مرفقاً رياضياً لاستعمال الشباب وتطوير مهاراتهم.

٣ - الاهتمام بالسياحة ووضع استراتيجية للاستفادة من الاماكن السياحية في المملكة ووضع محافظة الكرك كأحد الاماكن الهامة السياحية.

٤ - الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية في المحافظة وانا اؤكد ان الاهتمام بهذا القطاع يأتي من خلال الاهتمام العام بالزراعة في المملكة.

٥ - ان جامعة مؤتة مرفقاً حضارياً في المحافظة ولكن مع الاسف لان المتطلبات الاساسية لهذه الجامعة لم تتحق للان، علماً انها باشرت اعمالها منذ زمن بعيد، فاننا نرجو دعم الجامعة لاستكمال حاجاتها ومتطلباتها. وشكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبدالهادي المجالي الكلمة الآن للسيد نادر الظهيرات، والمتحدث الذي يليه السيد محمود هويمل.

السيد نادر الظهيرات : دولة الرئيس، الزملاء النواب :

يقول الله تعالى في كتابه العزيز ﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات إلى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل﴾ صدق الله العظيم.

بداية اتقدم بالشكر للحكومة الموقرة ولوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ولجميع من ساهم في اعداد هذه الموازنة، وللجنة المالية الموقرة لمجلس النواب على ما بذلته من جهد يستحق التقدير.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

من خلال مراجعتي لقانون الموازنة العامة ارجو ان ابين الامور التالية :

١ - تشير القراءة للموازنة العامة انه ولأول مرة تغطي الايرادات المحلية النفقات الجارية لكن الزيادة في الايرادات ناجمة عن ارتفاع الضرائب المباشرة والغير المباشرة والتي تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي للأفراد، والذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً على الحياة الاجتماعية للمواطن، وفي هذا المجال لابد من ايجاد طرق حديثة وسهلة ومقنعة لتحصيل الضرائب، وايجاد تشريعات تعمل على منع ازدواجية الضريبة، وتخفيف العبء الضريبي على المواطنين وخصوصاً على الافراد اصحاب الدخول المنخفضة.

٢ ـ لقد تم تخفيض الدعم للمواد التموينية من (٣٦) مليون دينار في موازنة العام الماضي إلى (٣٠) مليون دينار في هذا العام وهو امر قد يؤدي إلى التأثير على الوضع المعيشي لاصحاب الدخول المنخفضة والفقراء.

٣ ـ نلاحظ ارتفاع عبء الدين الخارجي للسنوات ٩٢ ـ ١٩٩٤ بحيث ارتفع من (٣٣٦) مليون عام ١٩٩٢ إلى (٤٦١) مليون دينار عام ١٩٩٤ وهذا مؤشر غير ايجابي، مما يتطلب من الحكومة الحرص في سياستها المالية الخاصة باعادة جدولة الديون والاقتراض الجديد خوفاً من الوقوع تحت عبء الدين في المستقبل.

٤ ـ اشار خطاب الموازنة بتفاؤل استمرار النشاط الاقتصادي على نفس الوتيرة للسنوات السابقة اذ اشار إلى نمو الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي حوالي ٦٪ عام ١٩٩٤ لكن يجب ان نلاحظ نقطتين رئيستين اولهما :

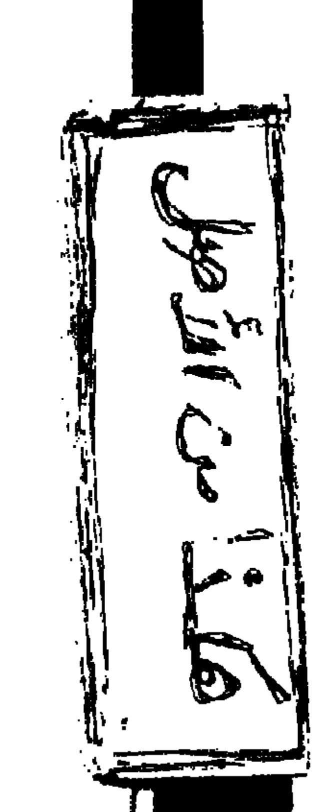
أ ـ ان معالي وزير المالية قد اشار إلى تباطيء في الزخم الاقتصادي للربع الاخير من ١٩٩٤.

ب ـ ان النشاط الاقتصادي للسنوات ٩١ ـ ١٩٩٣ جاء على خلفية ظروف طارئة كعودة جزء من رؤوس الاموال الاردنية من دول الخليج، لذلك فاننا نطالب الحكومة بالعمل على ايجاد الخطط والآلية الاقتصادية اللازمة للحفاظ على نفس الوتيرة من النشاط الاقتصادي.

٥ ـ لم يرصد في مشروع قانون الموازنة اية زيادة لرواتب الموظفين من القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدين، والمستفيدين من الضمان الاجتماعي، ونظراً لارتفاع الاسعار الحاد وزيادة تكاليف المعيشة وخاصة على صغار الموظفين والمتقاعدين فقد بات ضرورياً تحسين اوضاعهم المعيشية من خلال زيادة الرواتب زيادة تتناسب مع الظروف المعيشية القاسية، وبهذه المناسبة نذكر بكل تقدير اعلان دولة رئيس الوزراء عن نية الحكومة دراسة اوضاع الموظفين والعسكريين تمهيداً لزيادة رواتبهم.

٦ ـ البطالة والفقر : ان مشروع الموزانة خلا من وضع حلول لهذه المشكلة المستعصية، لمشكلة تعتبر من اخطر المشاكل التي يعاني منها الوطن خاصة اذا ما اقترنت مع الفقر، وفي هذا المجال فانني اعتقد ان فتح الباب لعدد محدود من الوظائف لايعتبر حلاً لهذه المشكلة. ويمكن التخفيف منها من خلال:

أ ـ ايجاد بنية استثمارية مناسبة تشجع القطاع الخاص ورؤوس الاموال الخارجية على الاستثمار وقيام الحكومة باستثمارات في مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتفعيل وتنشيط ودعم لصندوق التنمية والتشغيل، و صندوق المعونة الوطنية والمؤسسات المشابهة.



ب ـ تعديل وتطوير المناهج التربوية والتعليمية ووسائل الاعلام المختلفة، وتفعيل دور المسجد بحيث تطور مفهوم العمل للشباب بطريقة تجعله لا يأنف من الاعمال اليدوية، لا ان ينتظر سنيناً طويلة بعد تخرجه من المدرسة، او المعهد، او الجامعة املاً في وظيفة مكتبية قد يكون الوصول اليها صعب المنال.

٧ ـ خلت الموازنة من اي ذكر لدعم القطاع الزراعي باستثناء امور روتينية في وقت يعيش فيه المزارع وضعاً صعباً نتيجة للظروف الطبيعية التي تعرضت لها المنطقة واغلاق الاسواق الخارجية امام الصادرات الاردنية، وكم كنا نتمنى ان تتضمن الموازنة ابواباً للتخفيف من مديونية المزراعين، والتوجه لانشاء صناعات زراعية، ودعم المؤسسات التي تعتبر ذراع المزارع في العملية الزراعية وتشجيع زراعة الحبوب والاعلاف من خلال توفير الدعم المادي لها في الموازنة.

٨ ـ جاء في خطاب الموازنة تحت مشروع تطوير وادي عربة :

أ ـ مادة (١/٥٠٧) سلطة وادي الاردن حيث تم رصد مبلغ ٥٨١,٠٠٠ دينار لانشاء (٨٤) وحدة سكنية، حيث قامت سلطة وادي الاردن بانشاء مشاريع ريادية في مناطق (ام مثلا، قاع السعيدين، وادي موسى، رحمه) من اجل استخدام المياه الجوفية في الزراعات المروية، وتدريب اهل المنطقة على الزراعة، وبعد التأكد من نجاحها توزع الارض عليهم، وقد زودت هذه المشاريع بعشرات البيوت البلاستيكية والزجاجية المكيفة في منطقة رحمه، من اجل انتاج زراعي خاص ومناسب تحت هذه البيوت، مع امكانية التحكم في الظروف الجوية ومياه الري، وبالرغم من مئات الالاف التي صرفت على هذه المشاريع تعرضت للاهمال والتخريب بما في ذلك الاستراحات التي انشئت لاقامة الموظفين ولم تستطع السلطة في اية سنة من زراعة كامل اراضي هذه المشاريع والبالغة الفي دونم، ووصلت هذه المرافق إلى الانهيار الشبه الكامل ولم يحدث في وادي عربه اي تطور جديد وعلى ضوء هذا الواقع لا ادري لماذا تقرر انشاء (٨٤) وحدة سكنية في وادي عربة علماً بان خطة السلطة تقتضي بتطوير المنطقة اقتصادياً وايجاد فرص عمل مناسبة واختيار الاماكن المناسبة حسب برنامج هذا التطوير وتزويدها بالمرافق والخدمات، والخوف من انشاء وحدات سكنية بدون فرص للعمل قد يضطر الناس للهجرة إلى اماكن اخرى، مما يتسبب في ضياع هذه الاموال تماماً كما ضاعت الاموال في

المشاريع التي اقامتها السلطة في هذه المنطقة وتلفت.

ب ـ سلطة وادي الاردن ـ اشغال وانشاءات حضائر وسدود صحراوية.

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

تبين هذه الفقرة ان مهام اجهزة سلطة وادي الاردن قد انتقلت إلى مناطق اخرى في المملكة، وهذا الانتقال او المساهمة تدعو إلى التقدير والاحترام، ولكنها قد تكون ناتجة عن اسباب اخرى سلبية في سلطة وادي الاردن على سبيل المثال لا الحصر ان هذه الاجهزة لا عمل لها في وادي الاردن بعد ان انجزت مشكورة جميع الاعمال التي انيطت بها مما يجعل بقاءها بدون عمل تترصد الفرص لايجاد عمل اخر غير مرضي وغير مقبول اذ ان الواجب يقتضي ابقاء هذه الاجهزة مشغولة وفي حالة انجازها لبرامجها يعاد النظر في اوضاعها كما نص قانون سلطة وادي الاردن حتى لو اقتضى ذلك تحويل هذه الاجهزة إلى نشاطات في امس الحاجة إلى خبراتها مثل تطوير البادية ومثل اعادة هذا الترتيب يرفع عن وزارة المياه كلفة تنعكس على اثمان المياه وترفع من كفاءة مؤسسات التطوير في مناطق اخرى.

جـ ـ دراسات وابحاث واستشارات : وردت هذه الفقرة في خطاب الموازنة لتشير إلى دراسة معالجة المياه الخارجة من محطة تنقية اربد حيث لم يوضع لها اية مخصصات وهذه المياه وغيرها من محطات التنقية في المناطق المطلة على امتداد وادي الاردن يتوجب دراسة استغلالها في زراعات مفيدة مع التأكيد على عدم إسالتها في مجرى وادي العرب والاودية الاخرى تجنباً لاختلاطها بمياه الفيضانات.

د ـ اكمال مشروع الضخ من ابار المخيمة (١/٥٠٥) خصص لهذا المشروع عام ١٩٩٣ (٣٢٠,٠٠٠) دينار عام ١٩٩٤ (١١٠,٠٠٠) دينار. ان ابار المخيبة ثبت معدل لتصريفها خلال الخمس سنوات السابقة ما بين (٨٠٠ ـ ٨٥٠) لتر / الثانية من الابار الخمسة، لا ادرى ما هو الاساس الذي اعتمد عليه لتوقعات زيادة المياه من هذه الابار بكلفة تصل إلى نصف مليون دينار.

هـ مشروع الضخ من ابار الكرامة إلى سد وادي شعيب (٢/٥٠٥) لقد تم رصد مبلغ نصف مليون دينار لضخ مياه قليلة جداً ومالحة جداً إلى سد وادي شعيب بمياهه العذبة وايهما افضل واقل كلفة ضخ هذه المياه من البئرين وخلطها في قناة الملك عبدالله القريبة جداً من البئرين ام ضخها إلى سد وادي شعيب والذي يبعد عن البئرين مسافة (٩) كم حيث يحتفظ بمياه عذبة.

و ـ مشروع الضخ من آبار العدسية والباقورة، تصل كلفة هذا المشروع إلى (٣٥٠) الف دينار عدا المشغلين والاداريين والسيارات لضخ المياه من آبار القدسية والباقورة إلى قناة الملك عبدالله علماً بان المياه في هذه الابار مالحة وقليلة لاتتفق مع ما صرف عليه.

ك ـ سد الكرامة : انني اثمن كل جهد ينصب في توفير قطرة ماء واحدة في وقت يعاني فيه الوطن وضعاً مائياً صعباً، وبالنسبة لسد الكرامة فانني اقدر اهتمام اولئك الذين يدافعون عن اقامة هذا السد وفي الوقت نفسه احترم رأي اولئك الذين يتحفظون على انشائه، ومن هنا وفي ضوء هذا الخلاف والذي ينصب حسب اعتقادي على المصلحة العامة، ارى ضرورة التريث في اقامة هذا المشروع حتى يتسنى لمجلس النواب الاطلاع على جميع الملابسات التي اثيرت حول انشاء السد المذكور، كما وان التكلفة تشير إلى انها ستتجاوز كثيراً قيمة العطاء المعلن.

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

انني اعي تماماً المصاعب التي يمر بها الوطن، وثقتنا بالقيادة الحكيمة والحكومة الموقرة كبيرة بان يتجاوز وطننا هذه المصاعب، كما انني اعرف بانه لايجوز احداث اية زيادة على الموازنة وكنا ننادي في المجلس السابق بان يكون لمجلس النواب دور في اعداد الموازنة حتى يتجنب الجميع اطالة الوقت في النقاش والمطالب وانني اذ اضع هذه المطالب امام المجلس الكريم وامام الحكومة الموقرة لارجو ان ينفذ الممكن فيها وفي ضوء الامكانيات المتاحة .

١ ـ **الزراعة** : يعاني هذه القطاع من مصاعب كبيرة اهمها التسويق وارى تخفيفاً لهذه المشكلة وهي التسويق الحلول التالية والتي قد تسهم إلى حد كبير في امتصاص جزء كبير من الانتاج الزراعي.

أ ـ البحث عن اسواق خارجية جديدة تعويضاً لما فقدته المملكة من اسواق.

ب ـ تشجيع الصناعات الزراعية سواء من خلال المال الخاص او المال العام.

جـ ـ ايجاد مخازن للتبريد، يتم فيها خزن جزء من فائض الانتاج.

د ـ تشجيع مبدأ المقايضة مع الدول الشقيقة والصديقة.

هـ ـ تضمين البروتوكولات التجارية نسبة من الانتاج الزراعي في مجال التصدير.

و ـ وضع سياسة زراعية مرنة وواضحة تلتزم بها وزارة الزراعة غير خاضعة للتبديل والتغيير وفي ضوء الظروف الحالية لا بد من ايجاد نمط زراعي مرن ومقنع يوضع حسب منهجية علمية

وبمشاركة المزارع الذي هو اساس العملية، نمط يخفف من زراعة الخضروات ويشجع زراعة الحبوب والاعلاف، وتوفير المراعي شريطة ان تجد هذه الزراعة الدعم الكافي.

٢ ـ **الهاتف** : ارجو ان ابين بان منطقة جنوب الكورة لازال الاتصال بها ومنها صعب جداً ويحتاج المواطن إلى ساعات حتى يوفق بالاتصال وسبب ذلك هو عدم تحديث شبكات المنطقة حيث مازالت عن طريق المقاسم اليدوية كما ان لواء الاغوار الشمالية بحاجة ماسة لتوسيع الشبكات وبعض التجمعات لازالت خالية من هذه الخدمة الضرورية.

٣ ـ **الكهرباء** : طالبت بكلمة الثقة بانارة القرى والتجمعات السكنية في كل من حي القرية السياحية في الشونة الشمالية، والسخنة ومنطقة حي البرتول في المنشية، وحي الخمامرة، والقرن وقد وعد دولة الرئيس في رده مشكوراً على ان يبدأ العمل في منتصف كانون اول ١٩٩٣.

٤ ـ يساهم قطاع البلديات في خطط التنمية وخاصة في المناطق النائية حيث يقع عليه دور كبير في جميع جوانب الخدمة العامة، وحتى يكون دور هذا القطاع فاعلاً يترتب اولاً :

١ ـ ان تضع الحكومة في الموازنة العامة نسبة مئوية لدعم البلديات.

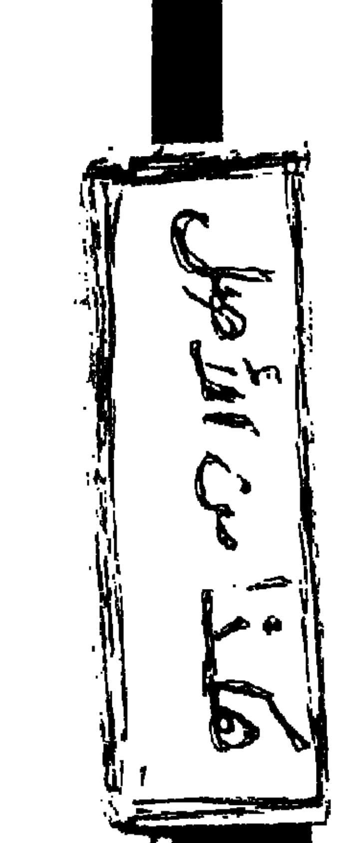
٢ ـ تعديل المادة(٤٩) من قانون البلديات بحيث تزاد الرسوم، فلا يجوز ان يبقى والذي فرض قبل ما يزيد على اربعين عاماً على ما هو عليه حيث كانت البلديات محدودة جداً فعلى سبيل المثال يفرض على كل لتر كاز (١,١) فلس، وعلى كل لتر بنزين (٢,٢) فلس علماً بان اعداد المجالس البلدية ارتفعت إلى (١٧٦) بلدية، و(٤٠٠) مجلس قروي و(٧٠) مجلس خدمات.

٣ ـ ترفيع المجالس القروية في الاغوار وهي العدسية، المنشية، اليابس، ابو عبيدة إلى بلديات وانشاء مجلس قروي في السليحات.

٥ ـ **التربية والتعليم** :

أ ـ تعاني مدارس لواء الاغوار من نظام الفترتين نظراً لتزايد اعداد الطلبة وعدم وجود أبنية كافية وتعلمون أيها الزملاء الكرام ما للتعليم المسائي من صعوبة ومعاناة في أيام الصيف الحارة في مناطق الاغوار وانعكاس ذلك على العملية التربوية مما يتطلب بناء المزيد من المدارس للحد من الدوام المسائي.

ب ـ انشاء كلية للزراعة تتبع جامعة العلوم لخدمة ابناء الاغوار والكورة خاصة وان الارض متوفرة لهذه الغاية وتقوم جامعة العلوم بالتجارب في هذه الارض.



جـ ـ زيادة عدد المقاعد او المنح في الجامعات الاردنية لطلبة الاغوار والكورة نظراً للاوضاع المعيشية والاجتماعية التي يعاني منها أهالي المنطقة.

٦ ـ **الصحة** :

أ ـ تزويد مستشفى معاذ بن جبل وأبي عبيدة بالاجهزة والسيارات وخاصة الاسعاف وزيادة اطباء الاختصاص، وزيادة المراكز الصحية في لواء الكورة.

ب ـ إنصاف العاملين في قطاع الملاريا والبلهارسيا حيث ان قسماً كبيراً منهم لازال يتقاضى حتى الآن راتب ثمانية شهور فقط بينما يحرم من الشهور الاربعة الاخرى وقد ذكرت ذلك في خطبة الثقة. أرجو أن يتم شملهم بنظام الخدمة المدنية.

٧ ـ **الطرق** :

أ ـ توسعة مع عمل خلطة اسفلتية لطريق الشونة الشمالية ـ الشونة الجنوبية حيث انها الطريق الوحيدة التي تربط التجمعات السكانية في الوادي مع باقي المملكة والضفة الغربية.

ب ـ فتح طريق أم قيس والشونة الشمالية خاصة وان ابناء هذه المنطقة. والمخيبة الفوقا والتحتا تربطهم مع الاغوار مصالح مشتركة في الزراعة، ولخدمة مستشفى معاذ بن جبل، وسلطة المياه، وسلطة الكهرباء.

جـ ـ تعبيد وتوسيع طريق كفرابيل ـ المشارع حيث اصبح غير صالح للمرور.

د ـ فتح وتعبيد كفر راكب ـ الاغوار.

هـ ـ الاهتمام بالطرق الزراعية في الكورة والاغوار الشمالية والتي تعتبر ضرورية لأستغلال الاراضي الزراعية.

٨ ـ **الصرف الصحي** : تخلو مناطق الاغوار الشمالية من شبكات للصرف الصحي والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على البيئة وعلى مصادر الشرب والري، ولذلك بات من الضروري الاعداد لتنفيذ هذا المشروع خاصة وان الدراسات كانت قد أعدت لهذه الغاية من قبل سلطة المياه، وعدم وجود محطات للتنقية في المنطقة يترتب عليه مخاطر صحية وبيئية كبيرة.

٩ ـ **صندوق المعونة الوطنية** : تعتبر مناطق الاغوار والكورة اكثر مناطق المملكة فقراً، نظراً للوضع الزراعي الذي يعيشه المواطنون والبطالة التي تخيم بظلها على هذه المناطق وهذا يتطلب من وزارة التنمية التي نقدر دورها، دوراً اكبر، كما ان على وزارة التنمية ان تعيد النظر في وقف المساعدات عن بعض الاسر وقد وعد معالي الوزير مشكوراً بحل هذه المشكلة.

ولايجوز ان يكون رب الاسرة الفقيرة أو ابنه او زوجته سبباً في قطع المساعدة إذا ما

تبين انه يقوم بعمل موسمي مؤقت، وهل تكفي ايها الزملاء مبلغ عشرين دينار لعائلة حتى يمتنع الجميع عن البحث عن عمل يكفيهم رزقهم.

وفي هذا المجال فإنني أطالب ببناء مركز اجتماعي في دير أبي سعيد كون البلدية تبرعت بالارض اللازمة.

١٠ ـ الرياضة والشباب :

١ ـ دعم الاندية الرياضية ومراكز الشباب كل من الكورة والاغوار.

٢ ـ الاسراع في انجاز المجمع الرياضي في منطقة الشيخ حسن والاغوار الشمالية والذي بدأ العمل به في العام الماضي ليكون متنفساً شتوياً لابناء الوطن كله.

١١ ـ الاسكان الوظيفي في وادي الاردن،

قامت سلطة وادي الاردن مشكورة بتفويضهم وحدات السكن الوظيفي لساكنيها من موظفي السلطة في الاغوار، بينما ينتظر باقي الموظفين من الوزارات الاخرى تفويضهم السكن الذي يقطنون فيه وهم جميعاً من ابناء الاغوار اسوة باخوانهم موظفي السلطة.

١٢ ـ وفي مجال المياه فانني اطالب بحل مشكلة المياه المستعصية لبلدة كفرابيل في الكورة والاستفادة من ماء زقيق.

وفي الختام اتمنى من الله جلت قدرته ان يحفظ قائد الوطن وولي عهد ليبقى الاردن واحة امن واستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكرا للسيد نادر الظهيرات، الكلمة الآن للسيد محمود هويمل والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل.

السيد محمود هويمل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي وبعد،،

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين ،

شرف عظيم أن أكون أحد أعضاء الكتلة النيابية المستقلة، وعليه فانني أؤيد ما جاء في كلمة الكتلة التي القاها معالي الدكتور عوض خليفات واكتفي هنا بعرض مطالب دائرتي الانتخابية إلا انني هنا وقبل الخوض في مطالب دائرتي الانتخابية أود أن أكرر الشكر والتقدير لرئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية على الجهد المتميز الذي بذلوه في دراسة موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ وكما وانني اؤكد على ما جاء في كلمة الكتلة من حيث ما جاء حول ديوان الرقابة والتفتيش فانني مع العمل على اصدار قانون خاص يعزز دور الديوان وتفعيله،

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

مع يقيني ان حديثي حول المطالب لايغير شيئاً في الموازنة الا المشاريع التي رصدت لها الارقام ضمن الموازنة الحالية الا انني يا دولة الرئيس حين فكرت في مطالب دائرتي الانتخابية فكرت ملياً بماذا أبدا وإلى اين انتهي وكما قلت في مناقشة البيان الوزاري لهذه الحكومة حيث قلت ان منطقتي بحاجة إلى بيان وزاري خاص بها وهنا فانني أقول اننا بحاجة إلى موازنة خاصة بنا حتى نستطيع رفع مستوى معيشة المواطنين الذين لم يعرف عنهم الا عزة النفس والولاء للوطن والقيادة الهاشمية وهنا أدع دولة رئيس الوزراء والوزراء لزيادة المنطقة للوقوف عن كثب عما سأقوله حين أعرض مطالبي وأقول ايضاً دولة الرئيس لابد من الاهتمام بالانسان من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وأقول أيضاً سيدي الرئيس ما فائدة وجود الخدمات من كهرباء وماء وخدمة هاتفية ومستشفى، والمواطن لايستطيع تسديد الفواتير المطلوبة منه فالتلفون مفصول والكهرباء مقطوعة، وعجز عن دفع كشفية الطبيب او ثمن العلاج. ولم يبقى الا المياه وكم من بيت سيدي الرئيس مهدد بقطع المياه عنه والسبب في ذلك قلة الدخول اذا ما قيست بتلبية الحاجات الاساسية للفرد.

وهنا سيدي الرئيس أود أن أجمل مطالب دائرتي الانتخابية وهي على النحو التالي :

أ ـ سلطة وادي الاردن :

وهنا سأتحدث في النقاط التالية :

١ ـ الاراضي الزراعية :

لقد أوشكت سلطة وادي الاردن من الانتهاء من توزيع الوحدات الزراعية وغالبية المواطنين المقيمون في المنطقة لم يحصلوا على قطع اراضي وعليه ولتحسين اوضاع المواطنين لابد من العمل على التسريع في المرحلة الثانية وتوزيع الاراضي بطريقة تحقق العدالة والمساواة بين المواطنين.

٢ ـ اراضي الخزينة :

يوجد مساحات شاسعة من اراضي الخزينة وهذه تسبب اشكالات بين المواطنين المقيمين في المنطقة وبين ما يدعون ان لهم حقوقاً كواجهات عشائرية وعليه فانني أطالب بتقسيم هذه الاراضي إلى وحدات زراعية ثم توزيعها على المواطنين إلى حين توفر المياه لها وبذلك كل واحد يعرف نصيبه على واقع قطعة معينة. اما بالنسبة للواجهات العشائرية فالكل يدعي ان له حقوق عشائرية فالسؤال المطروح اين الواجهات العشائرية لسكان المنطقة.

٣ ـ الظواهر الطبيعية :

لقد حدث في منطقة غور الحديثة ظواهر طبيعية وهي ظهور حفر عميقة

وبشكل مفاجيء وهذا الامر يهدد حياة المواطنين وممتلاكاتهم ولحد الان لم يحدث اي اجراء يقي المواطنين خطر هذه الظاهرة هل تنتظر الحكومة سيدي الرئيس إلى ان يختفي احد بيوت المواطنين وبعد ذلك تتحرك بشكل جدي وسريع؟ وماذا ينفع ذلك بعد ان يموت المواطنين.

٤ ـ الوحدات السكنية :

يعاني سكان المنطقة من عدم وجود قطع السكن مما يسبب الاعتداءات على اراضي الخزينة او حتى على الاراضي المملوكة للغير وعليه فلابد من مسح شامل وتحديد مواقع تصلح للسكن ولاتصلح للزراعة وهذا الامر يتطلب جهداً جماعياً من الحكومة.

٥ ـ مشاريع سلطة وادي الاردن:

اما بالنسبة لهذه المشاريع سيدي الرئيس فكل عام تداهمها السيول ويحدث لها أضراراً جسيمة يتضرر منها المزارع ومشاريع السلطة وتبقى المياه غير صالحة لري المزروعات لما يصاحبها من رمال وحجارة تؤثر على مشاريع السلطة كما تؤثر على مشاريع المواطنين والحالة هذه لابد من دعم السلطة مادياً واعادة الدراسة لحل مثل هذه المشكلة لان المزارع يئن من الديون فيكفيه ما هو به.

ب ـ وزارة الزراعة :

يعتمد أكثر من ٩٠٪ من سكان المنطقة على الزراعة ولايخفى على أحد سيدي الرئيس من أن الزراعة أصبحت عبئاً على المزارع بدلاً من ان تهيىء له العيش الكريم. هناك مشكلتين أساسيتين وهما مشكلة الذبابة البيضاء والتي تسبب التجعد وهذا المرض الخطير سيدي الرئيس لا يستطيع المزارع ان يقطف ثمرة واحدة من مزرعته إلى كلفته الالاف الدنانير وهذا الامر سنوياً فهل المطلوب من المزاراع ان يموت جوعاً والمشكلة الاخرى الاختناقات التسويقية ونحن هذه الايام نعيش هذه المشكلة حيث أن أسعار الخضار رخيصة لاتغطي النفقات والسؤال هنا ماذا عملت وزارة الزراعة من دراسات لحل المآسي التي يعاني منها المزارع. وماهي الحلول المطروحة؟

(وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهر)

السيد محمود هويمل :

جـ ـ وزارة التنمية الاجتماعية :

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله عز وجل ﴿لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيب الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف﴾ صدق الله العظيم.

كما قدمت سابقاً سيدي الرئيس من ان اعتماد المواطنين على الزراعة هي عبء على المزارع حيث لا يستطيعوا توفير الحاجات الاساسية لبيته، وعليه فانني أطالب بتوسيع قاعدة صندوق المعونة الوطنية واعادة الدراسة المعمول بها والوصول إلى المواطن في بيته لاننا معنيون بالبحث عن الفقر والجوع والقضاء عليهما كما وانني أطالب بتوسيع قاعدة صندوق التنمية والتشغيل وأطالب هنا ان يقوم معالي وزير التنمية والشؤون الاجتماعية لزيارة المنطقة والتعرف على حجم المعاناة التي يعانيها المواطنون.

د ـ الشركات المتواجدة في الجنوب :

الا ترى معي دولة الرئيس ان يكون لهذه الشركات حضور متميز وغير تقليدي لتطور محافظات الجنوب حيث يوجد شركة البوتاس العربية وشركة اسمنت الجنوب والفوسفات ومؤسسة الموانيء واود هنا أن أقترح طريقة لخدمة هذه المحافظات وسأتناول شركة البوتاس العربية كمثال نقيس عليه بالنسبة لباقي الشركات كلاً منها حسب وجودها.

فهل تعلم يا سيدي الرئيس انه لايوجد في مدينة الكرك كراج لوقوف السيارات وهل تعلم يا دولة الرئيس انه لايوجد في المحافظة مصنع يمكن ان يخفف من حجم البطالة وخاصة في القطاع النسوي فلا أدري يا دولة الرئيس ماذا يحدث لو أقرضت شركة البوتاس العربية قرضاً طويل الاجل لثلاثين سنة مثلاً ومن حصة الحكومة الاردنية مبلغ مليون دينار لبلدية الكرك لاقامة مشروع او لتحسين مدينة الكرك أو ان تقوم الشركة نفسها بعمل مشاريع انتاجية تخدم المحافظة ومثل هذا الوضع يمكن ان يطبق على الشركات الاخرى ويستفيد من ذلك محافظتي معان والطفيلة ونكون بذلك قد طورنا تلك المحافظات.

هـ ـ مديرية قضاء غور الصافي :

يقطن هذه المديرية حوالي ٣٠٠٠٠ نسمة بالاضافة إلى انها منطقة جذب سكاني ومنطقة سياحية اضافة إلى ذلك بعدها عن مركز المحافظة وعليه فانني أطالب بترفيع مديرية قضاء غور الصافي إلى لواء ومديرية ناحية المزرعة إلى قضاء. اما مطالبي بما يخص باقي الوزارات فانني سأقدمها للامانة العامة توفيراً لوقت المجلس الكريم وفي الختام فانني أسأل الله ان يحفظ الاردن آمناً مستقراً تحت ظل القيادة الهاشمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد محمود هويمل الكلمة الآن للسيدة توجان فيصل والمتحدث التالي هو الدكتور محمد ابو عليم.

السيدة توجان فيصل :

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ، لا بد

من الاشارة بداية إلى ان هذه الموازنة تعكس التوجهات السياسية للحكومة قبل ان تعكس توجهاتٍ إقتصادية ـ مالية ذلك ان الظروف الخاصة التي صاحبت هذه الموازنة وأوجدتها وأثرت على واضعيها هي ظروف سياسية، وفي مقدمتها وضع المديونية وما نتج عنه من برنامج تصحيح، وكذلك المباحثات السلمية وما يصاحبها ـ إن لم نقل يزاحمها بل ويحل محلها ـ من طروحات اقتصادية إقليمية هي بمجملها وتفاصيلها طروحات سياسية حتى العظم.

ونبدأ بالمديونية، وهنا أود أن أؤكد قناعتي بان المديونية كما عرفناها مؤخراً لم تكن في يوم من الأيام حالة إقتصادية، لا في الاردن ولا في بقية دول العالم الثالث التي هوت تترى في ذات الشرك الذي يستحيل الفكاك منه ضمن اية معطيات إقتصادية بحتة، فلا الذين أقرضونا وأقرضوا غيرنا من دول العالم الثالث قصدوها إجراءً اقتصادياً كأي إقراض بنكي يحسب إمكانية المدين على السداد، ولا الذين يخططون لنا الآن باسم التصحيح في صندوق النقد يطرحون بالفعل مشاريع تؤدي إلى السداد وقيام إقتصاد وطني مستقل قوي في الدول المدينة ولسنا بحاجة هنا لبيان الكيفية التي انصبت فيها المبالغ المستدانة ثانية في بنوك وجيوب الدول الدائنة، ولا لبيان ان هذه الدول قد استعادت فعلاً أضعاف رأسمال دينها في السنوات القليلة الماضية، ولكننا سنشير هنا إلى الحقيقة البينة والتي مفادها اننا لسنا قادرين على السداد ولن نكون قادرين عليه لا الآن ولا في أي مدى زمني منظور. وهذه الموازنة بالذات تبين صراحة ان خدمة الدين الخارجي البالغة (٣٠٠) الف دينار هي بالتمام في باب النفقات والكمال قيمة القروض والمنح المتوقعة في باب الأيرادات.. فما معنى ان نقترض لنسدد؟؟ والاهم من هذا ما معني ان ندعي اضطرارنا لبرنامج بعينه مما يود صندوق النقد الدولي ومن يرى رؤيته ويوافق هواه تسميته ببرنامج تصحيح إقتصادي ومفروض علينا كخيار اوحد لمواجهة المديونية، .. أن هذا التصحيح حين يترجم إلى أرقام...، نقول هنا ان المديونية حالة سياسية، بل هي سياسي .. سياسي أوقعنا به الذين انفردوا بالقرار الاقتصادي في غياب الديمقراطية وفي غياب مشاركة الشعب .. يطالب الان بالسداد، في غياب مشاركته في اتخاذ القرار الأول ألا وهو قرار الاستدانة.. وهنا فإن ابسط الحلول واكثرها واقعية وأبسط على اي بحث للموازنة وأكثرها صراحة هي ان نقول للحكومة انها مطالبة بإيجاد مخرج سياسي بالخفض او الاعفاء، لهذه المشكلة السياسية باعتبار الحكومة مسؤولة وحدها، ليس فقط من منطلق المسؤولية التكافلية للسلطة التنفيذية ممثلة بكافة الحكومات المتعاقبة، وإنما أيضاً بوجود العديد من الافراد الذين اتخذوا قرار الاستدانة ومن ثم اساءوا التقدير او الادارة أو الصرف في السابق، وجود هؤلاء في مواقع القرار الاقتصادية الآن

ايضاً.. فإما ان يرتب لهؤلاء الفوضى التي خلقوها. أو على الاقل ان يتنحوا فلا يفرضوا علينا كيفية ترتيبها إذا أصروا على ان نتحمل نحن عبء تصحيح ما أتلفوا .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ،

ولنأتي إلى شيء من التفصيل حول التصحيح الاقتصادي المطروح علينا في هذه الموازنة، لنرى إلى أي حد تحقق هذه الموازنة تصحيحاً او اصلاحاً حقيقياً. وهنا لا أريد أن اكرر ما سبق وأشار اليه زملائي عن عجز الميزانية، أو عن مبدأ الجباية عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولكنني أريد أن اذكر ان ما تذهب اليه الحكومة من زيادة في الضرائب غير المباشرة، والتي تنعكس أثارها على الشرائح الأفقر من المستهلكين، يمثل توجهاً مخالفاً لنص دستوري صريح فيما يتعلق بالمبدأ الضريبي الذي يتبناه دستورنا إذ تنص المادة ـ ١١١ ـ من الدستور على ان «على الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وان لاتتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال».

واضافة لتأكيد الدستور على مبدأ الضريبة التصاعدية، فإن الاشارة هنا إلى مراعاة قدرة المكلفين على الاداء تجعلنا نتوقف أمام أخطر ظاهرتين تهددان مجتمعنا سياسياً واقتصادياً وانسانياً وحتى اخلاقياً.. وهما الفقر والبطالة.

ان آخر ما فكرت به هذه الموازنة والحكومة التي قامت بوضعها هو حالة المكلف بدفع كل هذه الايرادات الجديدة المطلوب جبايتها، وقدرته على تحمل المزيد من الدفع في ظل الفقر والبطالة.

وبداية فإن تقديرات الحكومة لظاهرتي الفقر والبطالة ليستا حقيقيتين، وفارق التقدير بين ما يمليه منطق الواقع وبين ما تظهره ارقام الحكومة يدل على ما هو أبعد من الخطأ، انه يدل صراحة عن إهمال وتعتيم متعمدين.

فأرقام البطالة التي تقول الحكومة أنها انخفضت بفعل سياساتها الاقتصادية التصحيحية الى (١٣٪) لاتشمل إلا احصاءات طالبي العمل لدى ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل، وربما خريجي هذا العام والعام الماضي.. وتتناسى الحكومة ان اعداداً كبيرة من الباحثين عن العمل قد أحبطوا من اجراءات الحكومة وفقدوا الثقة بجدية توجهها نحو حل مشكلتهم فأحجموا بالتالي عن التقدم إلى الديوان أو الوزارة، كما أن العاطلات عن العمل من النساء أحبطن أكثر وأكثر من توجه الدولة الصريح، وكذلك من توجه المجتمع الذكوري ككل، نحو مطالبتها بالتزام البيت باعتبار ان أولوية التشغيل في عرفهم تكون للرجل هذا اذا لم يتم اتهامها بانها سبب البطالة أصلاً وهو ماتم فعلاً حتى في تقارير الدولة الرسمية وفي تحليلاتها للاسباب ظاهرة البطالة، وهذا يعني ان غالبية

نصف القوى العاملة المعطلة ـ وهي العمالة النسائية ـ غير ممثلة اصلاً في احصاءات الدولة الرسمية عن البطالة.

اما الفقر فإن ادعاء الحكومة خفضه إلى (٣,٥٪) لحالات فقر المجاعة وإلى ١٣٪ لحالات الفقر المطلق فإنه إدعاء غير صحيح لأن مجرد رفع أسعار المواد التموينية المدعومة ـ بكل ما يمثله هذا الدعم من اعتراف بانها مواد اساسية للحياة ـ بنسبة تتراوح بين (١٠ـ٣٠٪) خلال الاشهر القليلة الماضية، ورفعها لسعر الوقود بكافة انواعه واستعمالاته ، وما صاحب هذا الرفع من رفع لإسعار في السوق حتى طالت الملابس المستعملة (البالة). . هذا الارتفاع في الاسعار أوقع شرائح عريضة من مجتمعنا في خانتي فقر المجاعة والفقر المطلق، وفي مقدمتهم كافة المتقاعدين ممن لايملكون مصدراً آخر للرزق سوى التقاعد ، وغالبية الموظفين الحكوميين وعدد كبير من صغار المستخدمين لدى القطاع الخاص الذين خفضت عوامل زيادة عرض العمالة وقلة الطلب عليها اجورهم الفعلية بتسارع ، واخيراً عدد من صغار التجار والحرفيين الذين سقطوا هم ايضاً في خانة الفقر بسبب الكساد العام نتيجة تدني القدرة الشرائية لزبائنهم. . فهل أحصت الحكومة لهؤلاء في قوائم الفقراء أم انها اكتفت بقوائم الذين كانوا يقفون على ابواب صناديق المعونة منذ سنوات؟؟ وكيف ستجمع من هؤلاء لهذا العام مبلغ (١٢٧٥,٧) مليون دينار، وهي ايرادات الدولة التي تأتي غالبيتها العظمى من الضرائب، وهذا المبلغ يزيد على ما جمعته منهم ومن عوائد مدخلات العائدين، وخاصة الجمركية منها ، خلال العام الماضي بمئة الف دينار؟.

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

ما أوردناه يؤدي بنا إلى ان نعرج قليلاً على الرقم الذي تعلنه الموازنة للتضخم وهو (٤,٥٪) وهو مأخوذ عن الرقم المعلن في العام الماضي ايضاً، وأعتب على اللجنة المالية التي أشادت به واعتبرت انه «احتواء للتضخم وحد من ارتفاع معدل مستوى المعيشة». . فهو ليس احتواء للتضخم، بدليل ما نعرف من واقع الاسعار المرتفعة باضطراد وبنسب تفوق هذا كثيراً ، ولكنه بالفعل «حد من ارتفاع مستوى المعيشة» لان مستوى المعيشة عند غالبية المواطنين لم يعد يرتفع ابداً بل على العكس، هبط إلى مستويات متدنية إلى حد يمكن أن يوصف بانه لا حضاري ولا انساني بمعايير القرن العشرين والحادي والعشرين!!.

ولدواعي الموضوعية نقول اننا لانعرف اية سلة معيشية اخذت الدولة في حسبانها لقياس الغلاء والتضخم هذا، فسلة الفقراء زادت كلها زيادات هائلة، وهي سلة السياسات اما إذا أدى خفض كلفة مواد وخدمات ترفيه وكمالية اخرى ، وبعضها وارد فعلاً في قوائم الضرائب الجديدة ، بحيث يوازن انخفاض

كلفة سلعة باهظة واحدة ارتفاع كلفة مئات السلع الاساسية ، فهو امر جائز وممكن وإن دل على شيء فهو يدل على قدرة الارقام على تشويه الحقائق. . ويدل ايضاً على غياب العدالة في توزيع الغُنم والغُرم على كافة فئات المجتمع حسب قدرتها على تحمل الغرم او حاجتها الماسة لبعض خيرات الغنم.

أما ما تقدمه الموازنة من حلول لمشاكل الفقر والبطالة هذه فيتمثل في (١٤) مليوناً رصدت لصندوق المعونة الوطنية، وهي هبات للمحتاجين غير مستردة وغير استثمارية اي انها كالمسكّن لا تشفي المريض إذا لم تؤد إلى ادمانه عليها. . ومبلغ (٢,٥) مليون لصندوق التنمية والتشغيل الذي لم تزد ميزانيته للعام الماضي على عشر ملايين هي منح وهبات خارجية. . وبالمقابل تخفف الحكومة دعم مواد التموين الاساسية من ٣٦ مليون إلى ٣٠ مليون. . ورغم ضآلة كافة هذه المبالغ قياساً بموازنة الدولة وبكافة بنودها الاتفاقية الجارية والرأسمالية، فإن أية جدية في التوجه نحو حل مشكلتي الفقر والبطالة كان سيفرض على الاقل ان توجه ال (١٤) مليون إلى صندوق التنمية والتشغيل وان يضم اليها الثلاثون مليوناً المخصصة للدعم والتي يذهب معظمها إلى دعم المقتدر باعتبار ان استهلاكه اكثر. . وهي حالة ماتزال قائمة رغم تحولات وزارة التموين الاخيرة لحجب البطاقة التموينية عن اصحاب الدخول من مستوى معين.

اما الحل الأهم للفقراء والبطالة، وهو الاستثمار من اجل ايجاد فرص عمل للفقراء والعاطلين، فقد خلت منه الموازنة تماماً بحجة التوجه نحو تقليص دور القطاع العام وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وهو توجه محمود ويخلصنا من سوء إدارة الدولة وهدرها للمال العام في العديد من منشآتها واستثماراتها وحتى خدماتها. . ولكن المرفوض هنا هو ، أولاً : ان لايتم توقف القطاع العام تماماً عن الاستثمار الانتاجي قبل توفير اية بيئة استثمارية جديدة صالحة اكثر وجاذبه للقطاع الخاص سواء أكانت بينة تشريعية او إدارية او بشكل اصلاحات مالية أو ضريبة، او حتى مناخات ديمقراطية يطمئن المواطن والمستثمر الخارجي معاً لامكانية استمرارها لاحقاً. . وكل هذه اجراءات كان من السهل اتخاذها طوال سنوات الاعلان عن التصحيح ، ولم تكن لتكف الخزينة شيئاً ولم يكن ليلزمها سوى بضعة اشهر لتظهر إلى حيز الوجود.

ويأتي هذا الاحجام عن الاستثمار حتى في الخطة الخمسية التي تتحدث عن «العمل على زيادة توافر فرص العمل الجديدة من خلال التوسع بالتدريب وتمويل المشاريع الانتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة» وغني عن القول ان المشاريع الصغيرة هي حلول آنية مستعجلة لتوفير العمل قد تناولها ميزانية عام واحدة إلى جانب استثمارات تنموية انتاجية اخرى،

ولكن ان تصبح هذه المشاريع الصغيرة هي الطموح الاقصى ونهاية الاستثمارات خطة تملك امتدادا زمنياً لخمسة سنوات، فهو الامر المستغرب والاغرب من هذا كله، ان تتمخض كل هذه الاستراتيجيات والخطة والموازنة معاً عن صندوق تنمية وتشغيل مخصصاته من الموازنة (٢,٥) مليون او ما يتوقع له من معونات لا تزيد عن عشرة مليون!! فمتى سندخل حقل الاستثمار الكبير المجدي والمنافس والصالح للتصدير مادمنا نخطط فقط لمشاريع صغيرة ستختنق بعضها البعض قريباً بسبب الازدحام والتنافس على السوق المحلي المحدود للسلع والخدمات!! كيف يتفق هذا مع طلب الحكومة الانضمام إلى اتفاقية (الجات) التي لاتقوى عليها احياناً حتى الدول الصناعية المتطورة والقائمة على التصدير واكتساح اسواق الاخرين.. وكيف يتفق ايضاً منطق المشاريع الصغيرة مع بقية سياسات الانفتاح التجاري واستمرار، بل وزيادة الاستيراد الملحوظ في سنوات «التصحيح» للسلع الاستهلاكية الكمالية مما زاد في العجز التجاري وبات يهدد ، اذا استمر جزءاً كبيراً من موجوداتنا من العملة الصعبة؟ أليس أحد أهم أهداف التصحيح خنق هذا العجز ؟؟

وعوداً إلى المديونية التي أوجبت علينا هذا التصحيح.. ألم يقل لنا حين تساءلنا عن المبالغ المقترضة باسمنا عام ٨٨، اي عام ظهور حقائق المديونية، ان الامر ليس فساداً ماليا أو ادارياً، او سوء إدارة للمال العام، وانما هو في الاغلب انفاق مبرر على البنية التحتية التي تم التأكيد لنا أنها نموذجية في العالم الثالث كله، وانها هيأتنا عند ذلك الحد للبدء بالانتاج بزخم كبير، وان هذا الانتاج سيغطي خدمة الدين ويحقق الازدهار؟؟ فهل نقبل الان ان نعود للانفاق على البنية التحتية من جديد وندخل في ذات الحلقة المفرغة من جديد والتي لن تؤدي فيما يبدو لأي انتاج قادر على السداد؟؟

دولة الرئيس ، النواب الافاضل ،
لا أريد ان اثقل عليكم بمزيد من التفاصيل او بتكرار ما ذكره زملائي مما يصب في ذات الحجة، فقد طال استماعكم لكلمات أملتها اكثر من ضرورة أكثر من هم عميق ومعاناة حقيقة.. ولكنني اذ اكتفي بهذا، اقول انه مجرد غيض من فيض، اورده فقط لبيان طبيعة اعتراضي المبدئي على هذه الموازنة، وللدلالة على انها موازنة فالموازنة سياسية، وان السياسة التي تعكسها تمثل في رأيي خطراً حقيقياً على سلامة بنية هذا البلد.. فهي سياسة لاتفي حاجة الفقير منا ولا تطلق قدرات الموسر فينا.. فكلاهما يدفع لا ليشتري في النهاية استقلال وبناء وطنه، ولكن ليشتري صكوك غفران لحفنة من الجاهلين والفاسدين. بلغ ثمن صك واحد، هو صك بنك البتراء، ثلث مليار من الدنانير. وهذا الوطن بأسره يكاد يركع تحت نير ستة مليارات من الديون، ليس الا والصكوك المشابهة، في غياب الاصلاح الاداري والمالي، مازالت تتوالى.

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ،
صحيح ان قانون الموازنة لا يدوم الا لعام واحد ، الا انه أخطر من كل القوانين الاخرى الدائمة لان ظلاله تنعكس على سنوات عديدة قادمة، ولايجوز ان نستمر في ترويج مقولة انه قدر محتوم لمجرد اننا لانملك سلطة تشريعية من نقل بعض من مخصصات فصل إلى فصل آخر ولاننا لانمتلك حق زيادة نفقاته وانما تنقيصها وأننا وتلك حكمة توزيع وفصل السلطات في الدستور، نملك ان نرد المشروع بأكمله الى ان يأتينا مشروع نرضى بسياساته وتوجيهاته كما نرضى يتفصيلاته..

ولا يجوز ايضاً ان نسلم بمقولة نفاذ الوقت اللازم لوضع موازنة جديدة.. فالدستور ايضاً ينص وبصراحة ووضوح على ان مجلسنا هذا كان ينبغي ان ينعقد في الاول من تشرين الاول في دورته العادية الأولى، ولو حدث هذا لكان في الوقت أكثر من متسع..

ولكن هذه الموازنة كانت تطبخ على نار هادئة في الوقت الذي لم يكن هذا الشعب يعرف بعد ما إذا كان سينتخب ومن سيتولى عن مراقبة الموازنة التي ستقرر لقمة عيشه وكساءه ومستقبل ابناءه.. وما يدفع من جيبه وما يقبض باسمه..

ولان الخطأ لايصحح بخطأ ، فقد آن الاوان ان نعيد الامور إلى نصابها ليستقر كل شي.. الديمقراطية وقوانين الاستثمار والنقد وسعر الصرف والوضع السياسي والاقتصادي.. ولنستقر جميعاً امنين في بلد أمين..

وشكراً لحسن اصغائكم.

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة توجان فيصل، الدكتور محمد ابو عليم، المتحدث الذي يليه الدكتور عارف البطاينة.

الدكتور محمد ابو عليم :

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الله سبحانه وتعالى علم الانسان، ووضع الميزان ، وجعل فوق كل ذي علم عليم.

دولة الرئيس ، ايها الزملاء :

اولاً : ان موازنة عام ١٩٩٤ هي حصيلة إيرادات ونفقات ففي مجال الايرادات العامة لدي الملاحظات التالية :

أ ـ ضريبة المبيعات : أكد مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ على ان تقدير الايردات المحلية إستند على اساس عدم نية الحكومة إتخاذ اي اجراءات ادارية لزيادة الضرائب والرسوم. وفي حالة تطبيق ضريبة المبيعات فما من شكل في أن هذا سيترك آثاراً على حصيلة الايرادات الضريبية، وبالتالي على هيكل الايرادات المحلية.

ب ـ ضريبة الدخل : توقعت وزارة المالية زيادة حصيلة ضريبة الدخل بمقدار (١٠) مليون دينار ، دون توضيح مبررات هذه الزيادة.

جـ - **القروض المستردة :** أشارت تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ إلى أن أقساط القروض المستردة التي سيتم تحصيلها ستبلغ (٥٥) مليون دينار.

أي بزيادة مقدارها (٥) مليون دينار، ونسبتها (١٠٪) مقارنة مع أرقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٣. وقد أشارت تقديرات الموازنة إلى انه من المتوقع ان يتم تحصيل المبلغ المقدر لعام ١٩٩٣ بالكامل. إلا أن البيانات المتوفرة لدينا عن الشهور الثمانية الماضية تشير إلى تحصيل ما يقارب (٦٤٪) من المبلغ المذكور، مما يضفي شكوكاً حول احتمال إسترداد المبلغ المتوقع حسب تقديرات عام ١٩٩٤. وهذا يعني ان هنالك مغالاة في تقدير حصيلة القروض التي سيتم إستردادها خلال العام المقبل.

د - **المساعدات المالية :** عند النظر إلى أرقام المساعدات المالية التي قدرها مشروع موازنة عام ١٩٩٤، نجد أنها تتكون من منح ملتزم بها بمقدار (٢٦) مليون دينار. بالاضافة إلى منحة مجموعة السوق الأوروبية ومقدارها (٢٠) مليون دينار، ومنح منتظرة بمقدار (١٠٤) مليون دينار. وقد شكلت المنح المنتظرة ما نسبته (٦٩,٣٪) من إجمالي المنح المقدرة. كما أنه لم يرد أي تفصيل عن مصادر هذه المنح.

هـ - **المنح الغنية :** تبين لنا من خلال التدقيق في بيانات تقديرات الموازنة، ان هنالك ثغرة في طريقة إحتساب المنح الغنية، حيث تقوم وزارة المالية بإدخال المنح الغنية ضمن بند المساعدات، عند إحتساب الايرادات العامة. وبنفس الوقت تستثنيها منها عند إحتساب العجز المالي مع المساعدات. هذا في مجال الايرادات.

ثانياً : أما في مجال النفقات العامة :

أ - **النفقات الرأسمالية :** لدى النظر إلى البيانات التاريخية المتعلقة بالنفقات الرأسمالية والتي تبين نسبة الانفاق الفعلي إلى المقدر، نجد بأنها لم تتجاوز ما نسبته (٨٠٪) خلال السنوات الست السابقة. وبالتالي فإن النفقات الرأسمالية التي قدرها مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ قد تكون مُبالغاً فيها.

ب - **مشكلة البطالة والفقر:** تعد مشكلة البطالة والفقر من أبرز التحديات التي تواجه الأردني. ومع قناعتنا بان حل المشكلة يجب ان لايقع على عاتق الحكومة لوحدها، إلا أنه من خلال تدقيق بيانات مشروع الموازنة، لم يتبين لنا أنها تُعطي الاهتمام الكافي لمعالجة ذلك. ومثال ذلك المخصصات التي رُصدت لصندوق التنمية والشتغيل. وهي مخصصات غير كفاية لتحقيق الاهداف التي أنشأ من أجلها، خاصة إذا أردنا ان يغطي الريف والبادية ويتوسع في المشاريع الانتاجية.

جـ - **دعم المؤسسات:** التخاصية كهدف مطلوب للحكومة في المرحلة القادمة، ولدى القيام بقراءة متأنية لبيانات الموازنة، لم يظهر من هذه البيانات ما يشير إلى تحقيق هذا الهدف. ومما يؤكد المبالغ المرصودة لهذه المؤسسات التي كثر الحديث عنها في الآونة الاخيرة بإعادة هيكلتها وتفعيل دور القطاع الخاص فيها.

ثالثاً : في مجال العجز المالي

١ - أشارت بيانات مشروع الموازنة العامة إلى ان نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي ستبلغ (٥٪). بإفتراض ان الناتج المحلي الاجمالي يُقدر بحوالي (٣٥٩٥,٧) مليون دينار لعام ١٩٩٣، وبإفتراض معدل نمو نسبته (٥٪) لعام ١٩٩٤. ويُؤخذ على هذا التقدير الملاحظة التالية :

أ - لم يتم توضيح المبررات التي دفعت وزارة المالية إلى إفتراض معدل نمو مقداره (٥٪) للناتج الاجمالي المحلي في عام ١٩٩٤، علماً بأن التقديرات تشير إلى معدل نمو أعلى من ذلك بالاسعار الجارية والثابتة. ويبدو أن معدل نمو الناتج المحلي الذي إفترضه مشروع الموازنة قد يكون معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي. وإذا كان الامر كذلك، فإن هذا الافتراض يُعتبر غير دقيق لان أرقام الموازنة تستند إلى الاسعار الجارية وليس إلى الاسعار الحقيقية.

النتيجة وإذا ما تم أخذ جميع ملاحظاتنا السابقة في الإعتبار سواء المتعلقة بالايرادات والنفقات، فإن ذلك سيحدث تغييرا في موقف الموازنة العامة، مما يتطلب معه تغيراً في النسب التي توصل اليها مشروع الموازنة العامة الحالي.

رابعاً : ملاحظات أخرى :

أ - مصادر التمويل الداخلي : لم يوضح مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ طبيعة ومصادر القروض الداخلية التي قدرها المشروع والبالغة (٣٠) مليون دينار. فلم يتضح ما إذا كانت هذه القروض ستشمل أدوات الدين العام الداخلي، ام انها ستقتصر فقط على القروض المصرفية المباشرة، ام كليهما معاً.

ب - تطورات السلام الجارية، لاشك في أن عملية التسوية الجارية حالياً في المنطقة سوف تحدث تغييرات هامة على المسيرة الاقتصادية لدى دول المنطقة بدون إستثناء. وأن هذه التغييرات ستشمل كافة القطاعات الاقتصادية خاصة وان هنالك «لجنة وصاية إقتصادية» في المتعددة الاطراف كما تعلمون. ويبدو لنا من قراءة أرقام مشروع الموازنة أنها لم تأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار على الرغم من أهميتها الكبيرة على الاقتصاد الاردني، خاصة وانه قد بدرت تصريحات عديدة من مصادر دولية مختلفة. على أن للأردن نصيباً من المساعدات المحتملة، وكذلك الاشارة

إلى اعفاء الاردن من ديون الخارجية.

سياسات وتساؤلات

١ ـ ألا تعتقدون ان قرار البنك المركزي برفع سقف الاعتماد قد يكون متأخراً ويساعد على خروج رؤوس الأموال. إنني اتساءل فقط.

٢ ـ إن الاتفاقية الاردنية الفلسطينية هي إشارة إلى متانة العلاقة الأخوية بين الشعبين : الأردني والفلسطيني. ولكن هذه الاتفاقية وما يتبعها من إتفاقيات أخرى بحاجة إلى وضوح وتوضيح.

٣ ـ يشكو الشعب، ومعه كل الحق، من كثرة الضرائب وكأن إقتصادنا هو إقتصاد حرب.

٤ ـ كم هي الأموال المستردة من ديون بنك البتراء؟ ومن يُحاسب لجنة تصفية البتراء؟ ومن هي الجهة التي تدقق على المؤسسات التي تساهم بها الدولة، مثل : فندق الأردن وغيره؟ ولماذا لا يُعرض وضعها المالي على مجلس النواب ؟

٥ ـ ماهي تسعيرة الغاز الوطني الذي يُباع إلى سلطة الكهرباء أرجو أن يكون لمحافظة المفرق نسبة من العائدات.

٦ ـ هنالك ركود في السوق التجاري الأردني غير مبرر. فحبذا لو تشرح لنا الحكومة أسباب هذا الركود.

٧ ـ إن المواطنة والانتماء يفرضان على أصحاب رؤوس الاموال تحريك الاستثمار، وعلى الحكومة أن تخفض الضرائب وترفع رواتب العسكريين والمدنيين المتقاعدين والعاملين على حد سواء.

٨ ـ الصناعة : هناك قصور واضح من الحكومات المتعاقبة في حق الصناعة بالرغم من وجود وزارة الصناعة التي يعتبر عملها مكتبيا حسب الانظمة والقوانين التي تعمل بها. ويتمثل القصور في عدم وجود جهة معينة في القطاع العام تعمل في مجال البحث الصناعي وتطوير واستغلال الخامات المعدنية والمنتوجات الزراعية والمياه والطاقة وغيرها.

إن القطاع العام يعتمد على القطاع الخاص، الذي يحجم بدوره عن المخاطرة في كثير من المشاريع التي تتطلب البحث والدراسة لانها طويلة الأمد، في حين انه يسعى إلى الربح السهل السريع، فلذلك لابد من وضع قوانين تمنح القطاع العام. القوة والالتزام باجراء البحوث التصنيعية المختلفة، لاستغلال كل ما هو متوفر من مواردنا الطبيعية. ولو وجدت مثل هذه الدراسات لكنا قادرين على تقديم ما يحتاجه المستثمر من معلومات ودراسات علمية.

إنني أهيب بهذه الحكومة أن تكون رائدة في هذا المجال لتخرج من البيروقراطية المكتبية، وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، وحسب التخصص

المناسب.

دولة الرئيس، إن العالم يدخل مرحلة جديدة، وهنالك متغيرات عالمية وتحديات كبيرة.. لهذا علينا مخاطبة العقل والمنطق لمواجهتها والابتعاد عن تحريك العواطف.

نحن بحاجة إلى تطوير اجتماعي وثقافي وتربوي لمواجهة تحديات العصر.

دولة الرئيس، إن الانضمام إلى الجات (GATT)، وفتح الاسواق الحرة هي مواضيع بحاجة إلى دراسة مستفيضة ووضع خطط وبرامج علمية وعصرية لا تحتمل الخطأ بدل الترقيع هنا وهناك.

أيها الزملاء ، إنني أثمن عالياً لدولة رئيس الوزراء المهمة الوطنية العظيمة التي قام بها كمفاوض حين دافع عن حقوق الاردن الثابتة، وأقدر توجهاته لاعادة النظر في شؤون الاردن الداخلية.

واخيراً..

أما بالنسبة لمحافظة المفرق فإنني سأقدم مطالبها مكتوبة إلى الحكومة. ومعاً سنحقق الكثير بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور محمد ابو عليم، الكلمة الآن للدكتور عارف البطاينة، والمتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ان كلمتي هذه هي عن المطالب العامة في محافظة اربد دون الدخول في التفصيلات، وقد تم اعدادها من قبل نواب المحافظة جميعهم وكرموني بأن القيها بأسمهم وهم السادة مع حفظ الالقاب :

عبدالرؤوف الروابدة ، عارف البطاينة ، احمد الكوفحي ، عبدالمجيد العزام ، عبدالرزاق طبيشات ، صالح ارشيدات ، صالح شعواطة ، عبدالرحيم عكور ، نادر ابو الشعر ، فواز الزعبي ، طلال عبيدات ، ابراهيم سماره ، مفلح الرحيمي ، سليمان السعد ، احمد القضاة ، ضيف الله المومني ، فرح الربضي ، حاتم الغزاوي ، نادر ظهيرات .

ان هذه المطالب لاتغطي جميع حاجات المحافظة، وانما تمثل اطاراً عاماً لها، وهي ضرورية جداً ولاتحتمل التأخير ولذا فان املنا ان نسمع من الحكومة وعداً بتلبيتها خلال مدة معقولة.

اولاً : الاوضاع الصحية

ان الاوضاع الصحية في محافظة اربد متردية وذلك للنقص الواضح في عدد الاسرة في المستشفيات وعدد المراكز الصحية. ان عدد

اسرة المستشفيات في محافظة اربد اقل من نصف المعدل في المملكة، ورغم جهود الوزارة منذ سنوات لتحويل كلية نسيبة المازنية إلى مستشفى وإحالة عطاء مستشفى الملك عبدالله الا ان هذه الزيادة في عدد الاسرة تكفي بالكاد لتغطية حاجة الزيادة السكانية. ان المحافظة بحاجة إلى مستشفى في كل من لواء بني كنانة ومنطقة غرب اربد، وتوسعه مستشفى الاميرة بسمة وانشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الطبية الملكية وتوسعة مستشفى عجلون وبناء مستشفى جديد في جرش للقرى الغربية.

ثانياً : الاتصالات

مازال العديد من قرى المحافظة وبخاصة في شمالها وغربها تعاني من عدم توفر الاتصالات الآلية، وبالرغم من ان مشروع اتصالات المحافظة مقرر لعام ١٩٩٤ الا اننا لم نلحظ مخصصات لهذه الغاية ولم يطرح عطاء التنفيذ. يضاف إلى ذلك ان مدينة اربد والمدن والقرى الاخرى تعاني من نقص واضح في عدد الهواتف المتاحة للمواطنين والمؤسسات العامة والخاصة.

ثالثاً : المياه

ان كمية المياه التي تضخ للمحافظة متدنية جداً مقارنة بمعدل الضخ في المملكة، كما ان نوعية المياه متدنية ومالحة كما ان معظم الينابيع ان لم يكن كلها لم تعد صالحة للشرب. ان الواجب والعدالة يستدعيان اعطاء المحافظة بجميع مناطقها حصتها العادلة في المياه ومراقبة نوعيتها باستمرار.

رابعاً : الطرق

لقد طال الامد على طريق اربد ـ عمان واصبحت معاناة المواطنين يومية من تأخير الانجاز، ولقد اطلعنا على الجهود الدائبة التي يبذلها معالي وزير الاشغال العامة والاسكان مشكوراً لانجاز الطريق في موعدها الذي التزمت به الحكومة وهو ٩/ ٣/ ١٩٩٤، الا اننا نرجو زيادة الجهود كما نرجو ان ينفذ معاليه وعده بدراسة طريق بديل وبخاصة في منطقة الانهيارات تنفذ بسرعة حتى تكون طريقاً بديلاً اذا حدثت انهيارات جديدة ـ لاسمح الله ـ بعد وضع الطريق في الاستعمال.

ان الطرق القروية والزراعية مازالت دون حاجة المحافظة ولذا فاننا نتطلع إلى اعطاء المحافظة حصتها العادلة مقارنة بعدد السكان ومساحة الرقعة الزراعية والحاجة لاستغلال الاراضي الصالحة للزراعة التي مازالت مهملة. كما ان مدينة اربد بحاجة إلى طريق دائري يسهل الانتقال من جنوبها لشمالها ومن شرقها لغربها دون اختراق المدينة بكثافة جعلت الحركة المرورية فيها تعاني من صعوبات يصعب حلها.

ان طريق اربد الشونة مازالت في مرحلتها الثانية التي تنتهي في مدينة كفر اسد، والحاجة ماسة إلى اكمال الطريق حتى الشونة حتى ينجز المشروع كاملاً خلال السنوات الثلاث القادمة خدمة للمواطنين وحركة المنتجات الزراعية.

خامساً : البلديات

ان اوضاع البلديات في المحافظة ليست على مايرام، فمخصصاتها دون حاجة عدد سكانها ومساحة رقعتها، كما ان حصتها من حصيلة ضريبة المحروقات والنقل على الطرق دون حصتها العادلة، ولذا فاننا نرجو ان يدرس وضع هذه البلديات وايجاد الحلول لاوضاعها المالية حتى يتمتع ساكنوها بحقهم في الخدمات العامة.

سادساً : الادارة

ان كلاً من لواء عجلون ولواء جرش يتوفر فيه جميع الشروط والمتطلبات للترفيع إلى محافظة حتى يتسنى لهما اللحاق بركب المحافظات الاخرى في حصتها من الخدمات العامة والتسهيلات الرسمية، ولانجد منطقاً مقبولاً لتأخير ترفيع اللوائين الى محافظتين. كما ان قضاء المزار الشمالية تتوفر فيه متطلبات الترفيع الى لواء، وكذلك منطقة غرب اربد ولذا فاننا نطلب من الحكومة سرعة اتخاذ اجراءات ترفيع المنطقتين إلى لوائين.

سابعاً : التعليم العالي

ان الاغوار الشمالية وعجلون بحاجة ماسة إلى انشاء كلية زراعية في كل منهما لتطوير الزراعة في هذين اللوائين اللذين يعتبران من الروافد الرئيسية للقطاع الزراعي في الاردن. اما لواء جرش فهو بحاجة إلى كلية سياحية لتعليم جميع المهن المتخصصة بالسياحة.

ثامناً : السياحة

تتوفر في المحافظة مواقع سياحية يندر وجودها مجتمعة في موقع آخر، وهي تتراوح بين المواقع الاثرية الاسلامية واليونانية والرومانية والمواقع السياحية الجبلية والغورية وبين الحمامات المعدنية المتعددة. ان المحافظة تعاني من قصور واضح في الجهد السياحي الرسمي من انشاء الفنادق والاستراحات السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمواقع السياحية لتشجيع السياحة الداخلية والخارجية إلى المحافظة للتخفيف من اثر البطالة الواضح وتحسين مستوى الدخول في المنطقة.

تاسعاً : اربد الكبرى

ان مدينة اربد والقرى المحيطة بها اصبحت بحاجة ماسة إلى خطة تطويرية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الحاضر والتصور المستقبلي لمدينة يتجاوز سكانها النصف مليون قبل نهاية القرن، ولايمكن ان يتم ذلك مع الحفاظ على حالة التشرذم الاداري والتخطيطي للمنطقة، ولذا فاننا نطلب من الحكومة سرعة اجراء دراسة شاملة للمنطقة تمهيداً لتحديد التصور الاداري والتخطيطي واستباق الانهيار الشامل في الخدمات والمشاريع في المنطقة.

عاشراً : الصناعة

تعاني المحافظة من تدني عدد الصناعات وبالتالي عدم امكانية تطوير الدخل والقليل من حجم البطالة المتزايد كمتوالية هندسية، وان

حجم مدينة الحسن الصناعية وموقعها لايكفي لمواجهة الحد الادنى من حاجات محافظة المليون مواطن، ان الحاجة تستدعي ان تشجع الحكومة انشاء الصناعات في المحافظة ونشرها على كل رقعة المحافظة وان تكون الحكومة المبادرة في هذا المجال لتشجيع القطاع الخاص.

حادي عشر : محطة تنقية المياه العادمة في اربد

ان هذه المحطة لاتعمل بكفاءة جيدة، او ان تصميمها لايكفي المدينة، ولذا فان الروائح الكريهة التي تصدر عنها تجعل الحياة صعبة في جميع الاحياء المحيطة بها، كما ان المياه الصادرة عنها تمر عبر وادي حور وتؤدي إلى انتشار الذباب والبعوض طيلة فصل الصيف مع ما يترتب على ذلك من خطورة انتشار الامراض وتعكير صفو حياة الناس، كما تنتشر الآثار السيئة لتشمل منطقة الاغوار. ان الحاجة ماسة لسرعة الانتهاء من دراسة صرف صحي مدينة اربد الكبرى ودراسة مصادر التمويل ليتسنى لهذا المشروع الهام فرص التنفيذ بأقرب فرصة لاهمية البيئة وخاصة المحافظة على نوعية المياه السطحية والجوفية.

ثاني عشر : المشاتل

ان المحافظة رقعة زراعية متميزة بكامل منطقتها، وصلاحيتها لمختلف انواع المزروعات، وهي بحاجة إلى انشاء مشاتل للاشجار المثمرة في كل من منطقة لواء بني كنانة وغربها ولواء عجلون ولواء جرش لزراعة الاشتال اللازمة لكل منطقة وتسهيل حصول المواطنين على حاجاتهم من الاشتال بأقل كلفة وجهد.

ثالث عشر : المخيمات

ان الاوضاع الصحية والبيئية للمخيمات في المحافظة دون المستوى المقبول، ولذا فان الحاجة ضرورية وماسة لدراسة وضع كل مخيم على حدة، وانشاء الشوارع والارصفة والاسوار، وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي وتوفير المدارس والحدائق والمناطق الحرفية وغير ذلك من مشاريع الخدمة العامة.

رابع عشر : افراز الاراضي

لقد اصبحت مشكلة الشيوع مشكلة حادة تحول بين المواطنين وبين استثمار اراضيهم، وقد اقتنعت الحكومات المتعاقبة بضرورة ازالة الشيوع ما امكن ذلك، ولكن الاجراءات ما زالت تراوح مكانها، ولذا فاننا نرجو سرعة اتخاذ الاجراءات الضرورية لافراز الاراضي إلى (٤) دونمات كحد ادنى في المناطق السهلة ودونمين في المناطق الجبلية.

خامس عشر : القبول في الجامعات والبعثات

مازالت نسبة القبول في الجامعات والبعثات الدراسية لابناء المحافظة دون معدل النسبة في المملكة، ولذا فاننا نرجو ان يولي هذا الموضوع عناية خاصة وان يحدد القبول والبعثات لكل منطقة من مناطق المحافظة نسبة لعدد سكانها.

سادس عشر : المحميات الرعوية

ان منطقة الشلالة من املاك الدولة صالحة لانشاء محمية رعوية فيها تساعد مربي المواشي على خدمة مواشيهم ورفع اعدادها خدمة للمحافظة والوطن ولذا فاننا نرجو سرعة دراسة هذا الموضوع وتنفيذه عاجلاً.

سابع عشر : التعويض على اصحاب الاراضي التي استملكتها سلطة وادي الاردن بخصوص سد الوحدة والتي مضى عليها اكثر من عشر سنوات، او اعادتها إلى اصحابها.

ثامن عشر : نطالب الحكومة بالعمل على تمكين دائرة الاثار من البدء بتحويل سجن اربد القديم إلى متحف ومكتبة مع العلم ان قرار التحويل قد تم سابقاً ورصدت المبالغ في الموازنتين السابقة والحالية لتحويله إلى متحف وللآن لم تقم اجهزة الامن العام باخلاء المكان لتمكين دائرة الاثار بالبدء بالعمل.

دولة الرئيس، انتهيت من طلبات المحافظة والان وباختصار جداً انتقل إلى مطالبتي المتعلقة بالموازنة. واختصاراً للوقت سأذكر بعض النقاط، لاتأخذ أكثر من خمس دقائق وإكتفي بنشر الباقي في الصحافة المحلية.

في مستهل كلمتي هذه لايسعني إلا ان اجزي الشكر لرئيس واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الطيبة وتقريرهم القيم.

وأود ان انتقل مباشرة إلى مطالعاتي على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي يعتبر وثيقة امل للدولة وليسهل تحقيق هذا الامل لابد من توفر امور اساسية في هذه الوثيقة.

أ ـ ان تكون المعلومات الواردة فيها دقيقة وبعيدة قدر الامكان عن المالبغة في تقرير الايرادات مما يتوجب معه بناء هذه التقديرات على اساس قدرة المواطنين باعتبارهم الممولين الرئيسين لهذه الايرادات.

ب ـ ان تكون الموازنة وثيقة امل للمواطن مثلما هي للدولة، املاً مبنياً على خلاص المواطن من تراكمات القروض السابقة لا اغراقه في قروض جديدة تكبله بقيود الدين مثلما تكبل ابناؤه واحفاده مستقبلاً.

جـ ـ ان يكون للموازنة طابع التضحية من الجهة التي تنظمها بحيث تصبح الحكومة قدوة للمواطن تلزمه ادبياً في تقليدها في التضحية التي عليها ان تمارسها من خلال ضغطها للانفاق العام وعدم تبديدها له مستذكراً في هذا السياق الزيادات التي اقرتها الحكومة لأعضائها أتساءل من اين جيء بهذه الزيادات: اترى من الضرائب أو من القروض التي تسجل على المواطن،

د ـ على وثيقة الامل ان تهدف إلى معالجة مشكلة البلاد الرئيسية الا وهي الفقر

والبطالة لقد طمئن وزير المالية في خطابه امام هذا المجلس بان انخفاض نسبة البطالة في بلادنا جاء ملازماً لانخفاض القوى العاملة فكيف انخفضت نسبة القوى العاملة، مع العلم بان السوق العربية لم تستوعب اية عمالة جديدة في الفترة المشار اليها بل على العكس من ذلك عادت بعض القوى العاملة من تلك الدولة مؤخراً لتشكل عبئاً جديداً يضاف إلى ماهو معروف من زيادة طبيعية سنوية على القوى العاملة.

أ ـ من الملاحظ ان الموازنة بشكلها الحالي وفي الباب الاول تقترح زيادة النفقات الجارية بنسبة تقارب ٧٪ في حين ان الزيادة في النفقات الرأسمالية لاتتعدى ٥٪ وكان من الاجدر تخطيط الزيادات في النفقات بشكل عكسي بحيث تكون الزيادة في النفقات الرأسمالية أعلى من الزيادة في النفقات الجارية لكي يتمكن الاقتصاد الاردني من مواجهة المشاكل الاجتماعية والاستثمارية التي يعاني منها، بدل ان تكون هذه النفقات مستهلكة وغير منتجة.

٢ ـ يتبين من مراجعة بنود النفقات او الاولويات التي بنيت عليها الموازنة كانت غير سليمة ولي عليها تحفظات حيث ان الزيادة المخصصة للانفاق انخفضت في مجالات محاربة الفقر والبطالة والخدمات الاجتماعية في حين ان النفقات الجارية زادت في مجالات اخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أ ـ زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطني بـ (مليون دينار) فقط عام ١٩٩٤ مقارنة مع زيادة مقدارها (٥ مليون دينار) في عام ١٩٩٣.

ب ـ انخفضت مخصصات صندوق التنمية والتشغيل إلى (٢,٥مليون دينار) في عام ١٩٩٤ مقارنة مع (٣ مليون دينار) في عام ١٩٩٣.

جـ ـ انخفض مخصص دعم المواد التموينية من (٣٦ مليون إلى ٣٠ مليون دينار) ولم يحدد خطاب الموازنة طريقة تخفيض هذا الدعم.

د ـ انخفض بند الانفاق على المجالات الصحية لغير المشمولين بانظمة التأمين الصحي من (٢,٥ مليون إلى ٢ مليون دينار).

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

وبالرغم من التزامي بأن تقييم الموازنة يجب ان يركز على القضايا الوطنية العامة الا انني اجد نفسي مضطراً للتعرض لقضيتين محددتين تتعلقان بصحة المواطن هما :

١ ـ لقد وضع خلال عام ١٩٩٣ برنامج محدد لتحديث خدمات مستشفى الاميرة بسمة يتضمن حلولاً فنية منها تحسين الخدمات المتعلقة بالتصوير الشعاعي وغرف العمليات بحيث يضمن تقديم هذه

الخدمات على اسس علمية تتفق مع المواصفات العالمية ووقف تسرب الاشعة من غرف التصوير، وتضمن الحد الادنى من السلامة والتعقيم داخل غرف العمليات.

ومع الاسف اوقف العمل بهذا البرنامج بعد ان اكتملت دراساته وتوفر التمويل له، وهذا امر يحز في نفسي خاصة وانني شخص من ذوي الاختصاص الطبي ويؤلمني ان ارى وزارة الصحة تعتمد اساليب عمل لا تراعي الصحة العامة للمواطنين.

وكذلك فقد الغت الوزارة مشروع يتضمن انشاء وتجهيز خمس وحدات مختصة في تقديم خدمات الطوارىء في خمس مستشفيات قائمة وتغطي مساحة واسعة من المملكة بعد اكتمال الدراسات وتوفر التمويل.

٢ ـ موضوع انشاء وحدة لمعالجة فقر الدم الناجم عن انيميا البحر الابيض المتوسط (تلسيميا) ويعاني منه قرابة ٦٠٠ شخص داخل المملكة ومعظمهم من الاطفال وبحاجة الى زراعة النخاع العظمي وقدرت كلفة انشاء هذه الوحدة بـ ٧٥٠ الف دينار تم توفيرها وبدأت المراحل الاولى للتنفيذ بالتنسيق ما بين وزارة الصحة والجامعة الاردنية ومدينة الحسين الطبية. غير ان وزارة الصحة لم تواصل استكمال الخطوات التي بدئت.

لقد لفت نظري اثناء وجودي في بريطانيا في زيارة خاصة منذ بضعة اشهر عن وجود ثمانية مرضى (تلسيميا) اردنيين يتلقون علاجهم هناك وبأن الكلفة التقريبية لعلاجهم لعلاج هؤلاء الثمانية تبلغ حوالي المليون دينار.

اني آمل ان تلقى هاتين الملاحظتين الاهتمام اللازم من الحكومة.

وفي الختام والتزاماً باحكام الدستور التي بموجبها لايقبل اي اقتراح بتعديل النفقات او الواردات المربوطة بعقود، كما لايجوز لمجلس الامة ان يزيد في النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح على حده على انه يجوز بعد انتهاء المناقشة ان يقترح وضع قوانين لاحداث نفقات جديدة بقانون جديد.

فأني اقترح على المجلس الكريم ان يتقدم بطلب إلى الحكومة لاصدار قانون بملحق موازنة يعالج الاوضاع المالية للموظفين والمتقاعدين وخاصة ذوي المداخيل المنخفضة حيث تقتضي الضرورة ذلك.

واشير في هذا المجال إلى ضرورة ادخال ريع اليانصيب الخيري تحت رقابة ديوان المحاسبة واعتباره جزءاً من ايرادات الدولة لتنفق بمعرفة الحكومة علماً بان قيمتها تقدر بحوالي ١٥ مليون دينار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً، الدكتور نزيه عمارين ، والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالحافظ الشخانبة .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة الرئيس ، حضرة الزميلة حضرات الزملاء نواب الشعب المحترمين ،

بداية نقدر للحكومة الجليلة جهودها واجتهادها في اعداد وتقديم الموازنة في موعدها الدستوري ولايفوتني التنويه والتقدير والشكر بجهود اللجنة المالية لمجلسنا الكريم.

حضرات الزملاء ، ان موازنة ١٩٩٤ لها ميزة خاصة حيث كتب عليها مواجهة ومعالجة العديد من الاولويات الوطنية والازمات المتراكمة عبر السنين بدءاً بالحفاظ على امن الوطن واستقراره ومروراً بالمحسوبية والبطالة وجيوب الفقر ومواجهة العجز المتراكم من الموازنات السابقة والديون الخارجية والداخلية وزيادات متتالية وباهظة في الضرائب والرسوم واجور متدنية ، وانتهاءً بضغوطات المؤسسات الدولية القصرية التي لا ترحم امام هذه التحديات الخطيرة والكبيرة يقف بلدنا الصغير بحجمه وموارده والكبير بقيادته وانسانه يدعونا جميعاً إلى المزيد من الواقعية والحذر في خططنا وقراراتنا والحفاظ على وحدتنا المقدسة كل هذا وسط عالم تتسارع فيه الاحداث وتتضارب فيه القيم الانسانية وتتقلب مفاهيم الحياة وقوانيها فزالت امبراطوريات ونشأت دويلات وتلاشت أخرى والعبرة لمن أعتبر.

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ،

ان الوطن يجتاز مرحلة صعبة وشاقة والترجمة البسيطة ، لخطورة وضخامة التحديات تقول باننا مطالبون بالمكاشفة والمعارضة الوطنية ، وبشد الاحزمة على الصعيدين الرسمي والشعبي لا على الشعب فقط، كما اننا مطالبون بمضاعفة الجهود لزيادة نسبة النمو الاقتصادي من خلال زيادة التصدير وتقليص الاستيراد وترشيد الاستهلاك.

ولتحقيق الاماني والطموحات الكبيرة التي نتطلع اليها لا بد من ان تتوفر لها العناصر القيادية المؤهلة في مختلف الاجهزة والمؤسسات ، فالتخطيط مهما كان سليماً لايمكن ان يحقق اهدافه مالم تكن هناك قدرة ميدانية على التنفيذ قائمة على الاستمرارية والكفاءة الذاتية. . وان الاستمرارية في القيادة أمر على غاية من الاهمية خاصة في المناصب الرئيسية وعدم تأثرها في المناصب السياسية والتغيرات الوزارية المتتالية، وتحصينها في وجه اطماع واهواء مراكز القوى المتنفذة على ساحة الوطن.

دولة الرئيس ،

انني اكتفي بالملاحظات التي وردت في كلمة التجمع النيابي الديمقراطي من الموازنة العامة واحتفظ بحقي بايصال ملاحظاتي إلى الامانة الجليلة، وانتقل إلى مطالب محافظتي التي اتشرف بتمثيلها وسوف ادخل إلى هذه

المطالب من منظور وطني.

دولة الرئيس، ايها الاخوة الافاضل، لعلكم جميعاً تساءلتم عن موقف نواب محافظة الكرك من الثقة بالحكومة وعن الاسباب الكامنة وراء حجب وامتناع غالبيتهم ولعل أهمها الاسباب التالية :

ان واقع المحافظة مؤلم جداً حيث ان الركود يخيم على جميع نشاطات الحياة والمداخيل متدنية. وجيوب الفقر منتشرة، والبطالة متفشية، والخدمات دون المستوى والمشاريع الحكومية فيه معدومة والتجاوزات على حقوق المحافظة وابناؤها قائمة على قدم وساق من قبل الحكومة والوزارات وديوان الخدمة المدنية على حد سواء، اليكم بعض الامثلة:

١ ـ اخرها نقل مليونين دينار كانت مخصصة دعماً لمشروع المستشفى الحكومي المقترح منذ خمسة عشر عاماً، نقلت لشراء مستشفى النديم في مادبا رغم حاجة المحافظة الماسة إلى مثل هذا المبلغ الذي يمكن ان يسد عدة ثغرات في المحافظة. وكان الأولى ان تقوم الحكومة بتأمين «معدة اشعة متكاملة» حيث ان المحافظة بأمس الحاجة إليها إلى يومنا هذا مما يضطر المواطنون السفر إلى مستشفى البشير او الجامعة او المستشفيات الخاصة في عمان لاجراء الصور الشعاعية الملونة المطلوبة وتحمل معاناة السفر وتكاليفه يومياً عبر السنين.

٢ ـ قبل هذا تم نقل مخصصات بناء مدينة رياضية متكاملة بعد إختيار الموقع، تم نقلها بقدرة قادر إلى محافظة الزرقاء.

٣ ـ حصص الجامعات من الرسوم والضرائب الجامعية والتعدي على حصة جامعة مؤتة.

فلقد قرر مجلس الوزراء ان تكون حصص الجامعات من الرسوم لعام ١٩٩٤ على الشكل التالي :

الاردنية ٣٠٪، التكنولوجيا ٢٥٪، مؤتة ١٥٪، الزرقاء ٨٪ ولقد كانت الحصص في السابق موزعة بحيث تنال جامعة مؤتة ١٨٪ ولكن هذه النسبة بدلاً من ان نرفعها ونساويها بشقيقاتها باقي الجامعات انخفضت إلى ١٥٪ واضيفت الزيادة إلى جامعة الزرقاء، ونحن هنا لسنا ضد زيادة حصة جامعة الزرقاء ولكننا حتى ضد ان تكون هذه الزيادة على حساب حصة جامعة مؤتة والتي تعاني من عجز كبير في ميزانيتها يقدر بالملايين وذلك لأنها لاتزال في طور الانشاء والتأسيس، ونطالب بتوزيع النسب على هذه الجامعات حسب حاجاتها بعد عودة حصة مؤتة الاصلية.

دولة الرئيس، الاخوة الافاضل ، موضوع هام هو موضوع ملح الطعام وشركة البوتاس واستغلاله من البحر الميت إليكم بعض الحقائق عن هذا الموضوع:

١ ـ ان كل طن بوتاس يستخرج بالاغوار يوازيه انتاج واحد طن ملح طعام صالح للاستعمال البشري ويمكن الرجوع إلى

تقارير شركة البوتاس والجمعية العلمية الملكية بهذا الخصوص.

٢ ـ ان إنتاج الشركة من مادة البوتاس يقارب (١,٨٠٠,٠٠٠) طن بالسنة هذا يعني ان هناك انتاج موازي قصري لمادة ملح الطعام يعادل ما يقارب ٢ مليون طن ملح طعام سنوياً اصبحت هذه الكمية الهائلة الان على شكل جبال من الملح غير المستغل والمعرض للعوامل الجوية والتلف والخسارة.

٣ ـ ان تكلفة انتاج وتكرير ملح الطعام البوتاسي منخفضة تقارب خمسة إلى ثمانية دنانير فقط للطن الواحد حيث ان تكلفة انتاج وتكرير الطن من ملح الازرق تقارب ٣٠ ديناراً او يزيد.

٤ ـ كنت قد أثرت هذا الموضوع عدة مرات في مؤتمرات التنمية السابقة. وكان الجواب ان هناك امر دفاع حكومي لعدم استغلال ملح طعام البوتاس وذلك حماية لشركة انتاج ملح طعام الازرق حين ان الاخيرة فرضت خاوه على شركة البوتاس تشتري بموجبها ما يقارب من (١٤) الف طن ملح طعام منتج من البوتاس لتعيد تصنيعه وبيعه ثانية.. ولكن السؤال ماذا عن باقي انتاج الشركة والذي يقدر الان بالملايين.

اعتقد ان هذا الموضوع جدير بالاهتمام والدراسة والتنفيذ واعتقد جازماً بانها ستعود على الوطن بما لا يقل عن (٣٠) مليون دينار سنوياً سيما وان هذه المادة مطلوبة جداً في اسواق الصين واليابان وجنوب شرق آسيا.

المؤسسات والشركات الكبرى العاملة في الجنوب

١ ـ نطالب بنقل ادارتها إلى مواقع العمل الانتاج، حيث ان هذه الشركات هي عماد الاقتصاد الوطني وكلفت الخزينة مئات الملايين من الدنانير ولايعقل ان تكون ادارتها بعيدة مئات الكيلومترات عن موقع العمل والانتاج ولاندري اسباب تجاهل الحكومة لمثل هذا المطلب، ليتسنى للقيادات الادارية والفنية والمالية الاشراف الميداني المباشر ان مثل هذه المشاريع الاقتصادية الهامة بحاجة إلى مدراء ميدانيين وليس مدراء مكتبيين.

٢ ـ حصر تعيين قياداتها واداراتها من ضمن كوادرها العاملة وحسب سلمهم الوظيفي معتمدين بذلك معيار الكفاءة والخبرة والامانة والعطاء وتكون هذه سنة ونظاماً لجميع مؤسساتنا ولابد من ان نسجل للحكومة هنا خطوة مباركة بالنسبة لشركتي البوتاس والفوسفات واضعين بذلك حافزاً هاماً للمزيد من العطاء والاخلاص والتفاني لدى جميع كوادر العاملين وطموحاتهم ونجنب بذلك مؤسساتنا وشركاتنا من التعثر والفشل والافلاس.

٣ ـ ان تعطى الاولوية لابناء المنطقة المقيمين حال توفر الكفاءة. وان يوضع حد لمعايير المحسوبية واعطاء الأولوية والاحقية للجيل الناشيء.

٤ ـ طالعتنا احدى الصحف ان مثيلات احدى شركاتنا لدى العدو حققت ارباحاً وصلت مايقارب الف مليون دولار بالسنة في حين ان مثيلتها لدينا لم تتجاوز ارباحها ١٠٠ مليون دولار، وان صحت هذه الارقام فهي بحاجة إلى مراجعة وربما معالجات ادارية وتسويقية.

موضوع الطرق

١ ـ الاولولية لطريق الكرك القطرانة : وهو مدخل المحافظة الرئيسي سيء وضيق ومنعطفاته خطيرة خاصة منطقة الدبة نطالب بإعادة انشائه وتحويله إلى طريق سريع بأربع مسارب ونحن نعلم محدودية امكانية الدولة ولكن لابد من ذكر هذه المطالب لانها فعلاً ضرورية للمحافظة واخذها بعين الاعتبار في الموازنات القادمة.

٢ ـ اصلاح وتوسيع وتعبيد الطرق التالية:

أ ـ طريق اللجون الجديدة ـ الربة وهو يخدم جميع قرى شمال المحافظة.

ب ـ طريق الجديدة ـ الكيلو ١٤.

جـ ـ طريق الكرك ـ الصالحية الشهابية.

د ـ طريق الكرك ـ المريغة.

في مجال الزراعة :

١ ـ استمرار دعم الاعلاف وتوفيرها والقضاء على السوق الموازي.

٢ ـ المختبر الحيواني الموجود في قضاء القصر والربة كامل التجهيزات منذ سنوات ولكنه لم يقدم اية خدمة لمربي الدواجن والاغنام في المنطقة رغم الحاجة الماسة إليه لعدم توفر الكوادر العاملة.

٣ ـ اعفاء المزارعين من الفوائد وجدولة ديونهم.

٤ ـ تنظيم التسويق الزراعي واستيعاب الفائض زراعياً والعمل على تصنيعه وتصديره.

٥ ـ العمل على تأسيس وبناء مسلخ للدواجن لاستيعاب الفائض من الانتاج.

في مجال الفقر والبطالة :

لانتفق مع الارقام التي وردت على لسان الحكومة في هذا الموضوع، اود ان اوضح ايها الاخوة ان مايقارب من ثلث الاسر في محافظة الكرك تعيش دون خط الفقر المطلق، وان جيوب الفقر المدقع اخذة بالازدياد والانتشار خاصة في مناطق الاغوار وقرى الخريشة والقطرانة والعمر ووادي الكرك.

وان التستر خلف صناديق المعونات الاجتماعية والمساعدات النقدية البسيطة لاتؤدي إلى القضاء على الفقر والمطلوب : توحيد صناديق ودوائر المعونات الوطنية

والزكاة في دائرة واحدة وتقوم هذه بدراسة حالة كل اسرة دراسة ميدانية وواقعية بحيث تمكنها من ايصال الدعم إلى مستحقيه فعلاً وعلى شكل تقديم مشاريع صغيرة تجارية وزراعية وتربية المواشي. تستطيع من خلالها الاسر الفقيرة الانفاق على نفسها من خلال عمل منتج.

واما عن معالجة مشكلة البطالة في المحافظة فنطالب ما يلي :

١ ـ البدء ببناء المدينة الصناعية لتشجيع الاستثمار الصناعي حيث تتوفر آلاف الدونمات في منطقة اللجون غير المستغلة وان تقوم الشركات الكبرى في الجنوب بتمويل بناء مثل هذه المدن الصناعية.

٢ ـ وقف اعطاء التصاريح لانشاء اية صناعات جديدة في منطقة العاصمة وحصرها للمناطق الريفية.

٣ ـ البدء بتأسيس كلية التمريض، حيث انها تستوعب قسماً كبيراً من البطالة من الجنسين وتساعد على سد النقص الحاد في سلك التمريض في المملكة.

٤ ـ اعادة النظر في اسس التعيين لديوان الموظفين وايقاف التجاوزات التي تحصل في كل قائمة تعيينات على حصة ابناء الكرك حيث ان العاطلين من ابناء المحافظة ينتظرون سنوات وبجميع الاختصاصات والدرجات العلمية والكفاءات، ولكننا نفاجأ مع كل قائمة تعيينات ان نصف الى ثلث المتقدمين، هم ليسوا من ابناء المحافظة المقيمين.

نحن ليس ضد هذا التداخل الاجتماعي الوطني ان كان هذا الهدف من ذلك بالعكس نحن اول من يشجع هذا التوجه على ان يكون بالاتجاهين، وبالتبادل بين حصص المحافظات، ولكننا حتماً ضد التجاوز والتطاول على حقوق الآخرين وخاصة عندما يتعلق الامر بلقمة العيش.

دولة الرئيس، الاخوة الافاضل :

ان حوالي ٣٠٪ من المحظوظين بالتعيين سواءً في الدوائر الحكومية او الشركات والمؤسسات العامة.. ان تعيين هؤلاء ايها السادة النواب لايحكمه اسس العدالة وتكافؤ الفرص وانها تلعب المحسوبية والوساطة ومدى علاقتهم بمراكز القوى المتنفذة على ساحة الوطن..

واصبح السؤال الروتيني عندما يوفق طالب عمل بوظيفة ما، في محافظة الكرك السؤال يا أخي بالله من واسطتك؟ وليس مؤهلك؟ او كفاءتك؟ او خبرتك؟ او امانتك أو مدى حاجتك؟ وهكذا ايها الاخوة الافاضل.

اصبح المواطن وكرامته وكبرياؤه رهينة رخيصة لصراع لقمة العيش، وتكون النتيجة خطيرة وخطيرة جداً وخوفنا ان يفقد هذا المواطن الحس الوطني والانتماء إلى الوطن والقانون والنظام الذي لم يضمن له حتى لقمة العيش الكريم واجبره ان يكسر نفسه وكبرياؤه ويذهب إلى فلان او فلان باحثاً وحتى مستجدياً الوظيفة والسترة بالرغم من أحقيته، ويصبح ولاءه لا للوطن وانما لهذه الشلة او تلك..

اما آن الآوان لتحديد والتزام الاسس السليمة المعتمدة في التعيين والتوظيف والترفيع والترييح والتنقلات.

اما آن الآوان لان يحصل المواطن على حقه دون وساطة.

اما آن الآوان لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل بدلاً من مجتمع الجباية والظلم.

اما آن الآوان لوضع حد لمجتمع المحسوبية واللاكفاءة.

اما آن الآوان لوضع حد لتسييس وتجيير المواقع الادارية المتقدمة لصالح هذه الشلة او تلك.

اما آن الآوان لوقف معايير الترضية والجهوية والفئوية في إشغال المناصب الحساسة في الدولة والتي تمس الجهاز الاداري بكامله بدءاً بالمحافظين ومدراء الشركات والمؤسسات العامة وامناء الوزارات والسفراء والملحقين ورؤساء الجامعات.

دولة الرئيس، منذ اوائل السبعينات وجلالة الحسين المعظم وسمو ولي عهده الامين ينادون بالاصلاح الاداري ولكن لا من مجيب.

اما آن الآوان لبناء دولة المؤسسات والقانون فعلاً لا قولاً وشعاراً.

اما آن الآوان للحفاظ على اطر ومؤسسية هذه المؤسسات الوطنية بان يوضع نظام يقضي بحصر قيادة هذه المواقع من نفس كوادرها المتقدمة المؤهلة بالكفاءة والاخلاص والانتماء ونكون بهذا يا دولة الرئيس قد قدمنا للوطن أهم وانجع خطة ونظام للحوافز وذلك بان يعطي لكل ذي حق حقه ونقضي على المحسوبية والوساطة والشللية إلى غير رجعة ان شاء الله.

إلى متى نستمر في مكافئة من فشل في موقع ما، نكافؤه بتعيينه في منصب ارفع واهم من السابق فيكون بذلك الفشل حليفه حتماً في الموقع اللاحق والمتضرر حتماً الوطن والمواطن.

ألا ترون ايها الاخوة الافاضل ان وراء هذه التساؤلات المريرة... الاجابة الشافية للكثير الكثير من معاناتنا ومعاناة شركاتنا ومؤسساتنا ومصانعنا المتعثرة ادارياً ومالياً وبالتالي معاناة الوطن والاجيال من بعدنا.

اليس من وراء هذه التساؤلات المريرة الاجابة الشافية عن مسببات أجسم وأخطر مرض وطني الا وهو شعور الاحباط واليأس واللامبالاة وفقدان الحس والانتماء الوطني الذي بدأ يستشري في شارعنا الوطني والقومي.

وختاماً كان الله في عون الوطن والمخلصين من ابنائه المسؤولين وادعو الله ان يحفظ جلالة

الحسين العظيم باني نهضة هذا الوطن ورمز عزته وصموده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

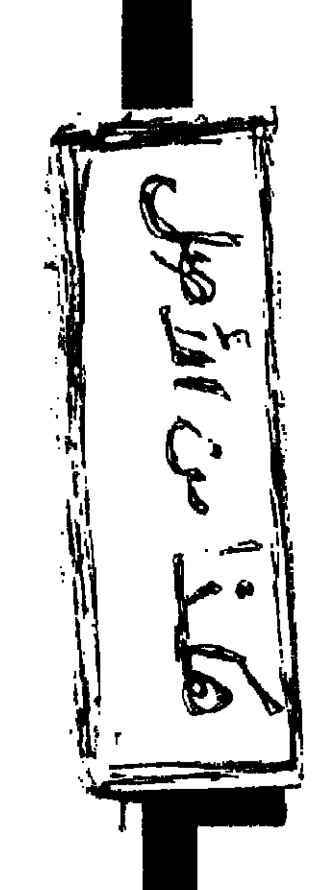
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً. الدكتور عبدالحافظ الشخانبة، والمتحدث الذي يليه، الشيخ ضيف الله المومني.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كنت قد سجلت اسمي للحديث في اليوم الاول، لكن الظروف لم تكن مناسبة والسبب في ذلك ايها الاخوة ان هنالك حادثة تمت في مادبا ولا بد انكم جميعاً سمعتم وقرأتم عنها حيث كان هنالك (قلاب) تابع للاشغال العامة محمل بالخلطة الاسفلتية، ويركب في هذا (القلاب) ٣٠ عامل، ثمانية منهم داخل غرفة القيادة مما ادى إلى عدم تمكن السائق من السيطرة على المركبة وتدهورها مما اودى بحياة شاب في ريعان العمر، عمره فقط (٢٢) عام. واخرون لايزالوا في المستشفى، وانشغلت طوال ذلك اليوم وبعده في هذه القضية.

وفي اليوم التالي وعندما قررت ان احضر لاشارك في هذه المناقشة وجدت انه في الصباح الباكر ان بيتي محتل من قبل ٣٠ عامل يعملون في وزارة السياحة تم طردهم بشكل جماعي، وبدل من ان يحتلوا موقع العمل احتلوا بيتي، وبدأنا الاتصالات والرجاوات إلى ان منّ الله عليهم بالعودة للعمل.



هؤلاء العمال ايها الاخوة يعملون منذ عام ونصف بآثار مادبا دون اي ضمانات وهم لايتقاضون الا يوم العمل الفعلي، فأيام العطل والجمع والاعياد غير محسوبة ويتم طردهم دون سابق انذار.

اننا بصدق يا اخوان لايمكن ان نستمر بالتعامل مع الناس على هذه الطريقة، وانا لدي عمال من المصاروة للاسف لكنني اضطر ان انذرهم قبل ذلك ب (٣٠) يوم انه سيتم انهاء العمل.. الخ.

فكيف يمكن التعامل مع العمال الاردنيين بهذه الطريقة؟! وانني زملائي الاعزاء اشكو من مرارة انه في كل صباح يكون في بيتي لا يقل عن ٣٠ مراجعاً، وكلهم لهم مطلب واحد البحث عن العمل، وانا مقتنع ان هذه معاناتكم جميعاً وليس لي وحدي، ربما تكون البطالة اشد والفقر اشد في منطقتي الانتخابية لكن حال الاردن قريب من بعضه.

اردت ان ابدأ حديثي لألقي الضوء على حال المنطقة التي امثلها لكنني يا اخوة استغرب كثيراً عندما استمعت لكل الكلمات التي تحدثتم بها فيكاد لايكون هناك منطقة الا مظلومة، واذا كان ذلك صحيحاً وانا مضطر ان اصدقه، فمن هو ليس مظلوم؟! او كما اشار احد زملائي من هو الظالم؟ اذا كان هنالك مظلوم فلابد من ظالم واذا كان ذلك صحيحاً ان كل الاردن يفتقر إلى كل هذه الخدمات فأين ذهبت المليارات؟ نحن غرقنا في المديونية والتي نعاني منها وسنعاني طويلاً، وقيل لنا انها ذهبت على البنية التحتية والبنية التحتية تعني خدمات.

انا ربما لا اتفق كثيراً فحقيقة بعض الخدمات هائلة جداً في الأردن ربما اتيح لنا المجال ان نصل إلى اوروبا وتجولنا كثيراً، اكاد اقول ان شبكة الطرق الموجودة في الاردن تضاهي ما هو موجود في اوروبا.

واكاد اقول الاتصالات الهاتفية على احسن حال وان الكهرباء واصلة معظم المناطق وان.. وان.. وان لكن حقيقة في هنالك مناطق مظلومة اكثر من غيرها لنتفق على هذه النقطة وبما انكم تمثلون كل الشعب الاردني وليس فقط مناطقكم الانتخابية فلتكن دعواكم ولتكن مطالبكم منصبة بالدرجة الأولى للمنطقة التي تتعرض للظلم اكثر، الاقل حظاً والا اذا كل واحد يريد ان يكسب منطقته، فيا اخوان ليس هكذا، يجب ان نتعامل مع الوطن، ارجو ان تعذروني على هذه المداخلة لكن اريد ان استغل الامتياز الذي اتمتع به تحت هذه القبة، وان افكر بصوت عالي.

لقد سبقني في الحديث عن مشروع قانون الموازنة العديد من الزملاء المحترمين، ولانني لا أريد أن أكرر ملاحظاتهم حول الموازنة ولقناعتي ان ذلك لايقدم ولا يؤخر.. فإنني اتساءل ما الجدوى من هذه المناقشة.. وهل ان مناقشتنا وارائنا يمكن ان تؤدي إلى تغيير السياسة الاقتصادية المترجمة لنا بهذه الموازنة؟ فإذا كان الجواب نعم.. فالسؤال كيف سيكون ذلك؟ واذا كان الجواب لا.. فلماذا نضيع وقتنا ووقت الآخرين؟ فأنتم ايها الزملاء تتعاملون مع موازنة معدة قبل انتخابكم وامكانية التغيير فيها محدود، وستتعاملوا في كل المرات القادمة مع موازنات معدة بغيابكم ولن يكون لكم فيها اي تأثير، الا اذا استطعنا ان نغير طريقة عملنا بشكل كامل وطريقة مناقشتنا.. فالمطلوب اولاً الاتفاق على الخطط العريضة للسياسة الاقتصادية الوطنية، ثم ترجمة ذلك لارقام في الموازنة والا ستذهب كل وعودكم للناخبين بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية أدراج الرياح.. من هنا يجب إعادة النظر إما في موعد الانتخابات وإما في موعد تقديم الموازنة.. وقبل ذلك يجب وبالحوار مع الحكومة رسم خطوطها وتوجيهاته حينئذ ستكون الموازنة نتيجة عمل المجلس والحكومة بروح الفريق الواحد. ومن مراجعتي للتوصيات التي قدمتها اللجان المالية للحكومات خلال الاربع سنوات الماضية، يقين انها لم تأخذ وللاسف توصية واحدة فعلنا ايها الزملاء ان نفكر في آلية اخرى للعمل.

من قراءة الخطة الخمسية.. وخطاب الموازنة.. وأرقامها يتبين ان التوجه الاساسي هو التقليل او إلغاء دور الدولة الانتاجي..

وافساح المجال للقطاع الخاص.. وتهيئة الظروف والحوافز لتشجيعه على الاستثمار. وانا أعتقد ان القطاع الخاص في بلدنا لايزال ضعيفاً وغير قادر على القيام بواجبه، زيادة على انه يتأثر وبسرعة بكل ما يدور حولنا.. وبكل ما يمكن ان يثير تخوفه.. وهذا ما نلمسه الان ومنذ أربعة شهور، وأنا اعتقد ان المجال يتسع لنشاط القطاع العام والقطاع الخاص.. ولكن زمام المبادرة يجب ان تكون ولو مؤقتاً في يد القطاع العام للقيام بالمشاريع الانتاجية المولدة للدخل ولفرص العمل، ولا مانع من طرحها بعد ذلك للاكتتاب العام وبيعها للقطاع الخاص.. اما الاستمرار بالانفاق على البنية التحتية دون الاستثمار المنتج في قطاعي الزراعة والصناعة. فهذه هي السياسة الاقتصادية التي أغرقتنا في المديونية والتي لانعرف كيف سنخرج منها.. فالمطلوب ان نوازن بين القطاعين قطاع الخدمات وقطاع الانتاج.. وان نوجه الانفاق الرأسمالي باتجاه مشاريع إنتاجية وليس باتجاه البنية التحتية فقط، حينها سنبدأ السير على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية، وزيادة الانتاج مما سيخفف من البطالة ويحد من اتساع رقعة الفقر عملياً وليس فقط على الورق. فمع احترامي الشديد لكل الاخوة الذين عملوا على وضع الخطة الخمسية ٩٣ ـ ٩٧ . وعلى وضع موازنة هذا العام.. فكل ما أوردوه من أرقام سواء بنمو الناتج القومي، او تقليص المديونية، او بتقليص البطالة كلها أرقام تفتقر للدقة وللبراهين، وكل الحديث عن تحقيق التنمية المتوازنة وذلك عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين لانشاء مشاريعهم الانتاجية في مختلف محافظات المملكة هو كلام ليس أكيد مهما بلغ حجم تلك الحوافز.

ايها الزملاء، إنكم تلاحظون غياب العدالة في توزيع النفقات على المحافظات ومن المحافظات على الألوية.. فهل يجوز حضرات الزملاء ان يكون حجم الانفاق على لواء مادبا وقضاء ذيبان (٤٢٠,٠٠٠) دينار فقط، من موازنة مقدارها حوالي ٢ مليار دينار وهذا اللواء وبكل المقاييس مؤهل لان يكون الاخت التاسعة لمحافظات المملكة، وهل يعقل انه حتى شراء مستشفى النديم الذي سبق وتحدث عنه الزميل نزيه العمارين انه اقتطع له مبلغ للاسف تمويل شراء هذا المستشفى موضوع على الباب الثاني الغير ملزم، والذي انا شخصياً على الباب طالبت بشطبه من خلال اللجنة المالية. وهل يعقل ان سد الوالا الذي يتكرر اسمه في كل موازنة تقريباً.. يبقى تنفيذه مؤجلاً.

ايها الاخوة .. انتم نواب الوطن.. وكل واحد منكم يمثله بالكامل.. وكل المتحدثين اكدوا ان مناطقهم مظلومة. ولكن الا تعتقدوا ان هنالك مناطق مظلومة اكثر من غيرها ـ الله اعلم ـ؟ لذا أرجو ان تضموا صوتكم لصوتي

للمطالبة بترفيع لواء مادبا إلى محافظة وقضاء ذيبان للواء ـ والجبل إلى ناحية، وان يكون شراء مستشفى النديم فورياً دون تأجيل، وهذا رجاء وان يعطي سد الوالا الاولوية على غيره من الشماريه.. ومن منكم سيتردد في هذا الموقف فليرجع لاخر دراسة قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية، وخاصة ايها الاخوة ان سنوات الجفاف متوالية منذ عدة سنوات، ونسأل الله ان يجود علينا بالغيث في هذا العام وإلا سيزداد الم الناس وفقرهم مما سيترتب على الحكومة مسؤوليات جديدة.

زملائي الاعزاء : ان منطقتي تعاني من نقص حاد في الخدمات، وارتفاع شديد في نسبة الفقر والبطالة وانني اطالب الحكومة باجراء سريع للتخفيف من حدة هذه المعطيات.. فالبلديات غارقة في الدين ولاتستطيع ان تستمر بتقديم الخدمات اللازمة، فلا بد من اسعافها ومساعدتها باقامة المشاريع الانتاجية بدءاً بمادبا وماعين وجرينه وانتهاء ببلدية ذيبان.

إن وضع التعليم في لواء مادبا وقضاء ذيبان لصعب جداً.. حيث لايزال في المدينة عدد كبير من المدارس المستأجرة والغير صحية وكل مدارس المدينة دون ملاعب ما عدا مدرسة واحدة، وفي الريف تحتاج المدارس لاضافات غرف صحية ووحدات صحية.. كما ان الشواغر ليست معبأة ويستعاض عنها بالتعليم الاضافي.. لذا أرجو تعبئة هذه الشواغر ومن ابناء المنطقة.

وهنا لابد من الاشارة إلى ان عدم تساوي الظروف التعليمية بين مدارس المملكة يجعل من القبول الاستثنائي قاعدة لايجوز المس بها وهنا ايها الاخوة ان احدى مدارس اللواء لم ينجح منها طالب واحد بالتوجيهي ولعدة سنوات، وان المنح الدراسية يجب ان تعطى على اسس اجتماعية واقتصادية ليس لها علاقة بالمعدل بسبب الظروف المهيأة لابناء الاغنياء. وتمكنهم من الحصول على معدلات اعلى.. فأبناء الاغنياء هم اصحاب المعدلات العالية وهنا لابد من الاشارة إلى ان زيادة مخصصات المنح الجامعية جاءت محبطة ولاتتناسب مع زيادة رقعة الفقر، وأطالب بزيادتها على الاقل بنصف مليون دينار من المخصصات التي اوصت اللجنة بشطبها. تحتاج منطقتي لاقامة بعض الطرق واكمال بعضها مثل طريق صياغة البحر الميت، ماعين البحر الميت، مكاور البحر الميت، حمامات ماعين، مكاور، القريات، ذيبان، المثلوثة الشقيق وكثير من الطرق الزراعية الضرورية وارجو العمل على اقامة مركز دفاع مدني في مليح، ومكتب أحوال مدنية في الجبل وفتح فرع للمؤسسة المدنية في ذيبان، وترفيع مجلس قروي لب لبلدية، واقامة بلدية في قرى الجبل وتحسين خدمات الاتصالات الهاتفية وتحويلها إلى خدمة آلية. وتزويد كل من المراكز الصحية في بلدة ذيبان ومليح بسيارات اسعاف وفتح دار ولادة في كل من العريض وذيبان.

وانا اعتقد يا اخوان ان هذه مطالب انسانية وضرورية لاتحتمل التأجيل، وكان جواب وزير الصحة لي قبل أيام مؤلم جداً لا اريد ان اذكره.

والاهم من كل ذلك اقامة سد الوالا وكتعويض بسيط عن جر مياه تلك المنطقة لعمان دون سبب مقنع، فيضخ ايها الاخوة لعمان مالا يزيد عن ١٠ ملايين متر مكعب، كانت تكلفتها ٢٢,٨ مليون دينار، علماً بان نسبة الهدر في المياه في عمان تصل إلى نسبة ٥٦٪.

ربما تكون شبكة المياه مسؤولة عن اكثر من ١٥٪ هذا الفاقد، فلو صرفت ال ٢٢ مليون دينار على تحسين شبكة المياه في عمان لابقيت مياه المساكين لهم وما لحق الضرر الكبير في المنطقة وفي البيئة حيث لم يعد وادي الهدان كما كان فقد قلت اشجاره واختفت الكثير من طيوره وتغيرت كل المنطقة وطبيعتها وهذا اعتقد يتعارض مع توجهات الحكومة الموقرة.

اننا نناقش اليوم افضل السبل لانفاق مال الشعب الاردني لما فيه خير هذا البلد، وللتذكير فقط ان كل ما يصرف وما صرف على الزراعة التي يقتات معظم ابناء الريف الاردني منها لايساوي شيئاً بالمقارنة مع الخسارة التي تحملها هذا الشعب في بنك البتراء، وبنك المشرق، وبنك الاردن والخليج، وبعض الشركات المتعثرة كشركة الاخراج التلفزيوني.. كل هذا يتطلب منا جميعاً نواباً وحكومة وقفة واحدة للتصدي لكل انواع التسيب ويتطلب منا تحسين وتفعيل دورنا الرقابي على كل المؤسسات بدءاً بالبنك المركزي الذي لم يسمح محافظه لديوان المحاسبة بالتدقيق على اعماله وانتهاء بأصغر المؤسسات.. وهذا يتطلب تحصين رئيس ديوان المحاسبة بوجود المجلس وبغيابه والحصول على تقارير شهرية، ويتطلب تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الذي استطاع ان ينجز الكثير خلال فترة قصيرة من عمله وتوفير هدر المال العام وايقاف التجاوزات ونتمنى ان يكون ذراعا لهذا المجلس بالرقابة على السلطة التنفيذية مما يتطلب تنظيم عمله بقانون، وليس بنظام كما هو عليه الآن.

وفي الختام، ظروفنا أيها الاخوة صعبة جداً.. ولكني أحمد الله سبحانه الذي يسر لنا جميعاً ولهذا الشعب الطيب الكريم ملكاً صالحاً. وقيادة حكيمة.. اطال الله في عمر صاحب الجلالة. وأبقاه ذخراً للشعب الاردني والامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً دكتور عبدالحافظ الكلمة الآن للشيخ ضيف الله المومني وهو اخر المتحدثين في هذه هذه الجلسة.

السيد ضيف الله المومني :

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ والعصر ان الانسان لفي خسر إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾. صدق الله العظيم

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ان الدارس لمشروع الموازنة العامة للدولة ليلمس الجهد الكبير من قبل الحكومة فنرى لزاماً عليه تقدير ذلك الجهد، كما يرى لزاماً عليه ايضاً تقدير جهد اللجنة المالية التي استغرقت وقتاً ليس بالقليل تناولت فيه جوانب الموازنة بالتحليل والتدقيق في الارقام التي تضمنتها الموازنة.

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

مما يجلب الانتباه ما قامت به الحكومة من المحافظة على احتياطات المملكة وتحسينها بشكل نسبي مع قيامها بسداد أو شراء ديون خارجية وزيادة الاستثمار وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع معتدل في معدل الاسعار وتحسن الايرادات الداخلية نتيجة اداء المالية العامة وكذلك قيام الحكومة بتطوير التشريعات المالية المختلفة وعزمت على تقديمها للمجلس بما يكفل الأداء الاقتصادي. بالرغم من اننا كنا نأمل من الحكومة ان تتجه نحو اهم التشريعات الكفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادي عند تطبيقه الا وهو قانون الزكاة الذي يرجى اجراء دراسة جادة له ومدى انعكاسه بشكل كبير على الاقتصاد الاردني والمواطن الاردني، حيث يسهم في القضاء على الفقر وتغطية النفقات الكبيرة في محاولات لاتصلها الموازنة العامة للدولة وامكانية الاستفادة من المبالغ المتبقية والتي قد تكون كبيرة في رفد الموازنة العامة ببعض البنود التي قد تتفق مع مصارف الزكاة. وهذا جزء من تطلعاتنا التي تلتقي مع تطلعات سمو الامير الحسن لايجاد صندوق زكاة عالمي.

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

لابد من الاجابة على بعض الاسئلة قبل السعي لايجاد الحد الادنى من الصيغ التكاملية العربية، ونحن الشعوب العربية التي ترى الوحدة اغنية كل مواطن لانرى ولم نر شيئاً سابقاً أو لاحقاً الا بعض الاتفاقيات الجمركية الثنائية، ثم يتحدث خطاب الموازنة عن التنسيق مع الدول العربية للنظر في المقاطعة العربية مع اسرائيل مع ان بعض الدول العربية تقاطع بعضها بعضاً اقتصادياً وسياسياً ولانرى فيما ورد الا آمالاً بعيدة المنال مابين الدول العربية تغطية لما سيتم بعد التطبيع السياسي والاقتصادي مع العدو، وكأن هذا سيكون فيه الخير لنا.

ثم ان الامل كبير في ان نرى الفقرة التي تشير إلى تحقيق التنمية المتوازنة في المحافظات تُطبق على ارض الواقع، وذلك بنشر المشاريع الاقتصادية في الالوية والمحافظات البعيدة ليكون لها دور كبير في حل مشكلة البطالة

حتى لاتبقى تلك المشاريع آمالاً بعيدة المنال تتلى في كل عام.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء :

ان طرح ضرائب جديدة يثقل كاهل المواطن في ظروف اقتصادية لاتمكنه من تحمل المزيد من الاعباء سيما وان قيمة ضريبة المبيعات البالغة ١٠٪ تعتبر قيمة كبيرة فوق مقدرة المكلفين. ويأتي تأثيرها كونها ضريبة غير مباشرة وفي مجال التطبيق ستكون اشمل من ضريبة الاستهلاك كما سيؤدي إلى رفع التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي وهذا بدوره ينعكس على المستهلك ويوجد مناخاً عاماً من ارتفاع الاسعار مما يوسع دائرة الفقر في المجتمع بالاضافة إلى تقليص الطلب على الانتاج المحلي.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء :

لعله من المفيد طرح برنامج اقتصادي يكون فيه حل لمشاكلنا من فقر وبطالة ولو بنسبة مقبولة. لاينجح هذا إلا في مجتمع كمجتمعنا الاردني الذي يعيش وكأنه اسرة واحدة بشعور واحد وما ذلك إلا للفقشفة الاجتماعية التي ساهمت وتساهم فيها وزارات الاوقاف والتربية والاعلام، والمحور في ذلك البرنامج من كان عنده فضل مال وطعام فليؤده لمن لا فضل له.

ايها الاخوة : قد لايروق مثل هذا البرنامج للكثير من الذين يحبون المال حباً جما قرأت قبل ايام ان هناك حوالي ٧٠ الفاً من الذين لا كوبونات لهم لان دخلهم يزيد على ٥٠٠ دينار شهرياً. لو طلب من هذه الفئة بالوسيلة المناسبة التي تراها الحكومة لو طلب التنازل عن مئة دينار وسيكون له ذلك باذن الله لان المجتمع مجتمع تكافل وتضامن فسيكون مبلغ من المال وسيكون التصحيح الاقتصادي الحقيقي الذي يذهب في المجالات المختلفة ومن أمثلتها:

أ ـ دفع رواتب تضمن العيش الكريم لمن بلغ فوق الستين من العمر.

ب ـ اقامة مشاريع تنموية تعم ارجاء الوطن.

جـ ـ اعطاء مكافآت لطلاب الوظائف الذين تتراكم طلباتهم في ديوان الخدمة المدنية ريثما يتم الفرج تضمن لهم شيئاً من الاستقرار النفسي.

د ـ دعم صندوق المعونة الوطنية.

ولن تعدم الحكومة الوسيلة للتنظيم والتخطيط لذلك لان الهدف ايجاد مجتمع التكافل والتضامن والتعاون والاخاء.

ثم لايمكن لنا ان نتصور حياة فاضلة كريمة الا باتباع اصول الحق الازلي الذي لاتقوم حياة انسانية فاضلة إلا به واعتبر ان في هذه الجملة نداء لمن بيده الأمر للعمل على التخلص من داء الواسطة والمحسوبية التي حلت محل الرشوة البغيضة في ايامنا هذه مما يحدث الغبن في النفوس ومما يؤدي إلى تدهور المجتمع برمته..

ولنتذكر وخصوصاً المسؤولون قول الله تعالى سبحانه وتعالى : ﴿ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوموا الناس بالقسط﴾ صدق الله العظيم.

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء ،

- الموظفون وافراد القوات المسلحة والامن يترقبون ما ستسفر عنه الموازنة من زيادات فرضت شفوياً على السنة بعض المسؤولين بأنها كريمة واعدد موازنات لاسرهم بناء على ما سمعوه.
- الجهاز القضائي لا بد من دعمه واراحة القائمين عليه نفسياً وذلك لضمان سرعة الانجاز والبت في القضايا بين الناس حتى لاتبقى القضية الواحدة سنوات تزيد على ال ٥ سنوات.
- قطاع المعلمين بيدهم مستقبل الامة من الاجيال وهم مؤتمنون على تنشئتهم فلا بد من انصاف هذا القطاع ودعمه مادياً.
- المتقاعدون القدامى عسكريين ومدنيين، رواتبهم متدنية لاتؤمن لهم سبل العيش الكريم اضافة إلى انهم ليسوا مشمولين بنظام الاسكان.
- فتح مجال القبول في الجامعات بشكل اوسع، على الخصوص في الكليات النظرية التي لاتحتاج إلى مختبرات وما شابه ذلك.
- فتح مجال التعيين لخريجي ما قبل عام ١٩٨٤ فهؤلاء يمرون بضائقات اقتصادية خانقة.
- فتح مجال الالتحاق بالجامعات للإداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم اسوة بزملائهم في الميدان / برنامج التأهيل التربوي.

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

اثني على مطالب زميلاي الدكتور احمد القضاة والدكتور فرح الربضي لعجلون واخص بالحاح تحويل اللواء إلى محافظة لينهض بعد العثرات واشير إلى نقاط محددة، منها :

- اتمنى على الحكومة حل مشكلة الصحة بتحويل مستشفى الايمان إلى مستشفى عسكري وبناء مستشفى للصحة جديد، او استبدال مستشفى الايمان بعد تحويله للمدنيين بمستشفى آخر جديد، او بتعاون وزارة الصحة مع الدفاع وبناء مستشفى عسكري على نصف قطعة الارض المخصصة لذلك في مثلث اشتفينا.
- نتمنى على وزير الطاقة زيارة التجمعات السكانية التي تصل إلى ١٥ تجمعاً يتراوح الواحد منها مابين ١٠ منازل ـ ٢٥ يلفها الظلام لعدم وجود الكهرباء (الزيارة ليلية).
- اتمنى على وزير الزراعة تزويد المديرية في عجلون بالآليات المختلفة لمساعدات المزارعين ولو بالاجرة الرمزية وذلك لاستصلاح الارض وعمل الطرق

الزراعية. وكذلك وزير الاشغال لتزويد مكتب الاشغال لان طرق اللواء بحاجة إلى صيانة مستمرة وإلى ربط القرى مع بعضها البعض.

- ونتمنى على الحكومة العودة إلى مشروع السد الذي كان سيقام على وادي كفرنجة المحاط بالاراضي الزراعية الواسعة.
- اتمنى على وزير التعليم العالي الاسراع في ادراج مسألة تحويل كلية بنات عجلون إلى كلية جامعية.
- اتمنى على وزير الداخلية حل مشكلة المواصلات مابين كل من عجلون وعنجرا - إلى الزرقاء فهي مشكلة خطيرة.
- ونتمنى على وزير المياه زيارة المنطقة ليرى مجموعة البرك التي تتجمع فيها مياه الشتاء لعله يسعى إلى صيانة بعضها فتسد بعض النقص في مياه شرب الماشية التي ترتادها ايام الصيف.

والله اسأل الهداية إلى الطريق المستقيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً اخواني بقي هناك حوالي (٢٦) متحدث ولذلك سوف ارفع الجلسة لنستأنفها الساعة الرابعة من بعد الظهر حتى نستطيع ان ننجز هذا العمل الكثير.

الدكتور محمد الزبن تفضل .

الدكتور محمد الزبن : شكراً دولة الرئيس، هناك كثير من الزملاء في التزامات عدة اليوم ظهراً ومساءً، فإذا تكرم دولة الرئيس ان تكون هناك جلسة يوم السبت صباحية ومسائية ومستمرة. وفيه امكانية ننهي هذا الامر مساء يوم السبت ولو حتى الساعة الحادية عشرة، لكن هناك كثير من الزملاء في التزامات عدة خاصة اليوم بعد الظهر.

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد انا بقدر هذا الكلام، لكن انت شاهدت لنا يومان ونصف بكلام مستمر وكلمات بعضها متكررة، (٢٥) مع جواب اورد الحكومة واللجنة المالية والتصويب ما يكفي يوم السبت.

انا متأكد انه نفس الشكوى ستنشأ ان تعبنا وطولنا وارفع لنا الجلسة.

هناك ناس مستعدين للعودة وسيكون هناك نصاب، لذلك ترفع الجلسة لمساء اليوم الساعة الرابعة.

«ترفع الجلسة للاستراحة على ان يتم استئنافها الساعة الرابعة مساءً من نفس اليوم».

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة، حيث النصاب قانوني، وأول المتحدثين السيد عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وكافة الرسل والنبيين،

دولة الرئيس ، الزملاء الاكارم ،

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ان افتتح كلمتي بأن أحيي قائد هذا البلد عنوان النخوة المرؤة والبأس العربي وسليل منهل حنيننا التاريخي لمجدنا العربي الاسلامي المفقود. مردفاً ازجاء التحية والاعجاب لولي عهده وشقيقه دماً ونسباً وصفات لما يسمو به في مراتب العلم والحصافة القيادية والكفاءات والملكات الفطرية الفريدة، داعياً لهما ولآل بيتهم باليمن والسداد.

بعد هذا انثني لأحيي شعبنا العربي العظيم على ضفتي النهر الخالد والمقدس على بسالته واصالته وقدرته على التصدي لأعتى الويلات والكوارث ونخوته الفريدة لتحمل الصدمات بشموخ وإباء كريمين مقروناً بقدرة فائقة على التطور واستيعاب مستجدات الحياة وتحمل اعباءها والتكيف معها فهو هبة الله لهذه الارض المقدسة. وهكذا شعب من تلك الامة الخالدة ان وجد سبيلاً وتهيأه له فرص لكان له ولأمته قدرة على اختصار دورة طويلة من تاريخ الانحطاط، ولاتقنطوا من رحمة الله.

دولة الرئيس، الزملاء الافاضل ،

سأختصر عليكم ما أمكن اما موضوع البحث وهو مناقشة الموازنة العامة للدولة، فانني اثمن جهد اللجنة المالية الكريمة ومن شاركها في دقة التمحيص ومحاولة الوصول ما امكن إلى امثل التصويبات التي اسعفها الجهد الوصول اليها. وارجو ان تأخذ الحكومة بتوصياتها. الا انني سأضع بعض الملاحظات متحاشياً ما أمكن التكرار.

اولاً : فانني لست قانعاً من الدراسات حول نسبة الفقر ونسبة البطالة المعلنة، فهناك فقر مستشر في اكثر من ٢٥٪ في محافظات المفرق، والكرك ومعان والطفيلة والبوادي وضواحي المدن والاغوار والمخيمات، يتعففون حتى ولو كانت بهم خصاصة.

ثم البطالة والمنتشرة في كل المحافظات دون تمييز. انبه هنا أننا امام امور تتنامى طردياً مع كثرة الخريجين وارتفاع الاسعار وتعاظم تكاليف المعيشة للمواطن العادي حتى في تأمين حدها الادنى الكريم وعلى الحكومة ان تأخذ جيداً بحسبانها هذه الظواهر بالاضافة لنمو عدد السكان هذه الظواهر والتي تدق جرس الانذار. وان تتجاوز باعداد الموازنات المعادلة الرياضية بتطابق النفقات مع الواردات والخلط بطريقتي الاكتوارية والتنبؤية. كما وان

العجز وارد بهذه الموازنة. وهنا أؤكد بانبا سنكون مراقبين وشركاء في ترتيب جميع امور الدولة لا من قبيل الاشتباك المسلح بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وانتزاع صلاحيات السلطة التنفيذية ولكن من قبيل حرصنا الاكيد الخالص من موقع مسؤوليتنا على سلامة مسيرة اجهزة الدولة وكفاءتها وشمولية نظرتها الثاقبة للواقع والمتوقع وقدرتها على اجتراح انجع الحلول لمشاكلنا عامة وإلا فقدنا الجميع مبرر وجود أشخاص في السلطتين سيما والاوضاع الدولية والاقليمية والمحلية المتذبذبة تنذر بما تنذر به، مما يوجب حصافة قيادية فائقة وتعاون جدي ومصارحات وان اسلوب الاغماءات من أي منا مهما ارتفع موقعه او دني قد ولى إلى غير رجعة.

ومن هذا المنظور فانني ارى ضرورة اعادة النظر بقوانين الضرائب والجمارك وتخفيف العبء الضريبي والذي في المآل ينعكس على المستهلك دون التميز بين شرائح المجتمع.

كما وأويد اعادة فرض التسعيرة على المواد الضرورية غير المدعومة لانها باهميتها تماماً. فبالاضافة للقمح والسكر والارز والحليب والمواد العلفية هنالك الدواء والخضار واللحوم والمعلبات واللباس والسكن وغيرها والتي اصبحت مرهقة للشريحة الكبرى من المواطنين.

ثانياً : زيادة مخصصات صندوقي المعونة الوطنية والتشغيل لنتمكن من التصدي مرحلياً لجزء مما يعاني المواطن مع التركيز على ان تكون المنح والقروض مجزية ومعقولة. وانجاز مشاريع اسرية وتقديم الارشاد والتوجيه حول انواع انتاجها الممكن تسويقه.

ثالثاً : توزيع المشاريع الانمائية جغرافياً والمدروسة بالاشتراك مع القطاع الخاص وقد افاض الزملاء ببحث هذه المواضيع وانا سأختصرها، بنقاط محددة.

رابعاً : تطوير قوانين الاستثمار والاعفاءات كحوافز مشجعة للمستثمرين .

خامساً : اعداد البنية التحتية الضرورية في مواقع منتقاة في المحافظات مع استغلال املاك الدولة واعدادها لهكذا مشاريع انمائية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تشجيعاً للمستثمرين واعفائهم من اثمانها.

سادساً : التخفيف من حجم الاختصاصات غير الضرورية في سوق العمل داخل الوطن المدرس داخل الجامعات وكليات المجتمع، وهذا يوجب اعتماد سياسة تربوية وتعليمية جديدة مدروسة والتركيز على الاختصاصات التطبيقية كما فعلت دول اخرى انهار اقتصادها بعيد الحرب العالمية الثانية كالمانيا وغيرها.

سابعاً : ضغط النفقات الجارية والمنع الصارم للتسيب والاهدار في تنفيذ معظم المشاريع الرأسمالية باجهزة ادارية قادرة ونزيهة واتباع اسلوب العقاب والثواب لتكون العبرة ماثلة لكل عابث أو مهمل.

ثامناً : عدالة توزيع الوظائف العامة العليا والدنيا بين كل المحافظات وحسب الأولوية والحاجة والكفاءة.

تاسعاً : مساعدة المزارعين بالاعفاء من فوائد القروض واطالة آجالها وان امكن اعفاء نصفها.

عاشراً : اعتماد اسلوب الضريبة التصاعدي على الدخول ان كنا نريد مساعدة الفقراء وذوي الدخول المتدنية بدلاً من ضرائب المبيعات والاستهلاك وغيرها من مباشرة وغير مباشرة والمطلقة العذار تحقيقاً للمبدأ الشرعي الغرم بالغنم.

حادي عشر : محاولة اعادة التضامن العربي ولو على المستوى الاقتصادي لحاجة كل دول المنطقة الماسة لسوق متوازنة تحفظ حقوق الجميع دون اعتداء على اي حق منها.

ثاني عشر : زيادة مخصصات وزارة السياحة والاثار لتنشيط هذا المرفق المدر للعملات الاجنبية الصعبة للمساهمة في زيادة الدخل الوطني.

ثالث عشر : دراسة التأمين الصحي الشامل وتكاليفه المعقولة وتطبيقه باسرع ما يمكن، وهذا يقتضي توسيع المستشفيات المدنية والعسكرية والمراكز الصحية وتحديث امكاناتها الفنية والمعداتية لنحول دون المعالجات الخارجية.

رابع عشر : التركيز على قواتنا المسلحة وكافة اجهزتنا العسكرية والامنية راتباً وعدة سواء العامل منها او المتقاعد.

خامس عشر : انصاف العمال القدامى في الوزارات والمؤسسات الرسمية بالمياومة والمقطوع، وطمأنتهم على مستقبلهم بالمقطوع والتصنيف حسب ما تسمح به القوانين والانظمة والحاجة.

سادس عشر : احداث صندوق طوارىء ببضعة عشرة مليون دينار تكون عمدة تمويله من الخزينة ومن الشركات والمؤسسات والافراد الاثرياء. ليكون دارئاً لكل مفاجأة قد تحصل لا سمح الله.

اما مطالب محافظة المفرق، فانني اكتفي بذكر جزء منها تاركاً لزملائي نواب المحافظة التصدي للمطالب الاخرى :

وهنا اقسمها إلى قسمين، قسم يقرأ وقسم مقدم مباشرة .

اولاً : توسيع مستشفى المفرق الحكومي وزيادة الاختصاصات فيه وتزويد اقسامه بالادوات الصحية المتطورة. وتزويد مركز صحي الدجينة باطباء اختصاص وعلى الأخص طبيب اسنان زائر.

ثانياً : احداث مستشفى عسكري في محافظة المفرق للتخفيف عن مستشفى المفرق الحكومي المدني.

ثالثاً : احداث مديرية قضاء في بلدة رحاب لخدمة القرى الغربية والتي تتجاوز العشرين قرية.

رابعاً : احداث مؤسسة استهلاكية عسكرية في بلدة رحاب لخدمة القرى التي ذكرنا آنفاً .

خامساً : اجراء كشف من قبل شركة الكهرباء لتوسعة الشبكة داخل بلدية رحاب وضمن التنظيم والشكوى قائمة.

سادساً : اعادة مركز توزيع الاعلاف إلى بلدة رحاب كما كان سابقاً وهو خمسة عشرة يوماً في الشهر والمستودعات موجود بكثرة وذلك للتخفيف عن مواطني خمسة وعشرين بلدة وقرية في استلام مخصصات مواشيهم وهذه القرى هي : رحاب، الدجنية، الدقمة، الصهاه، دحل، المدور، المنشية، ام النعام الغربية، ديرورق، حمامة العموش، حمامة العليات، بويضة المشاقبة، بويضة العليات، منيفة (خيزير) سابقاف نادرة، عين، المعمرية، الزعفرانة، حيان المشرف، هويشان، خطلا، الكرم وحميد، ام بطيحه، صعد، ام رمانة.

سابعاً : الطرق القروية : على سبيل المثال كانت حصة قرى رحاب الدجنية، عين، المعمرية، الزعفرانة، حيان المشرف، منيفة، ابو السوس، ٧٠٠م فقط من موازنة الاشغال لعام ١٩٩٣ (٨) قرى الطرق القروية الزراعية الفرعية فهي تعدادها اكثر من (١٧) الف نسمة لـ (٧٠٠)م وهي قرى عامرة وذات مشاريع زراعية شجرية وعلى الاخص الزيتون والحلويات فائقة الانتاج، رغم وجود طرق قروية وزراعية تزيد اطوالها على عشرين كم.

هذا بالاضافة إلى حرمان قرى، المدور ودخل وصعد، وام رمانة، وام النعام وام اللولو وحما العموش، والدقمسة وام ابطيمة وغيرها كثير في غرب وشمال وجنوب بلدة رحاب.

ثامناً : اعطاء الأولوية لابناء محافظة المفرق عامة في وظائف جامعة آل البيت في المحافظة كالكتبة والناسخين، والحراس، والسواقين، ورعاة الحدائق والخدمة لكل منشآت هذه الجامعة بالاضافة لتوظيف

بعض المؤهلات العليا في هذه الجامعة حسب حاجتها من ابناء المنطقة.

تاسعاً : اما فيما يتعلق بكشف الطرق الزراعية والفرعية واطوالها فسأقدم هذا الكشف مباشرة لمعالي وزير الاشغال العامة علها تجد انجازاً في موازنة هذا العام وبعضها بل اكثر من ثلثها منسب ومفتوح ومرشوس وقسم معبد اوله منذ اكثر من خمس سنوات.

داعياً الله التوفيق للجميع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً بارك الله فيك السيد حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

بداية كل الشكر وفائق التقدير للحكومة الرشيدة ممثلة بمعالي وزير المالية وفريقه على خطاب الموازنة الشامل وتحضير قانون الموازنة العامة بالشكل الذي قدمت به وهو جهد يستحق الشكر والثناء حقاً. والشكر وعظيم التقدير للجنة المالية رئيساً ومقرراً واعضاءاً على جهدهم المكثف الموصول لمراجعة وتحليل بنود الموازنة والدراسة المعمقة التي كانت نتيجتها وثيقة متكاملة القت الاضواء على جميع الجوانب التي كانت محل تساؤلاتنا واستقصاءتنا، واعفتنا من الكثير من الدراسة والمراجعة.

دولة الرئيس، زملائي النواب :

حيث انني عضو في التجمع الديمقراطي النيابي فاني اتفق تمام الاتفاق مع البيان الشامل الذي القاه معالي الاخ صالح ارشيدات وهذا البيان يعبر عن مجمل القضايا الرئيسية في قانون الموازنة العامة كما انني التزم بقرار اغلبية الاخوة اعضاء التجمع الديمقراطي النيابي بشأن موضوع الموافقة او عدم الموافقة على هذا القانون، الا ان لي ملاحظات ومطالعات خاصة ارجو بيانها كما يلي :

لا ادعي انني خبير في الموازنات والسياسات المالية والنقدية ولكن من نظرة تحليلية بعيدة عن النظرية والخطابية فيتبين ما يلي:

أ ـ ان الموازنة موازنة تقليدية لاتخدم متخذ القرار ولانستطيع من خلالها تقييم اداء الحكومة ان كنا نريد الاصلاح الاداري والمالي وان ننتقل بالادارة المالية من موازنة البنود إلى موازنة البرنامج والاداء لنربط بين الثقة والمنفعة، علماً بان مجالس النواب السابقة كانت قد طلبت من الحكومة القيام بذلك ولكنها لم تلتزم حتى هذه الموازنة مع الاسف الشديد.

ب ـ لم تتطرق الموازنة إلى زيادة الاستهلاك وزيادة العجز في الميزان السلعي والحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي فاق كل

التوقعات ومثال على ذلك الجدول رقم ٥ من برنامج التصحيح الاقتصادي لعام ١٩٩٢ والذي يوضح ان الهدف كان هو استيراد بحدود ١٦٥٤,٧ مليون دينار ولكن الفعلي كان ٢٢٩١ مليون دينار، واذا ما استمر الاستيراد على هذه الوتيرة فلن يكون ذلك في صالح الاقتصاد الوطني ويجب معالجته.

جـ - لم تتطرق الموازنة لزيادة رواتب الموظفين من عسكريين ومدنيين عاملين ومتقاعدين بنسب معقولة تؤمن لهم حياة كريمة تتناسب وارتفاع الاسعار ولذلك فادعو بقوة لمعالجة هذا الموضوع.

د - ركزت الموازنة على شراء المواد الاستهلاكية وسميت نفقات رأسمالية ولكنها ليست برأسمالية فشراء الاثاث والالات الكاتبة والناسخة وبقية مفردات المادة ٥٠٥ تحت عنوان اجهزة والات ومعدات ومركبات بقيمة اجمالي هي ٢٩,١٩٦,٠٠٠ دينار فمعظم هذه المواد استهلاكية تحتاج للادامة والصيانة فيجب ان تعطى عنواناً غير هذا العنوان، واذا ما نظرنا إلى بعض من هذه النفقات الرأسمالية والتي لااجد ان معظمها ضرورياً في هذه المرحلة الصعبة لوجدنا ما يلي كامثلة فقط وليس على سبيل الحصر :

١ - فصل ٣١/ ٢ شراء واستبدال سيارات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ دينار لوزارة الخارجية.

٢ - فصل ٤٥/ ٢ شراء واستبدال سيارات بقيمة ١١٥,٠٠٠ دينار للمساحة والاراضي لان حالتها غير جيدة.

٣ - فصل ٥٥/ ٢ شراء اجهزة مختبر فحص المواد لوزارة التنمية الاجتماعية باتصور بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار علماً بانه توجد مختبرات بالجمعية العلمية الملكية ووزارة الاشغال وامانة عمان فلماذا هذه الاجهزة والازدواجية اللهم إلا اذا كانت خاصة جداً.

٤ - الفصل ٨٥/ ٢ وزارة الشباب :

أ - شراء سيارة بك اب للمحافظات ٦٠,٠٠٠ دينار.

ب - شراء باص ٢٤ راكب بقيمة ٢٤,٠٠٠ دينار.

(ارجو ملاحظة الاختلال في الاسعار والتقديرات والتصنيفات).

٥ - الفصل ٩٣/ ٢ شراء سيارة بقيمة ٤٠,٠٠٠ دينار بدلاً من سيارة غير جيدة للارصاد الجوية .

(ارجو ملاحظة انها غير جيدة).

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

لقد ذكرت الامثلة السابقة لاصل إلى نتيجة وهي انه ومع تخصيص مبلغ ٤,٨٠٤,٤٠٠ دينار لصيانة الاجهزة والالات والاثاث والاليات والسيارات ولوازمها فانه يمكننا الاستغناء عن شراء الكثير من هذا المطلوب شرائه في هذا البند.

الذي خصص لـه ٢٩,٩١٥,٠٠٠ ان توفرت الادارة السليمة والايدي العاملة المؤهلة الكفؤة والانتماء الحقيقي وخاصة في هذه الظروف الصعبة والى ان يفرجها الباري عز وجل فماذا تم بأستراتيجية التدريب المهني؟؟ وماهي مخرجات كليات المجتمع المهنية؟؟ اللهم الا طوابير الخريجين الذين يبحثون عن عمل مكاتب.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

مع شعورنا بوجود عجز في الموازنة يصل إلى ٤٦١ مليون دينار، وما العيب بالاعتراف بهذا العجز، وهل نحن الدولة الوحيدة في العالم التي تعاني من مديونيتها، ان معظم دول العالم وعلى رأسها دولاً صناعية كبرى لديها مشاكل فقر وبطالة تفوق كثيرا ما نعاني منه ولكنها تعترف بعجزها ليعرف الناس اين هم.

يجب ان نوضح موقفنا مع اشاعة روح التفاؤل المبني على نجاحات برامجنا وانتعاش قطاعات واسعة من عناصر اقتصادنا الوطني، لنشجع شعبنا الطيب على العمل لمواجهة مشاكلنا بثقة، هذه الثقة المبنية على ايجاد مشاريع انتاجية ناجحة، ولنقرن روح التفاؤل مع العمل المنتج الجاد.

ليس انتقادنا هو لمجرد الانتقاد انما هدفنا من ذلك هو محاولة المساهمة بالقاء اضواء عما نفكر فيه ويلاحظه الناس لمزيد من التقدم لوطننا المزدهر بقيادته الهاشمية الملهمة.

وثقتنا لكبيرة في الحكومة الرشيدة، ووزير ماليتنا القادر على تجاوز الصعوبات الضخمة، والامل كبير بزيادة الرقابة المشددة على المال العام وفي هذا المجال فنرجو ان يتم دعم دور ديوان الرقابة والتفتيش باعطائه المزيد من الصلاحيات والامكانيات التي تجعله قادراً على مهمته الوطنية الجليلة.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

هـ - لنتناول موضوع البطالة والفقر ولنقول ان مكافحة الفقر والبطالة في الاردن لا يمكن مواجهتها بالمخصصات المتدنية الواردة في صندوقي المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل خصوصاً وان مخصصات النفقات الرأسمالية لن تساهم في تخفيف هذه المشكلة اذ ان معظم مشاريعها هي مشاريع قديمة قيد التنفيذ والنسبة الاصغر هي مشاريع جديدة. وهنا فإني أتساءل : أين هي استراتيجية الدولة وإن كانت موجودة فما هي هذه الاستراتيجية؟؟

ان التخفيف من مشكلة البطالة - وليس حلها جذرياً بنظري هو العمل بجد بعيداً عن الروتين والبيروقرطاية واقترح لذلك حلولاً عاجلة منها :

١ - تخصيص جزء من المساعدات الدولية لدعم هذه الصناديق لتقوم بواجبها على الوجه الافضل.

٢ ـ تخصيص نسبة اقلها ١٠٪ من مخصصات شراء الاثاث والاجهزة والمعدات والسيارات.

وبواقع ٤ ملايين دينار واضافتها إلى مبلغ ال ٦,١٠٠,٠٠٠ دينار التي اقترحت اللجنة المالية تخفيضها من الموازنة ليصبح المبلغ حوالي ١٠ ملايين دينار واضافته إلى صناديق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية.

ان هذه التخفيضات يجب ان لاتمس مخصصات قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية والتي يجب دعمها بكل ما يمكنها من المحافظة على مستواها المميز والارتقاء بهذا المستوى ليتناسب ومتطلبات العصر وتطوراته المتسارعة.

كما يجب ان لاتمس المواد التموينية الرئيسية والتي يجب ايصالها لمستحقيها فقط.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

ان حل مشكلة الفقر والبطالة او التخفيف منها هو موضوع لايحتمل التأجيل باية صورة من الصور لانها اصبحت مشكلة متفاقمة وان حلها او التخفيف منها لايتأتى من الحلول التقليدية بل يحتاج إلى حل جذري وفوري ولان هناك عائلات جائعة، هناك ـ ايها السادة ـ عائلات بعشرات الالاف دخلها الشهري لايزيد عن ٦٠ دينار وعدد افرادها اكثر من ٨ افراد بالمعدل فهل نتصور كيف يعيشون؟ والبطون الجائعة ـ ايها السادة ـ لاتعرف المعاني الكريمة، ولذلك فاقترح تبني الحلول الفورية التالية :

١ ـ اقامة مصنع لرب البندورة اخر في الاغوار ولا حاجة لتوضيح فوائده.

٢ ـ اقامة مصنع لعصير الحمضيات، واخر للخضروات المجمدة او المعلبة.

٣ ـ اقامة مشاريع زراعية كبرى لزراعة الزيتون في المناطق الشرقية وبقية المحافظات بعد توفير ابار وخزانات المياه وابار الجمع وعلى اراض الدولة المهملة وعلى غرار مشروع متنزه الحسين الوطني الذي (أقامته أمانة عمان) واقيم خلال ثلاثة شهور على ارض مساحتها ١٢٨٠ دونماً في وادي القطار شرق عمان لتسقى من خزانات ماء اسمنتية تم انشاؤها في اقل من شهر وبواسطة التنقيط وهو مثل يحتذى به لاستغلال الاراضي الزراعية بكفاءة ومن ثم يصار إلى توزيعها على العاملين الحقيقيين في هذه الاراضي وحسب معايير يتم وضعها لهذه الغاية.

٤ ـ حفر وتجهيز ابار جمع بطريقة حديثة في المناطق التي يكثر فيها المطر وتركيب مضخات صغيرة عليها في جميع انحاء المملكة وعلى ارض الدولة وبالقرب من التجمعات السكانية ولنتصور تأثير حفر وتجهيز ١٠٠٠ بئر ماء في مختلف مناطق المملكة على حياة الناس؟؟

٥ ـ شراء كميات من النخيل وتوزيعها على مزارعي الاغوار بدون مقابل وزرعها في مزارعهم وبقية المناطق التي تنمو فيها مثل

هذه الشجرة.

٦ ـ تنمية دخول العائلات الفقيرة من خلال شراء اعداد مناسبة من الابقار الحلوب والماعز الشامي وتوزيعها كقرض حسن وبدون فائدة وبمعايير محددة منها اثبات استغلالها انتاجياً لتكون هذه العائلات منتجة وليست متلقية للمعونات فقط.

٧ ـ اقامة مشاريع مماثلة ذات مردود انتاجي للوطن وبصورة سريعة، وان اقامة مثل هذه المشاريع لايلغي ضرورة ان تتجه الحكومة الرشيدة لاقامة الصناعات ذات المردود الانتاجي الذي يلبي الحاجات المحلية والتصديرية خاصة الصناعات الخفيفة التي تعتمد على المواد الاولية الوطنية مما ينمي القدرات الاقتصادية.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

هذه حلول عاجلة اقترحها لعلها تجد الاذان الصاغية بعيداً عن دراسات الجدوى الاقتصادية والروتين والبيروقراطية، وتقارير الخبراء الدوليين وبعض ذوي اصحاب القبات البيضاء الذين يعيشون بابراج عاجية، وارجو ان لانغمض اعيننا او نصبح كالنعام؟ ان توفير المخصصات كما ذكرت انفاً وتوجيه كل عناية الدولة لهذه المشكلة وبكل طاقاتها لهذا العام، ولنعتبره عام تقشف نسبي لتشغيل عدة الاف من العاطلين عن العمل والنهوض بمستوى العائلات الفقيرة المعيشي بمشاريع انتاجية سهلة التنفيذ سريعة المردود الانتاجي.

وسيتوضح مدى نجاح مثل هذه التجربة إن احسنا ادارتها. . فهل فعلنا ذلك وتوكلنا على الله؟

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

بقية الطلبات هي طلبات محلية اريد ان اعذر المجلس الكريم حفظاً للوقت وسأضعها لدى الامانة العامة لاتخاذ الاجراءات عليها.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

وختاماً فارجو ان ارفع اصدق ايات الشكر والعرفان للعائلة الهاشمية الكريمة وعلى رأسها جلالة الحسين القائد وسمو ولي عهده الامين لما قدموه ويقدموه للوطن الغالي حتى اصبح وطناً نموذجاً نعتز بانتمائنا له. وطن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وطن التقدم والازدهار.

ان هذه مطالعاتي وملاحظاتي على مشروع قانون الموازنة العامة، املاً ان تؤخذ بعين الاعتبار واعطائها ما تستحقه من عناية املاً ان تجد طريقها للتنفيذ العملي ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اما مطالعاتي حول مطالب دائرتي الانتخابية فلقد وضحتها في كلمتي في جلسة الثقة وارجو ان اوجزها كما يلي :

أ ـ رفع المستوى الصحي في مناطق ماركا وطارق وبسمان (الهاشمي الشمالي،

الهاشمي الجنوبي، المحطة، جبل القصور، الحسين، النزهة، وادي الحدادة) وذلك بتجهيز مراكزها الطبية لتوفير العناية اللائقة والفعالة.

ب ـ اعادة فتح مستشفى عمان العسكري ليخدم كامل المنطقة الشرقية، والذي كان لاغلاقه مردوداً سيئاً وسلبي لدرجة كبيرة على سكان تلك المنطقة.

جـ ـ توصيل الخدمات من ماء وكهرباء وهاتف إلى المناطق المحرومة منها والتي تتوفر معلومات كافية عنها لدى السلطات المختصة في مناطق الدائرة الانتخابية الاولى.

د ـ انهاء تفويض الاراضي لسكان ابو عليا الشرقي وتأمين الخدمات الحياتية الضرورية من طرق وكهرباء وهاتف.

هـ ـ اعادة تسعير اراضي الحي المجاور لمبرة ام الحسين (حي الامير حسن) المجاور للميتم الاردني في ماركا اذ ان تسعير هذه الاراضي كان فوق طاقة المواطنين وكذلك اسكان ماركا علماً بانه توجد مضابط واحتجاجات عليها من المواطنين وسنقوم بتقديم المزيد عنها للحكومة الرشيدة للتخفيف عن هؤلاء المواطنين.

و ـ تسوية واجهة عشائر الدعجة في المنطقة الشرقية واراضيهم التي انتهت منها شركة الفوسفات في منطقة الرصيفة اسوة ببقية الواجهات العشائرية.

ز ـ فتح وتعبيد الطرق القروية والريفية في مناطق البيضاء والمناخر والماضونة ورميدان اسوة ببقية الطرق القروية والريفية بانحاء المملكة. وتوصيل التيار الكهربائي لها وبقية الخدمات الضرورية.

ح ـ توسعة شارع الحزام الدائري باربعة مسارب وقد ادرج مبلغ لهذا الطريق في الباب الثاني / موازنة التمويل املاً ان يوضع على سلم الاولويات الملحة، إذ ان هذا التخصيص يعني التأجيل إن لم يتوفر التمويل!!

ط ـ تأمين خدمات بريدية وهاتفية للمناطق الشعبية المكتظة بالسكان وخاصة منطقة ابو عليا الشرقي واسكان ماركا.

ك ـ دعم الحركة الشبابية والنوادي في الدائرة وخاصة نادي اسكان ماركا الشمالية.

ل ـ ان معايير تعيين الموظفين في محافظة العاصمة يجب تغييرها لتتناسب ومناطق امانة عمان او الدوائر الانتخابية حيث انه يخصص حالياً «كوتا» لجميع مناطق المحافظة ولن يكون ذلك عادلاً.

م ـ تسريع توصيل التيار الكهربائي من مشروع كهربة الريف للمناطق المحرومة وخاصة مناطق وادي القطار والمغيرات وابو عليا الشرقي وبقية المناطق الشرقية.

ذ ـ تسريع تسوية الاراضي التي اقيمت عليها ابنية كما وعدت الحكومة الرشيدة. وخاصة

حي القادسية المحاذي لجبل فيصل قرب شنلر.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

هذه قائمة ببعض مطالب الدائرة الانتخابية الاولى وليس جميعها وسنقوم بالتنسيق مع دولتكم والجهات المختصة للعمل على معالجتها حسب الطرق الرسمية وبطريقة فعالة.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للأخ حماد ابو جاموس، الكلمة الآن للسيد طه الهباهبه، والمتحدث الذي يليه السيد توفيق كريشان.

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

واسعد الله المساء جميعاً

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب الكرام ،

اسمحو لي اولاً أن أحيي دولة الدكتور عبدالسلام المجالي على صبره وجَلَده، وقدرته على المتابعة والاستماع بروح وطنية متسامحة، وإن دل ذلك فانما يدل على صدق ولائه وانتمائه لهذا الوطن ارضاً وشعباً وقيادة، ويبشر بمستقبل أفضل.

دولة الرئيس ،

ونحن نناقش الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤م ، ليحدونا الأمل ذاته الذي سيطر على فكر اللجنة المالية وعقلها ووجدانها، حيث قامت هذه الموازنة على دعائم من الامنيات بان تخفيض المديونية او تشطب من خلال الاستفادة من دور الاردن المتميز في المنطقة واهميته السياسية في المرحلة المقبلة فكيف يمكن ان تستفيد الحكومة من هذا الدور المتميز؟!! وهل هي دعوة من اللجنة بان يلتزم الاردن جانب التأييد المستمر للعملية السلمية؟ وهل يأتي الشطب نتيجة للسلوك الذي يرضي الاطراف المهيمنة على ارادة الشعوب؟! والارادة السياسية.

كما نجد ان اللجنة المالية تحذر بشدة من مغبة المخالفة أو المعارضة (ص١٧) لانه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية او الحصول على تلك القروض فانه سوف ينعكس في حقيقة الأمر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم استلامها.. إذن هذه هي حقيقة الموازنة الاردنية، إنها رهينة بسلوكها وتصرفها تجاه القضايا المطروحة على البساط.

دولة الرئيس ، في ظل تلك النظرية المالية نجد ان الانتاج الاجمالي لعام ١٩٩٣ سيحقق نمواً حقيقياً.. باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يحقق تراجعاً حوالي ٧,٢٪ والسبب في اعتقادي لايعود للتطورات المالية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الاردني وانما يعود اساساً إلى سوء الادارة التي لابد من معالجتها علاجاً جذرياً من خلال

تطوير كوادر ديوان الرقابة والتفتيش، وتوسيع رقعة صلاحيته واعطائه مع ديوان المحاسبة قدراً أكبر من الحركة والصلاحية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

إننا إذا لم نلتفت إلى الداخل.. إلى الاردن ومعطياته الحضارية والترائية، وما حباه الله من وفرة في المواد الخام الطبيعية، اضافة إلى موقعه الجغرافي المتميز فإننا سنواجه مشاكل خطيرة مهما حاولت الجهات الخارجية دعمنا وتعزيز صمودنا.. واذا لم نجعل من الاردن مناطق جذب سكاني وسياحي واقتصادي فإن الامور ستضطرب وستحوّل هذه المناطق من مناطق هجرة منها إلى المدن الكبيرة.

ان محافظات الجنوب بشكل عام ومحافظة معان بشكل خاص تمثل اكثر من نصف مساحة الاردن، وهي ارض شاسعة غير مستغلة الاستغلال الامثل، كما ان الدولة تملك جزءاً كبيراً من هذه الاراضي دون ان تستفيد منها، او تسمح لاحد ان يقترب منها لا بالشراء ولا بالايجار فإلى متى يظل هذا الحال؟!! إن الجنوب يمتاز بكل متطلبات الانتاج من أهمها :

* كثرة الموارد الطبيعية والثروات (فوسفات، اسمدة، اسمنت، مقالع حجرية، نحاس، حديد، زجاج) وعشرات المعادن التي تنتظر البحث عنها واستخلاصها.
* تميزها بالعقبة شريان الاردن البحري على العالم.
* وفرة الاماكن السياحية والاثرية والدينية ومقامات الصحابة ومواطن المعارك العربية والاسلامية على مختلف الازمان.
* جمال المناخ صيفاً في الشوبك ووادي موسى وشتاءً في العقبة والاغوار الجنوبية ومعان وتحديداً منطقة الهيشة بغاباتها واشجارها البرية التي تصلح ان تكون مُتنزهاً قومياً او مخيماً كشفياً لكل طلبة الاردن.

فهل يُعقل ان تهمل هذه المناطق التي كادت ان تصبح مناطق شبه مهجورة، فيتدفق ابناؤها نحو العاصمة وضواحيها بحثاً عن لقمة العيش، والمستقبل الأفضل؟!.

إن على الدولة واجب انشاء مشاريع انتاجية في تلك المناطق وان ترفدها بمشاريع اسكانية ثابتة على غرار مدينة الحسا التي تشهد ازدهاراً عمرانياً وسكانياً بسبب الخدمات التحتية، وبسبب الحوافز التي تعطى للعاملين في شركة مناجم الفوسفات. وان تذلل كل الصعوبات امام ابناء تلك المناطق وتحفزهم على البقاء.

دولة الرئيس، ان قضاء الشوبك جزء لايتجزأ من محافظة معان، وهذه هي المرة الاولى التي يُمثَّل فيها هذا القضاء في مجلس النواب ولذلك اسمحوا لي ان أعرض بعض همومهم :

يقول ابن الفرات في تاريخه ج١٩ ص ٨٥ : «وتشير الوثائق الاوروبية الى وجود سكر الشوبك والكرك في اسواق فلورنسا بين السلع

الشرقية المعروفة سنة ١٣١٠م» وهذا يعني ان اراضي الشوبك والكرك ما بينهما صالحة لزراعة قصب السكر والشمندر فلماذا لاتقوم وزارة الزراعة والتخطيط والتموين بدراسة جدية مع بعض المؤسسات الاردنية، ونحن نعلم حاجتنا لهذه المادة الهامة، وكم ندفع على شرائها ودعمها من موازنتنا وعملاتنا الصعبة؟.

اما القلقشندي فيقول ج٤ ص ١٥٧ : «لقد قام الملك المعظم عيسى بن العادل بنقل غرائب الاشجار للشوبك حتى تركها تضاهي دمشق في بساتينها.. وتدفق انهارها، وقد كان مشمش الشوبك ينقل إلى الديار المصرية إضافة إلى العنب والكمثرى والرمان والزيتون والزيت والزبيب.. الخ».

إن في الشوبك حوالي ثلاثة الاف دونم كلها مزروعة بالاشجار المثمرة تكاد تموت يوماً بعد يوم نتيجة لجفاف بعض عيون المياه المشهورة نتيجة للاستخدام الجائر للمياه في بعض المزارع الخاصة التي لايستفيد منها ابناء الشوبك ولا المحافظة شيئاً سوى انها تحمل اسم «تفاح الشوبك» في الاسواق العربية.

ولهذا فإن وزارة الزراعة التي يفترض ان تكون أهم وزارة اردنية باعتبار ان الاردن بلد زراعي في تصنيفه التخصصي، انها مطالبة وبسرعة بصيانة مصادر المياه في القضاء، ورفع الانقاض عن كثير من العيون المائية التي غارت نتيجة لعوامل بيئية كثيرة واقامة بعض السدود لجمع المياه التي تذهب هدراً في هذه المنطقة الزراعية الهامة.

واذا نظرنا لموازنة محافظة معان بهذا الخصوص لانجد سوى ٦٠٠٠ دينار فقط لتطوير الاراضي المرتفعة ونحن نعلم ان كل مناطق المحافظة ينطبق عليها هذا الوصف الجيولوجي، كما نجد «١٥٠٠» دينار فقط لتحسين الاغنام والماعز الشامي فهل يكفي هذا المبلغ لشراء «شلية واحدة؟! وهنا نقول ما الجدوى من محطة الفيجيج الزراعية التي استملكت لها الدولة ما يقارب (١٢) الف دونم من احسن اراضي الشوبك عام ١٩٦١م ولا يعمل بهذه المحطة سوى اربعة عشر شخصاً. وقد كانت الحكومة تخطط إلى انشاء مشروع ضخم لانتاج الثروة الحيوانية وزراعة النباتات الرعوية، وكان من المفروض ان تقام مصانع صغيرة للانتاج الزراعي والغذائي لرفد حاجة السوق الاردني من اللحوم والالبان ومشتقاتها. إن هذا المشروع المتعثر بحاجة إلى إعادة تقويم من اجل دفع الدماء الجديدة فيه بكل صراحة ووضوح.

وفي المجال الزراعي، فلا بد ان تعيد الدولة النظر بسياساتها التعليمية المهنية في التخصص الزراعي، وان تقيم كليات زراعية في المناطق ذات البعد الزراعي، والشوبك في مقدمتها، علماً بان كلية الشوبك الزراعية من اقدم مدارس المملكة في هذا المجال، والامل في الحكومة الحالية بتحويل كلية مجتمع

الشوبك، إلى كلية زراعية تابعة لجامعة مؤتة خصوصاً وان المباني، والخدمات متوفرة ولاتحتاج إلا لقرار رسمي.

دولة الرئيس ، الزميلة ، الزملاء ،

إن الاستقرار في منطقة ما . . يعتمد أساساً على الخدمات. والبناء هو الاساس الأول للاستقرار والبقاء. فان مشكلة إفراز الاراضي وضيق ذات اليد مشكلة من أكبر اسباب المجرات المتتالية او عدم استغلال تلك الاراضي استغلالاً ايجابياً، وكنا نتمنى على الحكومة الموقرة منذ عدة سنوات بمساعدة الأهالي في حل هذه المشكلة التي لايمكن ان تحتملها جيوب وظروف ابناء الشوبك المعاشية إن ايفاد فرق مساحة لفرز اراضي القرى المستثناة من التسوية في القضاء، وفرز الاراضي الاخرى للمواطنين سيحل مشاكل كثيرة. كما أطالب بالعمل السريع على انشاء وحدات الاسكان الوظيفي في الشوبك، علماً بان الدولة قد استملكت اجود الاراضي لمثل هذه الغاية منذ سنوات.

«وهنا تم الانصات لسماع اذان المغرب»

السيد طه الهباهبة :

دولة الرئيس ،

اذا كانت السياحة ركناً اساسياً من اركان الاقتصاد الاردني فان الاهتمام بالمواقع السياحية يعني استمراد تدفق العملات الصعبة. ويعني انتعاشاً لابناء المنطقة. ولما كانت قلعة الشوبك ذات اهمية تاريخية وسياحية فان ترميمها واجب وطني وذلك بتحسين الطرق المؤدية اليها وتوسيعها ووضعها ضمن الخارطة السياحية وبرامج زيارات المجاميع السياحية التي تمر من هناك مرور الكرام، ونتمنى من وزارة السياحة انشاء استراحة صغيرة ومكتباً للمعلومات، او مكتباً لمديرية الاثار من اجل تنشيط عمليات التنقيب والبحث عن الاثار الدارسة التي نقرأ عنها في بطون الكتب التاريخية القديمة مثل قرية منصور التي يقال إنها الموطن السري الأول للدعوة العباسية.

كما أطالب بصيانة بعض المقامات الدينية والتاريخية وعمل اسوار ومرافق صحية لها والمساهمة في إكمال مسجد «الجهيرة» الذي يمكن اعتباره صرحاً علمياً اسلامياً في القضاء.

اما الثقافة والشباب ـ دولة الرئيس ـ فهي الأقل حظاً في موازنة الدولة، وقد خلت موازنة محافظة معان من المخصصات الثقافية، فهل يعقل ان تحرم من المكتبات العامة والمراكز الثقافية، واين مديرية ثقافة معان اسوة بكل محافظات المملكة، انه حظ المثقفين العاثر الذين لايحظون بالاهتمام اللازم حتى في العاصمة. وبالتالي كيف نحضهم ضد الغزو الثقافي مادامت هذه نظرتنا للثقافة والمثقفين؟!! ومع ذلك يحدوني الامل بانشاء مكتبة وطنية في بلدية الشوبك، اما الشباب عدة المستقبل فلا بد من تهيئة كل الظروف

لجعلهم ثمرة مباركة من ثمرات هذا الوطن، ولهذا أطالب وزارة الشباب ببناء استاد رياضي في كلية مجتمع الشوبك لخدمة نادي الشوبك، ومركز الشباب والمدارس الثانوية في القضاء، وبخاصة ان الرياضيين يعانون في محافظة معان مشكلة في هذا المجال، كما اتمنى ان تقوم الوزارة ببناء مركز للشباب في الشوبك بدلاً من المستأجر حالياً والذي لايفي بغايات ونشاطات الشباب.

إن العقل السليم لايكون إلا في الجسد السليم لذلك فان الناحية الصحية من الاساسيات المهمة التي لابد من توفر الحد الادنى منها في كل مكان، لذلك ادعو إلى زيادة عدد الاطباء في مركز صحي الشوبك ورفده بالكوادر الفنية وكذلك انشاء مستشفى في منطقة جغرافية متوسطة بين وادي موسى والشوبك وايل وبسطة ومعان ولعل منطقة الهيشة هي أفضل مكان لذلك.

دولة الرئيس ، إن قواتنا المسلحة درع الوطن، وهم نشامى الاردن علينا واجب دعمهم والدفاع عن حقوقهم كما يدافعون عن حدودنا وبقائنا، لذلك اطالب بدراسة احوالهم متقاعدين وعاملين، ودراسة احوال ابنائهم بزيادة مخصصات المكرمة الملكية على ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي الختام، اتوجه إلى دولة رئيس الوزراء شاكراً جهده، ومواقفه الوطنية، ولكل طاقم وزارته التقدير والاحترام متمنياً للجميع التوفيق والرشاد وان يديم الله جلالة الملك المعظم وسمو ولي عهده المحبوب ذخراً وسنداً للاردن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد طه الهباهبه، الكلمة الآن للسيد توفيق كريشان، والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايدة.

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء ،

ارجو ان تسمحوا لي أن أبدأ حديثي بتقديم الشكر والتقدير للطاقم الحكومي والعطاء المخلص الصادق والذي امتد لعدة أسابيع خلت وتجلت من خلاله علاقة التكامل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال حوار هادىء عميق يصب في خانة المصلحة الوطنية.

دولة الرئيس ، الاخوة الاكارم ،

درج وزراء المال إلى وصف مشاريع الموازنة العامة عند طرحها إلى مجلس الامة في خطب الموازنة للاعوام المدرجة بانها وثائق وطنية تعكس واقع الشأن الاقتصادي وتداخلاته الاجتماعية والسياسية فتكون كل موازنة بمثابة المنارة الهادية لما هو قائم سلباً كان ام ايجاباً مع توفير السبل التي من شأنها تهيئة العيش

الكريم الذي ينأى بكل فرد من مجتمعنا الواحد المتأخي من مواطن الزلل والعوز والفاقه.

ان تعليق النائب على خطاب الموازنة لن يطال مهما اوتي من علم وخبرة كافة التفصيلات ليفندها بالحجة والدليل ويميز بين الابيض والاسود وصولاً إلى قواسم مشتركة مع السلطة التنفيذية وهذا يستلزم في نظري ان يكون لمجلسنا الموقر مستشارين اقتصاديين اردنيين ثقاة ليكونوا عوناً لنا في التوصل إلى الرأي الفيصل لما فيه خير البلاد والعباد في هذه الظروف بالغة التعقيد.

دولة الرئيس ، الاخوة الاكارم ،

ان كل الاراء الخيرة التي يطرحها نواب الامة في نقاشات مشروع الموازنة تصب في مجملها لهدف سام نبيل قوامه وأد العجز في الميزان التجاري وضبط صرف الدينار والمحافظة على عافيته وقوته ومجابهة غول الغلاء والتضخم من خلال تفجير الطاقة الكامنة في جسم المجتمع لاطلاق دفقات التغير القادرة على تحويله من مجتمع استهلاكي هدمي إلى انتاجي خلاق ومن هنا فاني اسجل الملاحظات التالية على مشروع قانون الموازنة.

اولاً : منذ نعومة اظفارنا ونحن نردد المقولة بأن الاردن بلد زراعي ومافتئت الحكومات المتعاقبة على التأكيد على خطط طموحة من اجل اردن اخضر حيناً ولتطوير وتحسين مدخلات العملية الزراعية حيناً اخر وقد خصصت للنفقات الرأسمالية لوزارة الزراعة أربعة ملايين ونصف المليون دينار. لتغطية مجمل مشاريع الوزارة لهذا العام فهل يعقل بان هذا المبلغ سيحقق فلسفة واهداف وسياسات وزارة الزراعة على المدى المنظور والمستقبلي ثم اين توجهات الحكومة في دعم وتفعيل المركز الوطني للبحوث الزراعية.

ثانياً : البطالة وجيوب الفقر

تؤكد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على وجود بطالة هيكلية وموسمية وسلوكية اضافة إلى بطالة المتقاعدين من مدنيين وعسكريين ولازال شبح الفقر يخيم على شريحة كبيرة في مجتمعنا فقد كانت نسبة الفقر عام ١٩٩١ ٢١,٣٪ انخفضت عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٢٪ ولكنها تظل تؤرق الحكومة واهل البر والاحسان وقد اصبحت اوضاع قطاع كبير من المواطنين العاملين وغالبيتهم من المتقاعدين عسكريين ومدنيين حرجة وصعبة ولهذا فانني اشدد على ضرورة الاسراع في تنفيذ حزمة من الإجراءات التي قد تحد من هذه المخاطر واقترح ما يلي :

١ ـ زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين زيادة كريمة ومناسبة.

٢ ـ ضرورة العمل على اقرار قانون التأمين الصحي الشامل.

٣ ـ تفويض اراضي الدولة للعاطلين عن العمل ومساعدتهم لاقامة مشاريع انتاجية تعود عليهم وعلى الوطن بالنفع الكثير.

٤ ـ دعم مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية. وصندوق التنمية والتشغيل وتفعيل الدور الذي تقوم به وتوجيهه نحو مشاريع الانتاج التي تستوعب العاطلين عن العمل.

ثالثاً : ان الاقتصاد هو سمة عصرنا الحاضر والقرن القادم وقد مرت على الاردن ظروف كان خلالها مرشحاً للعب دور اقليمي بارز على الصعيد الاقتصادي ولكن جمود القوانين المتعلقة بالمجالات الاقتصادية حال دون ذلك في اواسط السبعينات وبداية الثمانينات عندما ابتلى قطر عربي شقيق متحضر بحرب اهلية لذلك فانني اشدد على ضرورة الاسراع في اجراء مراجعة تشريعية تشمل جميع القوانين ذات التأثير المباشر على كافة الجوانب الاقتصادية والاستثمارية كضريبة الدخل والجمارك وقوانين تأسيس الشركات وغيرها.

رابعاً : ان دعم القوات المسلحة وجميع الاجهزة الامنية يعتبر في هذه الظروف ضرورة قصوى فان الاردن مقبل على

مرحلة يعتبر فيها الامن والاستقرار امراً لا مساومة فيه وعنصراً مساندا لاجتذاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية.

خامساً : انني أرى ضرورة تشكيل فريق من ذوي الخبرة والاختصاص من السلطتين التنفيذية والتشريعية لدراسة اوضاع الشركات المتعثرة ووضع السبل الكفيلة باخراجها من أزمتها ومراقبة توجهاتها فلا يعقل ان تقوم شركة شبه حكومية بالتفنن. في الوان واشكال الانفاق الحكومي مثل الاعلان والدعاية في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة المحلية والاجنبية وان تتوجه هذه الشركات إلى تشغيل الايدي العاملة الاجنبية عوضاً عن الكفاءات الاردنية كما لايعقل ان يكون اداء هذه الشركات متعثرة وان تتفق السلطتين التشريعية والتنفيذية على ضرورة ضبط وترشيد الانفاق.

سادساً : ان احداث النقلة النوعية في المجتمع لن يتأتى الا : من خلال المؤسسة التربوية والقائمين عليها وهو جموع المعلمين فبجهودهم وعملهم الخير المميز الموصول نستطيع ان نحقق طموحات المجتمع ونغرس قيم الحق والخير والانتماء في الاجيال القادمة والذين هم اداة التنمية وهدفها وبناءً عليه لابد من الامور التالية :

أ ـ مراجعة سياسات التعليم العالي وتوجيه ذلك بما يتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

ب ـ التوسع في مجال التدريب المهني ورفده بما يلزم من تقنيات متطورة.

جـ ـ السرعة على تحسن ظروف المعلمين الوظيفية ودعم المشاريع الاسكانية لهم.

وهذا ينسحب من حيث الشكل والمضمون على الاخوة العاملين في وسائل الاتصال الجماهيرية المقروءة منها والمسموعة والمرئية لما لهم من دور متميز في جسم الوطن.

سابعاً : انني أثني على توجه الحكومة الجاد والصادق في التطوير الاداري وتطوير الانظمة والتشريعات وهذا يستلزم تفعيل وتأكيد الدور الوطني والمميز الذي تضطلع به دائرة الرقابة والتفتيش ويتوجب على الحكومة ان تهيأ له كافة السبل ووسائل الدعم غير المحدود وسن قانون له لاصول الرقابة والتفتيش حتى يحد من القرارات الادارية المخالفة وليقوم بدوره في كشف الثغرات في الجهاز الاداري على أكمل وجه.

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب

، ان معان الصادقة الصابرة، معقل ثورة العرب الاحرار والتي منحت ثقتها لهذه الحكومة دون مناورة او مزايدة والتي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس لتأمل من هذه الحكومة ايلاء مطالبها الجدية والاهتمام لنقل المعاناة فيزيد الانتاج والعطاء لاردن الحسين العظيم.

اولاً : ان تأسيس جامعة اردنية في محافظة معان يعتبر ضرورة ملحة حيث لازال ابناء المحافظة وعبر سنين طويلة خلت يضطرون للانتقال إلى المحافظات الاخرى لاستكمال تحصيلهم الجامعي مما يحملهم اعباء اقتصادية واجتماعية ونفسية كثيرة لاطاقة لهم عليها.

اضافة إلى الاثار الايجابية الكثيرة لقيام الجامعة التي تتوزع كلياتها في انحاء المحافظة على المجتمع المحلي ومن مختلف الجوانب.

ثانياً : ان البطالة والفقر في محافظة معان اصبحا من المشاكل التي تحتاج إلى جهد حكومي وشعبي كبير وسريع للحد من الاثار السلبية لهما، وانني ومن هذا المنبر اطالب الحكومة بفرض رسم رمزي على جميع المؤسسات والشركات العاملة في محافظة معان وخاصة المشاريع الزراعية الكبيرة والمقامة على اراضي المحافظة والتي تستهلك كميات كبيرة من الثروة المائية على ان توظف هذه الاموال ومن خلال هيئة رسمية لاقامة المشاريع الانتاجية داخل المحافظة.

ثالثاً : ان محافظة معان تعتبر من المناطق الغنية في مواقعها السياحية والاثرية، فالبتراء وشواطىء العقبة تعتبر من مناطق الجذب السياحي العالمي ولكنها بحاجة لخطة طموحة لتتمكن من المناقشة لذلك فانني اطالب بالاسراع لتطوير وتنظيم شواطىء العقبة ومدينة البتراء والشوبك.

رابعاً : الخدمات الصحية

ان المحافظات بحاجة ماسة إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمة الصحية، وتفتقر مناطق المحافظة إلى التخصصات الضرورية المختلفة وضرورة رفد مستشفى معان بالاخصائين وتزويده باحدث الالات والمعدات الطبية المتطورة لذلك فانني اطالب بالاسراع بتوفير التخصصات الضرورية في المحافظة ووضع خطة مستقبلية قريبة لانشاء مستشفى عسكري في مدينة معان.

كما وانني اثني على مطلب زميلي سعادة النائب بدر الرياطي لانشاء مستشفى حكومي في مدينة العقبة.

خامساً : يعتبر القطاع الزراعي في محافظة معان ومقارنة ببقية المحافظات مهملاً، فعلى الرغم من ان المحافظة تشكل ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة المملكة وعلى الرغم من ان المشاريع الزراعية المحدودة التي اقيمت قد اثبتت نجاحها إلى ان هذا القطاع لايزال مهملاً لذلك فانني اطالب الحكومة بوضع الخطط المناسبة والمستقبلية لتنشيط هذا القطاع واقترح تفعيل دور وزارة الزراعة وتوزيع الاراضي واقامة السدود الترابية وزيادة وتفعيل دور صندوق الاقراض الزراعي في المحافظة.

سادساً : ان تنظيم وتوزيع الواجهات العشائرية في محافظة معان يستحق ان توليه الحكومة مزيداً من العناية والاهتمام كما وانني اطالب واشدد على ضرورة توخي العدالة في توزيع الاراضي في مدينة العقبة.

سابعاً : قطاع النقل

ان الطريق الذي يربط عمان بمعان يعتبر من الطرق الدولية ذات المواصفات العالية، ولكن بقية الطريق من النقب إلى العقبة مسرب واحد تكثر فيه الحفر والمطبات لذلك اطالب بضرورة الاسراع برصد المخصصات اللازمة لاكماله.

كما واشير إلى الطريق الجديدة التي تربط منطقة اليتم بميناء الحاويات والتي يبلغ طولها حوالي ستة عشر كيلو متر ومخصصة للشاحنات حيث تم افتتاح هذا الطريق في بداية تشرين اول عام ١٩٩٣ وخلال تلك الفترة كثرت

الحوادث المؤسفة التي ادت إلى وفاة عدد كبير من الاخوة السائقين.

وعلى الرغم من تقارير وزارة الاشغال والتي تشير إلى سلامة الطريق إلا ان الناحية العملية اثبتت عكس ذلك عدا عن الاضرار الفنية التي تتعرض لها الشاحنات وتكثر على هذا الطريق العبارات التحذيرية التالية : منحدر خطر، لسلامتك استعمل الغيارات العكسية اكثر من الكوابح ، اتجه نحو المهارب عند فقدانك السيطرة على المركبة، ان هذه العبارات التحذيرية تدل على خطورة الطريق لذا فانني ارى ضرورة ايجاد حل جذري وسريع من قبل لجنة حكومية لتصويب الامر وبيان المسؤولية في تخطيط وفتح طريق للشاحنات بهذه المواصفات.

ثامناً : ان التوجه لاقامة المناطق الحرة في المحافظة يعتبر توجهاً ايجابياً يحمل الكثير من الفوائد والايجابيات من خلال الاجتذاب الضخم للاستثمارات الخارجية واقامة المشاريع التي تساهم مساهمة نشطة فاعلة في حل مشكلة البطالة ولكني اشدد المطالبة بضرورة ان تتوزع هذه المناطق في انحاء المحافظة لتعم الفائدة منها ويسهل ضبطها والتقليل من سلبياتها.

كما وانني اطالب الحكومة بوضع خطط مستقبلية لتنفيذ انشاء مدينة صناعية في مدينة معان.

تاسعاً : ان ابناء مدينة العقبة يعانون من جملة المشاكل المزمنة والتي استعصى حلها عبر سنين خلت اوجزها بما يلي :

أ ـ مشاكل صيادي الاسماك.

ب ـ اراضي الشاطىء والذي مضى على منع اصحابها من استغلالها مدة تزيد على ربع قرن.

جـ ـ اسعار الكهرباء بحاجة إلى دراسة جادة وذلك بسبب طبيعة المدينة المناخية.

د ـ الاسراع بتطوير البلد القديمة بطريقة عادلة تحفظ حقوق المالكين فيها.

عاشراً : اطالب الحكومة الرشيدة العمل وبسرعة لتغيير شبكة المياه في مدينة معان والتي اصبحت مهترئة بفعل الزمن.

حادي عشر : ان دعم مصنع الزجاج والعمل لاخراجه من ازمته يعتبر امراً حيوياً بالنسبة لمدينة معان ويجب العمل على تشكيل فريق متخصص لمراجعة ودراسة اسباب تعثر ووضع السبل والوسائل الكفيلة بدعمه ليعاود مزاولة نشاطه بالطريقة التي تحقق الفائدة المرجوة من انشائه لاسيما ان هذا المصنع يعمل فيه حوالي ٣٥٠ من ابناء معان يعيلون ابناءهم من دخولهم من العمل في المصنع.

واخيراً، فانني اكرر الشكر والتقدير إلى هذه الحكومة والحكومات السابقة على الجهد الصادق لاخراج هذا البلد الصابر المرابط من ازمته الاقتصادية التي مر بها ومحاولة تخفيف عبء المديونية الخارجية والداخلية وضبط الاسعار والمحافظة على سعر صرف الدينار والمحافظة على احتياطات جيدة للخزينة من العملة الصعبة.

وقبل هذا وذاك لابد ان نتوجه جميعاً بالشكر والثناء والعرفان لا غلى ما نملك في هذا الوطن الحسين المعظم الذي هو عنوان الاستقرار والامن والرخاء وبفضله وحكمته وحنكته تجاوز الاردن حدود مساحته الجغرافية فاصبح ملء الدنيا عزاً ومجداً وسؤدداً اسبغ الله على جلالته نعمة العافية وأمد في عمره ليبقى المظلة الحانية التي يتفيأ تحت ظلالها كل احرار الوطن والامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد توفيق كريشان، الكلمة الان للسيد سالم الزوايدة، والمتحدث الذي يليه السيد صالح شعواطة.

السيد سالم الزوايدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في بداية كلمتي هذه اتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المفدى راعي مسيرة هذا البلد الطيب المعطاء وولي عهده الامين.

كما واتوجه بجزيل الشكر إلى دولة رئيس الوزراء وحكومته الرشيدة واخص بالذكر معالي وزير المالية وكل من ساهم في اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في وقتها المحدد، وكما اشكر الاخوة الزملاء رئيس واعضاء اللجنة المالية في مجلسكم الكريم على ما بذلوه من جهد صادق ومتواصل في دراسة ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ في اعداد تقريرها الذي استمعنا اليه في بداية مناقشة الموازنة.

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ، عند دراستنا إلى موازنة الدولة لهذا العام، لابد ان يتم النظر إلى كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والدولية التي تمر بها منطقتنا بشكل عام وبلدنا بشكل خاص، حيث ان الاردن ومنذ حرب الخليج الثانية تعاقبت عليه ظروف كلنا يعلمها سواء أكانت سياسية او اقتصادية دخلنا بعدها في مرحلة مسيرة السلام الجارية الان. ومرحلة الانتظار

والترقب التي نعيش حتى تتبلور هذه المسيرة باذن الله تعالى.

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

اختصاراً للوقت لن اكرر ما تفضل به معظم الزملاء الكرام، لكن لابد من التأكيد على المطالب العامة التالية :

اولاً : ان قواتنا المسلحة الباسلة والاجهزة الامنية تستحق منا كل الدعم والتقدير وذلك من خلال زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين، واخص بالذكر المتقاعدين القدامى الذين أفنوا زهرة شبابهم في خدمة الاردن الحبيب، وكذلك اعادة النظر في قانون التقاعد العسكري، ودعم صندوق اسكان الضباط والافراد وكذلك اعادة النظر في علاوة غلاء المعيشة العائلية بحيث تشمل كافة افراد العائلة وليس كما هو الحال.

ثانياً : تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وإعطاءه صلاحيات اوسع ليتمكن من القيام براجباته على أكمل وجه.

ثالثاً : تحسين اوضاع موظفي الدولة العاملين منهم والمتقاعدين والعمل على تثبيت العاملين باجور المياومة الذين مضى على خدمتهم اكثر من عشرة سنوات في مؤسسات الدولة.

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ، اما فيما يخص منطقتي الانتخابية والتي اتشرف بتمثيلها فكما تعلمون إن مناطق بدو الجنوب هي من اكثر مناطق المملكة اتساعاً وينقصها الكثير من الخدمات الاساسية والضرورية وهي كما يلي :

اولاً : التعليم، اطالب الحكومة بالاسراع بانشاء جامعة حكومية في محافظة معان لتخدم ابناء المحافظة وابناء بدو الجنوب كونهم يعانون من صعوبة عدم تمكن ابناءهم من الالتحاق بالجامعات الاردنية لعدم قدرة معظمهم مادياً، اما بالنسبة للمدارس فانني اطالب الحكومة بالعمل على توسيع الابنية المدرسية في مدارس البادية حيث أن بعض المداس تجمع بين الذكور والاناث وكذلك وجود صفوف مجمعة مما يؤثر ذلك على تحصيلهم العلمي. والعمل على رفد المدارس بالمعلمين المؤهلين لكافة الاختصاصات منذ بداية العام الدراسي. راجياً ان لاتكون هذه المدارس محطة تجارب للمعلمين الجدد في بداية كل عام دراسي.

ثانياً : الشباب، يعاني شباب بدو الجنوب من قلة الاندية الرياضية والثقافية اذ لايوجد سوى ناديين في كل من القويرة والجفر، ارجو من الحكومة الرشيدة ايلاء موضوع شباب بدو الجنوب اهتمام خاص وانشاء نوادي في كل من المريغة والريشة والديسة والحسا وقرى النعيمات.

ثالثاً : الصحة، العمل على انشاء مستشفى عسكري في ناحية آيل وذلك لتوسطها لكافة مناطق وقرى محافظة معان الغربية وللتخفيف على مستشفى معان الحكومي، كما وأطالب بتفعيل دور المراكز الصحية ورفدها بجميع التخصصات الطبية اللازمة وسيارات الاسعاف وذلك لبعدها عن المستشفيات.

رابعاً : الكهرباء، لاتزال هناك بعض القرى والتجمعات السكانية فلم يصلها التيار الكهربائي لغاية الان .. مثل قرية رم وقرى وادي عربة (قطر، الريشة، بير مذكور، القريقرة) المزمز المدورة وقرية تتن. وكذلك اطالب باتمام شبكة الكهرباء في بعض الاحياء في كل من المريغة، الراشدية والطويسة وذلك على حساب فلس الريف.

خامساً : الاتصالات كلنا يعلم باهمية الاتصال في وقتنا الحاضر حيث اصبحت من الضروريات الملحة في حياتنا اليومية إلا انه لغاية الان لم تصل هذه الخدمة إلى معظم قرى بدو الجنوب خاصة قرى وادي عربة، قرى الديسة، رم، تتن وبعض قرى الشراه وانني اطالب الحكومة الموقرة بايلاء موضوع الاتصال في مناطق بدو الجنوب الاهمية من اجل ايصال هذه الخدمة إلى هذه المناطق.

سادساً : الطرق أطالب الحكومة بما يلي :

١ ـ فتح طريق الديسة، المدورة، حيث تبلغ المسافة حوالي اربعون كيلو متر وتعتبر الطريق البديل لطريق راس النقب في فصل الشتاء.

٢ ـ اكمال طريق الحسينية ـ الجفر.

٣ ـ فتح طريق تتن ـ وادي اليتم، حيث تبلغ المسافة (١٠) كم.

٤ ـ تعبيد طريق الحميمة الغربية وربطها بالخط العام ومسافتها (١١)كم.

٥ ـ اكمال طريق مسعوره ـ وادي عربة.

٦ ـ اكمال طريق نملة ـ وادي عربة.

٧ ـ اكمال طريق راس النقب ـ الفرش.

٨ ـ توسيع طريق رم السياحي.

٩ ـ تعبيد طريق قريقره ـ وايصالها إلى فينان.

١٠ ـ تعبيد طريق القطرانة ـ النخيلة.

١١ ـ تعبيد شوارع قرى وادي عربة.

سابعاً : الاراضي، ان ما يقلق ابناء بدو الجنوب هو عدم تطويب أراضيهم في تلك المناطق لغاية الان، لذا أطالب الحكومة بارسال فرق مساحة للعمل على تطويب هذه الاراضي ليتمكن اصحابها من استغلالها وتوفير العيش

الـكـريم لهم وللحـد من البطالة في هذه المناطق.

ثامناً : السـيـاحـة، اطالب الحكومـة الاهتمام بـالاماكـن الاثـريـة في المـنـطـقـة مـثـل الحـمـيـمـة، وادي رم، قـلـعـة المدورة، وآثـار منطقـة البـيـضـاء، وتفـعـيل دور المكاتب السياحية في هذه المناطق.

تاسعاً : البطالة، كلنا يعلم بان نسـبـة البطالة وجـيـوب الفـقـر في منطقـة بدو الجنوب من أعلى النسب في المملكة، لذا أطالب الحكومة بالعمل على توفير فرص العمل واعـطـاء الاولـويـة لتشـغـيل ابناء بدو الجـنوب في كل من شركـة الفـوسـفـات بـفـروعـهـا وشركـة اسـمـنـت الجـنوب ومـؤسـسـة الموانىء وسكة حـديد العقبة وكـذلك الشركـات الزراعـة المتـواجدة في منطقـة المدورة وحـوض الديسـة وسـهل الصوان.

عاشراً : المياه، اطالب الحكومة بما يلي :

١ ـ ايصال مياه الشرب إلى كل من قرية الصالحية والشاكرية وقرية قطر.

٢ ـ الـعـمـل عـلى تحديد شبكة مـيـاه القطرانة والحميمة.

٣ ـ زيادة عدد صهاريج المياه التي تنقل المياه إلى المناطق التي لم تصلها شبكة المياه.

٤ ـ فـتـح الأبـار الارتـوازيـة المـغـلـقـة المـتـواجـدة في مـنـطـقـة الحماد شرقي الجفر لاهميتها لسكان المنطقة.

٥ ـ الـسماح بـحـفـر الآبار الارتوازية في مناطق بدو الجنوب وذلك لاستغلال الاراضي الزراعـية.

حادي عشر : المراكز الادارية اطالب بما يلي :

١ ـ اسـتـحداث مديرية ناحية في المريغة لكثـافـتها السكانية ووجود عدة قرى حـولهـا مـثـل (رأس الـنـقـب، ابـو اللسن، قـرين، القاسمية، طاسان، سويمره وهيده).

٢ ـ استحداث مديرية ناحية في الديسة لوجـود كـثـافـة سكانيـة وتواجد عدة قـرى حـولهـا مـثل (رم، الطويسـة، فـنيـشـير، الـقـال الـصـالحـيـة، والشاكرية).

٣ ـ استحداث مديرية ناحية في الجفر.

٤ ـ اسـتـحـداث مـديـريـة نـاحـيـة في القطرانة.

ثـاني عشر : الاسـكان، والعـمل على انشـاء مـشـاريع اسكان لتـجـمـعـات العشائر ضـمن مناطقـهم وتحسين اسكان عشائر الـبـدول في قـرية أم صـيـحـون حيث وعـدوا باضـافة غرفة لكل وحدة سكنية وكما اطالب بزيادة حدود هذه القرية.

ثـالـث عـشر : المـرأة والاهـتمام بـخـريجـات الجـامـعـات والمـعـاهـد مـن بـنات بدو الجـنوب بـاعطائهن اولوية التـعـيين في مناطقهن.

وفي الخـتـام وفـقنا الله جمـيعـاً لما فـيـه الخير لخدمـة هـذا الـبـلـد الـطـيـب في ظـل الراية الهاشمية.

والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السـلام، شكـراً لـلسـيـد سـالم الزوايدة، الكلمـة الان للسيـد صـالح شعواطة، والمتحدث الذي يليه السيد سالم السعد.

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، النواب الافاضل ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مقدمة : مع اخـذنا بالاعتبار الظروف المالية الـصـعـبـة التي تمر بها المملكة بدءاً من الازمـة المالـيـة (أزمة المديونية عام ١٩٨٨) وما تلا ذلك من استـمـرار توقف المساعدات العربية المقررة في مـؤتمرات القـمـة، وايضـاً مـا استـتـبع من أزمـات مـاليـة إثر ازمـة وحـرب الخليج، ومع تـنـويـهـنـا بالجـهـد الخير الذي قـام به الفـريق الاقـتـصـادي الحـكـومـي الاردني في مجال التـصـويب والتـصـحيح المالي ومعالجة الازمة، فإنه لايسـعنى إلا أن أبين واركـز على ما ورد في خطاب الموازنة العـامـة المقـدم من قـبل مـعالي وزيـر المـالـيـة والـذي تـبين منه نقطة في غـاية الاهمية اعتبرها مدخلاً لكلمتي :

فـقـد ورد في خـطـاب الموازنة انه قـدتحـقق فـائض من موارد الخزينة لعـــام ١٩٩٣ مبلــغ يزيـد عـن ١١٤ مليـون دينار وبتدقيق مصادر هـذا الـفـائض تبين ان مـعظمـهـا قـد ورد من مـصـادر داخليـة وكلهـا من الضرائب المتنوعـة المتعـددة الاشكال التي تفـرضهاالدولة بجميع الاتجاهات.

ان الحـكـومـة ومـنـذ سـنـوات وهـي تغـالي وتـبـالغ جـداً في فـرض الضرائب وهي تسـعى جـاهدة لابتكار ضرائب جـديدة، حتى أثقلت كـاهل كل مـواطن قـادر أو غير قـادر واصبح مـواطننا ينوء باعـبـاء واثقـال هذه الضرائب. . وان الحـكومـة وبالذات وزارة الماليـة قـد اعطت من نفـسها الدليل على ذلك عندما اعترفت انها حققـت فائضـاً قـدره (١١٤) مليـون وهـي بالاضـافة لذلك بشرت كل الشعب الاردني انها تـتـوقع زيادة التـحـصـيل الضريبي المحلي لعـام ١٩٩٤ بنسـبة وسطية تتراوح بيـن ١٠ ـ ١٥٪ من معدلات تحصيل السنوات الماضية الأربع.

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء ،

كـان المـواطن الاردني على اثر الازمـات التي مرت بـهـا المـمـلكة في السنوات الست الاخيرة قـد أبدى كل الاسـتـعـداد لتـحـمل الاعـبـاء الضريـبـيـة وقـد تحـملهـا راضياً لقناعته انه امام تحـدي وطـني كـبير. وكـان مـواطننا يأمل ان يـتـلاءم مع هذه الـتـضـحـيـات برنامج تقشفي حـكـومي يبـدأ من الوزارة وينتـهي في اصـغـر دائرة حكومية.

- فنحن لانرى مبرراً في الاستملاكات وخاصة لفتح الشوارع ودفع ملايين الدنانير كتعويض عن الاستملاك.

- ونرى ان التعيين العشوائي في الوظائف لغايات امتصاص البطالة يشكل عبئاً حقيقياً على البلد وعلى واقع الضريبة.

. وهناك الكثير الكثير مما يمكن عمله لسياسة تقشفية لاتتعارض ولاتتناقض مع تطلبات البلد نحو التنمية ومع ما يمكن ان تقرره لجنة متخصصة.

دولة الرئيس ، النواب الافاضل ،

ان هذا الامر يدخلنا مدخلاً اجبارياً للحديث عن تدخلات البنك الدولي وفرض شروطه علينا وتدخله في مسار ما يسمى برنامج الاصلاح المالي.. ولا اعتقد ان معظم نوابنا يعرفون ما يدور بين الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي من جهة وبين صندوق النقد الدولي وآخرين. لكن الذي اعرفه ان هذه الجهات الدولية لها حساباتها السياسية وهدفها النهائي وهو زرع عناصر تفجير في كل دول ومجتمعات العالم الثالث.. وهدفها النهائي ربط هذه الكيانات الاقتصادية الصغيرة بآلة اقتصادية جهنمية كبرى تقودها التروستات العالمية بايادي صهيونية خفية تخدم المخطط التدميري الذي يراد لبلدنا ولامتنا العربية كلها.

والذي اراه ان الحكومة رغم انها تفاوض البنك ونادي باريس ولندن وحصلت على خصومات وتسهيلات لسداد الديون الاردنية لدى مجموعات الدائنين الغربيين الا انني اشتم رائحة التساهل من قبل حكومتنا ورائحة الرضوخ احياناً لتعليمات هذه الجهات التي لاتهمها مصلحة بلدنا بالتأكيد.

دولة الرئيس ، الاخوة الافاضل ،

الحكومة قالت انها ستعيد النظر في مجموعة من قوانين الضرائب مثل قانون ضريبة الدخل والمبيعات وغيرها لتكون اكثر عدالة ولترفع عن كاهل المواطن المثقل بالاعباء.. رغم انها تناقض نفسها في توقعها وتقديراتها التحصيلية لسنة ١٩٩٤ والتي كما أشرت تزيد عن السنوات الماضية.. اننا نطلب من الحكومة موقفاً صريحاً ليس فيه بانها ستعمل على تعديل قوانين جباية الضرائب بانواعها وان تخفف العبء عن الطبقة الوسطى والاقل حظاً.

لقد بدأنا نخشى ان تنهار الطبقة الوسطى في بلدنا ويصبح شعبنا بمعظمه في سجل الفقراء ماعدا النخبة الثرية التي لاتتجاوز بعددها ٢٪ من شعبنا.. اننا نحذر من على هذا المنبر بان أي مساس بالطبقة الوسطى يمكن ان يخل بمعادلة التوازن للامن الاجتماعي في البلد وعلى اولي الامر. ان يتداركوا ذلك وأول الاجراءات في الطريق هذا يصحح تخفيف العبء الضريبي عنهم.

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الافاضل ،

ارغب في الحديث عن أمر في غاية الاهمية وهو ما هو حق المخيمات في مشروع قانون الموازنة العامة المركزي او موازنات المحافظات..

بداية أرجو التأكيد على ما أصبح مستقراً في لغتنا السياسية في هذه المرحلة بأن كافة المواطنين هم مواطنون بنفس الدرجة وبنفس الواجبات وبنفس الحقوق وبناء على ذلك لايجوز ان تكون المخيمات احزمة فقر تحيط بالمدن وارغب هنا في التأكيد على ما يلي :

أولاً : ان الساكن في المخيم هو مواطن فقط حقه الدستور وكل القوانين السارية.

ثانياً : ان الساكنين في المخيم معظمهم عمال مهرة هذا حداد وهذا نجار.. وكلهم دافعوا ضرائب بل ان بعضهم يدفع ضرائب أحياناً اكثر من بعض الساكنين في المدن.

ثالثاً : كانت الحكومات السابقة تحتمي بمقولة ان المخيمات هي مسؤولية وكالة الغوث الدولية وان الحكومة غير مسؤولة عن تقديم اية خدمات اجتماعية او صحية أو مرفقية أو تعليمية وغيرها. وكانوا يقولون لنا لانريد ان تشمل المخيمات بالخدمات التي تقوم في المناطق الاخرى حتى لاتعتقد وكالة الغوث ان الحكومة قامت بالواجب تجاه المخيمات وكفى.. ونقطة ثانية حتى لاتصبح المخيمات حالة دائمة وانها بالاصل هي حالة مؤقتة تنتهي بتحرير فلسطين.

ونحن والحمد لله على ابواب النعيم، نرى من الضرورة بمكان ان تكون موازنة الدولة موضوعة لكافة المواطنين بالتساوي ولايجوز ان نستثني من أبواب الانفاق في الموازنة بأبوابها المختلفة هذا القطاع الكبير من شعبنا في المخيمات.. هؤلاء المواطنون بحاجة لخدمات صحية وبحاجة لخدمات اجتماعية وخدمات تعليمية ولكافة انواع الخدمات اضافة لما تقدمه وكالة الغوث.. فهل لنا ان نسمع من الحكومة انها على استعداد لتخصيص بعض أبواب الانفاق لهذه القطاعات الكبيرة من شعبنا؟؟

انني ومن موقع المسؤولية هذا احذر بان المخيمات والاحياء الشعبية في منطقتنا بحاجة ماسة لهذه الخدمات وبحاجة الى رعاية زائدة ومضاعفة لتتمكن الحكومة من مسح آثار خمسة واربعين سنة من الاهمال وبالذات الاهمال اللاحق بجيل الشباب.. احذر بان مستوى الناس في هذه التجمعات هو أدنى بكثير من خط الفقر الذي يتحدثون عنه واحذر من بؤر الجريمة التي تظهر بوضوح وجلاء في هذه الاوساط بحاجة إلى وقفة وطنية جادة.. لان الوكالة غير معنية بالمستوى الاخلاقي والوطني لهؤلاء الناس فلنكن جميعاً وأولنا الحكومة معنيين بالمستوى الاخلاقي والوطني لهؤلاء الناس وان عالم الجريمة الذي يتكون في البيئات الشعبية ناشيء عن الشعور بالظلم والاهمال عن جميع المستويات.

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الافاضل ، هذه النقاط التي رغبت في القاء مزيد من الضوء عليها.

واخيراً انهي كلمتي بالشكر للاخوة اعضاء اللجنة المالية على الجهد المشكور في تقديم تقريرهم لمناقشة مشروع قانون الموازنة وانني اذا ابدي تأييدي لما ورد من توصيات، إلا انني كنت أتمنى لو تضمن التقرير توصية تتفق مع ما اسلفت من عدم تخصيص اي مبلغ لرفع المعاناة وتحسين أوضاع شريحة اسمها في القاموس الاردني المخيمات الفلسطينية والتي لايقل ولائها ولا انتماؤها لهذاالبلد عن أي مواطن آخر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد صالح شعواطة، الكلمة الآن للشيخ سليمان السعد، يليه الدكتور عبدالرزاق طبيشات.

السيد سليمان سلامة السعد :

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ومن تبعهم باحسانه إلى يوم الدين.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

في بداية حديثي اتوجه بالشكر الجزيل للاخوة اعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب ولكافة العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على ما بذلوه من جهد كبير نحو هذا المشروع الهام.

وإن من منطلق الامانة التي حملنا اياها الشعب ونسأل أمام الله عز وجل يوم القيامة عن هذه الامانة كان لابد من قول كلمة الحق فيما نحن مقبلون عليه من مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤م دون مواربة او مجاملة لاحد على حساب الامة والوطن. وهذا ما سيزيد بالضرورة من اعبائنا ومتاعبنا في تحقيق مطالب شعبنا الابي، ورحم الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما قال (ما ترك لنا الحق من صديق)،

فالناظر في مشروع هذا القانون المعروض امامكم معشر الاخوة النواب فانه سيلاحظ الظواهر التالية في مشروع هذه الموازنة :

١ ـ ان هذا المشروع جاء مبتوتاً عن الخلفية الدينية لعقيدة الامة ومناقضاً للمادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان دين الدولة الرسمي الاسلام. فهل الاسلام يا ترى يرضى ان يكون الاقتصاد في بلدنا مرهوناً بالنظام الرأسمالي الربوي الذي لايناسبنا دينيا ولا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً، وإلى متى يبقى النظام الاقتصادي الاسلامي موضوعاً على الرف، وإلى متى يبقى الربا سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين، وإلى متى تبقى حكومتنا جاهلة بميزة النظام الاقتصادي الاسلامي، والذي يحرر الدولة والشعب معاً من هذا السيف المسموم، قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله فإن تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون﴾ صدق الله العظيم.

ألم يأن للدولة ان تعلم ان من حق كل مواطن في هذا البلد الاشم ان يبني بيتاً أو يزرع حقلاً، او يعمل مزرعة، او يقيم مصنعاً دون ان ينغمس في اثم الربا.

الم يأن للدولة ان تعلم انها مالم تطبق النظام الاقتصادي الاسلامي او على الاقل ان تفكر فيه جدياً وذلك بايجاد الارضية العامة له والتهيئة النفسية لتطبيقه.

اقول مالم تطبق الدولة هذا النظام الاقتصادي الاسلامي فإنها ستبقى لا محالة تحت ضغط تلك الحرب المعلنة من الله على من يأكل الربا والذي نرى بعض مظاهره متمثلاً بالغلاء وارتفاع الاسعار والظلم الاجتماعي مما يؤدي إلى تعميق الهوة وفقدان ثقة الشعب بكل حكومة حكمت او ستحكم هذا الشعب.

٢ ـ كما ان الناظر في مشروع هذه الموازنة وبعد ملاحظة ما جاء في تقرير اللجنة المالية المقدم لمجلسكم الكريم ان الحكومة قد وصلت إلى حد النهم في توسيع الجباية الضريبية لزيادة ايرادات الخزينة دون ربط الاجور بالاسعار وتلاحظون هذا الامر جيداً عندما وضعت الموازنة في حساباتها فرض ضريبة المبيعات ولم تضع في حساباتها زيادة الاجور والرواتب المتآكلة لكافة قطاعات العاملين في اجهزة الدولة والتي ان اقرت هذه الضريبة فانها ستكون عبئاً آخر على كاهل المواطن الاردني الذي اصبح يتحمل اكثر نسبة ضرائب في العالم كما جاء على لسان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم. اضافة إلى ما يؤديه استخدام هذه الضريبة الى رفع تكاليف الانتاج المحلي ورفع نسبة تكاليف المعيشة بالنسبة للمستهلك وسيؤدي هذا بالتالي إلى ايجاد مناخ عام لارتفاع الاسعار بشكل مذهل وبالتالي ستزيد نسبة الفقر المدقع الذي ستعاني منه شريحة كبيرة من مجتمعنا وعندئذ سنندم حين لا ينفع الندم.

كما ان فرض مثل هذه الضريبة سيؤدي إلى تقليص الطلب على الانتاج المحلي مما يؤدي بالضرورة إلى ايجاد جو عام من الكساد في السوق المحلي وسيعزف المواطنون يومئذ عن ايجاد مشاريع انتاجية مما سيؤدي إلى زيادة البطالة القاتلة لطاقات شبابنا ومواطنينا.

٣ ـ لم تأت الموازنة لهذا العام بشيء جديد

للحد من البطالة والفقر لانها لم تضف وسيلة جديدة من وسائل مكافحتها، وانني ارى ان توصية زملائي اعضاء اللجنة المالية في تعقيبهم على هذه النقطة لم تأت بجديد ايضاً فانها أكدت على ما وعدت به الحكومة من تفعيل صندوق المعونة الوطنية والتي رصدت له اربعة عشر مليون دينار وايجاد فرص عمل جديدة ضمن امكانيات الدولة.

فأقول : يؤسفني ان أمراً هاماً قد نسيته او تناسيته الحكومة وهو تطبيق الزامية الزكاة، ولاسيما وان هذا سيلقى ارتياحاً عاماً من الشعب وأنا أراهن على ذلك ان تم استفتاء المواطنين حوله وكما فعل السودان الشقيق.

والاصل ايها السادة ان تكون انجازات كل حكومة لبنة تضاف إلى بناء الهيكل العام للدولة لا ان تنقض لبنة بنتها حكومة سابقة. أقول هذا وأنا اذكر الحكومة بان هناك مشروع قانون الزامية الزكاة قد انجز عام ١٩٩١م وقد رفع إلى ديوان التشريع فإلى اين وصل هذا المشروع، ومن المسؤول عن وأده قبل ان يرى النور، كما اذكر الحكومة بان الايرادات العامة لمؤسسة الزكاة التي يتضمنها مشروع ذلك القانون ستبلغ مائة مليون دينار على اقل تقدير اذا علمنا ان موجودات البنوك الاردنية لاتقل عن اربعة مليارات دينار ناهيك عن قيمة عروض التجارة والتي تقدر زكاتها بالملايين كذلك.

فهل بعد ذلك يبقى فقر بعد ان تكون الزكاة اجبارية، ثم أليس في ذلك توفير على موازنة الدولة بحيث انها ستوفر (١٤) مليون دينار اضافة إلى ما توفره كذلك على موازنة القوات المسلحة التي سيصلها من الزكاة ومن بند (في سبيل الله) فقط مبلغ لايقل عن ثمانية ملايين ونصف دينار على الاقل وهل ستبقى بطالة كهذه البطالة إذا اخذت الدولة بمبدأ إلزامية الزكاة؟ أقول لا والله، وأضرب لكم مثالاً حياً ربما سمعتموه مني في جلسة الثقة، لقد رأيت بنفسي في السودان الشقيق عندما أخذ بمبدأ الزامية الزكاة أنه قد قام بتوظيف خمسة الاف موظف وموظفة في ديوان الزكاة ولم يرصد لهم فلساً واحداً في الموازنة العامة وانما جاءت رواتبهم من بند (العاملين عليها) وهو ثمن ما يتحصل من الزكاة، وقد بقي فائض كبير من المال تحت هذا البند مما دفع الحكومة إلى منح العاملين في ديوان الزكاة علاوة مقدارها ٢٥٪ من الراتب الاساسي.

ونحن في الاردن بلد الحشد والرباط هذا البلد المتميز في اهتماماته الخاصة بالفقراء في العالم العربي والاسلامي والدولي فأنشأ الهيئة الخيرية الهاشمية لهذه الغاية، تصوروا معي دور هذه المؤسسة الكبير لو كانت الزكاة الزامية في بلدنا.

وكم من مشاكل الفقر سيتم حلها هنا في بلادنا وخصوصاً معاناة غير الاردنيين القاطنين في بلدنا والذين لاتشملهم الرعاية الصحية

والاجتماعية، وأضرب لكم مثالاً حياً وهو سكان مخيم غزة الكائن في لواء جرش هؤلاء الذين يشاركوننا حلو العيش ومره، وهم أخوتنا في العقيدة والهوية والمصير، هؤلاء محرومون بحكم القانون من وصول مساعدة صندوق المعونة الوطنية لهم، فلو كانت الزكاة الالزامية مطبقة لكفلت لهم العيش الكريم في هذا البلد المعطاء، وبذلك نحفظ خصوصية هذا البلد في تكريم من يعيش على أرضه.

ومن هنا فإنني أطالب الحكومة ان تخرج مشروع ذلك القانون وبالسرعة الممكنة إلى حيز الوجود وان تحيله إلى مجلس النواب لدراسته وإقراره او تعديله إن رأى مجلسكم الكريم ذلك مناسباً.

٤ ـ ولما كان العدل اساس الملك كان لابد من ابداء كبير العناية بجهازي القضاء الشرعي والمدني وتحسين أدائهما والنظر إليهما بنفس المستوى دون تفرقة او تمييز ومن هنا ولما كان القضاء المدني قد نص على إحداث محاكم استئناف في كل من عمان وإربد والقدس فإنني أطالب بإصدار قانون إحداث محكمة استئناف شرعية في اربد اسوة بالقضاء المدني.

٥ ـ وقطعاً لدابر الظلم والتعسف في استعمال الحق ومنعاً للتجاوزات الكبيرة والخطيرة التي تمارسها بعض الوزارات والمؤسسات بحق العمل والموظفين العاملين في سلك الدولة كان لزاماً على الحكومة أن تزيد من صلاحيات ديوان الرقابة والتفتيش الاداري لتشمل كافة المؤسسات، وحتى يكتسب هذا الديوان الشرعية القانونية التي تمكنه من اداء مهمته بشكل يليق بالدولة فإنني أطالب الحكومة ان تسارع في إصدار قانون خاص بهذا الديوان يسمى قانون الرقابة والتفتيش الاداري.

٦ ـ لقد لفت انتباهي وبإعجاب ما ورد في تقرير اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم من ضرورة وضع خطة شاملة في برنامج للتصحيح الاداري على غرار برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك على مستوى الهيكل والوظيفة والتشريعات وعلى مستوى القوى العاملة في الجهاز الاداري الحكومي لمعالجة حدة الروتين والترهل.. الخ.

فهل تأخذ الحكومة ياترى بهذا المبدأ وبذلك توفر على الوطن كثيراً من المال الذي يذهب هدراً ولايقدم للوطن والمواطن خدمة مقابلة، وهل سيعاد النظر في الهيكل الوظيفي للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات المستقلة بشكل خاص.

إنني واثق يا سادة انكم ستجدون في الهياكل الوظيفية لهذه المؤسسة مديريات واقسام لا حاجة لها، بل إنها وضعت فقط لتعيين الاصحاب والاقارب لايجاد وظائف لهم بادىء ذي بدء، ثم اصبحت بعد ان انتقل هؤلاء منها إلى مناصب أرقى أصبحت وسيلة من وسائل العقوبات الوظيفية لغير المرغوب

فيهم لدى المسؤولين في هذه المؤسسات، فينقل هؤلاء إلى هذه الادارات والاقسام ويحجمون ويصبح هذا الموظف المسكين وكأنه غير موجود في هذه المؤسسة، وإذا أردتم ان أسمي لكم ايها السادة بعض هذه المؤسسات فإنني اسمي لكم وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والتي عانيت انا شخصياً من ظلمها الكثير الكثير مما دفعني الى الاستقالة من ملاكها قبل بلوغ سن التقاعد بسنة واحدة، فما معنى ان يكون هناك وفي زمن إحدى الحكومات السابقة القريبة سبعة مساعدين للأمين العام في وزارة الاوقاف، وما معنى ان يكون هناك مساعدان اثنان لمدير مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين، احدهما يعمل والآخر تسند اليه وظيفة مساعد مدير عام ولمدة ثلاث سنوات لم يقدم للوزارة ولا للحكومة خدمة بفلس واحد، وما ذنبه؟ انه من ابناء الحركة الاسلامية، وما ذنبه ايضاً؟ لان الحركة الاسلامية التي هو أحد اعضائها لم تعط الحكومة السابقة الثقة مما سبب ذلك غضب وزيره عليه.

انني أطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول هذا الموضوع في كافة الوزارات والمؤسسات وان لاتستحدث وظيفة في أجهزة الدولة إلا بعد ان يوضع لها وصف مهام خاص بها ويتأكد انها جاءت بناء على الحاجة الملحة لتحسين مستوى الاداء الوظيفي.

٧ ـ ولما كانت الحكومة قد بينت في خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩٤م ان موازنتها جاءت دون عجز فانني اقول للحكومة الرشيدة اذا كانت موازنتنا قد جاءت كذلك ونحن نحمد الله على ذلك فإن فرض ضرائب جديدة كضريبة المبيعات خطأ كبير وظلم ترتكبه الحكومة بحق المواطنين، وتأخير الاعلان عن زيادة الموظفين العاملين في سلك الحكومة تقصير، وتأخير الاعلان عن زيادة العسكريين تقصير وعدم زيادة المتقاعدين العسكريين والمدنيين تقصير. وعدم الاعلان عن رفع رواتب المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي إلى الحد الادنى الذي يمكن العاملين فيه من العيش الكريم تقصير، وعدم رعاية قدامى العسكريين الذين امضوا زهرة شبابهم في خدمة هذا البلد وحرمانهم من الاسكان العسكري تقصير. وعدم تحسين اوضاع القضاة المدنيين والشرعيين تقصير. وإنقاص الدعم عن المواد التموينية بمقدار ستة ملايين دينار تقصير وعدم شمول كافة المواطنين تحت مظلة التأمين الصحي الشامل تقصير كذلك. علماً بأن التقصير في حق المنتفعين من التأمين الصحي الحالي واضح، فما معنى ان تبقى بعض المستشفيات خالية من بعض الادوية اللازمة للسعال على سبيل المثال اكثر من تسعة اشهر مما يجبر المنتفعين من التأمين الصحي على شراء هذا العلاج

وغيره على نفقتهم الخاصة، من صيدليات القطاع الخاص.

وانا استدل على ذلك في مستشفى جرش.

وما معنى ان يدفع المتفع على كل دواء مبلغ ٢٥٠ فلساً وما معنى ان يدفع المتفع اذا حصل على مخفض الحرارة بوصفة لاتتعدى (١٥) حبة دواء مبلغ ٢٠٠ فلس في الوقت الذي يستطيع ان يحصل من الاسواق على عبوة كاملة فيها ثلاثون حبة بمبلغ ٣٢٠ فلساً.

ولماذا لايستوى المتفع المدني مع المتفع العسكري الذي لايدفع اكثر من ١١٠ فلسات بغض النظر عن عدد العلاجات الموجودة في الوصفة الطبية.

فهل نرى من الحكومة موقفاً ايجابياً يشفي غليل مواطنينا نرجو ذلك.

٨ ـ ومما لفت انتباهي في هذه الموازنة الجديدة انها لم تنظر إلى بناء المساجد بنفس المناظر الذي نظرت به إلى المدارس والمراكز الصحية، والملاعب والنوادي الرياضية مما حدا بالحكومة إلى غض بصرها عن دعم المساجد وعدم رصد المساعدات اللازمة لبنائها وتركها قائمة على احسان ذوي الاحسان.

فيا حكومتنا الحالية ويا حكوماتنا في المستقبل: انا لا اطالبكم بان تنظروا إلى المسجد بانه المدرسة الروحية والحاضنة الاصلية لفكرنا وعروبتنا وأصالتنا فهذا بحاجة إلى اعادة ترتيب الفكر وتصفية الروح ولكنني اطالبكم بان تنظروا إلى المساجد بنفس النظرة إلى الملعب والنادي وترميم الآثار من حيث ان المساجد بنية رأسمالية ومطلب شعبي لابناء الوطن ولذا فانها بحاجة ماسة إلى رصد المخصصات اللازمة في الموازنات المتلاحقة، فإلى متى تبقى المساجد على وضعها الحالي وإلى متى يبقى المسجد خمس او عشر سنوات دون اكمال بناء بل تبنى عشرة مدارس ولايُبنى مسجد واحد.

٩ ـ واختصاراً للوقت فاني اكتفي بعرض لبعض المطالب الملحة لابناء لواء جرش والتي تتمثل فيما يلي :

١ ـ ترفيع لواء جرش إلى محافظة علماً بان كل الشروط لترفيعه إلى محافظة متوفرة، واذا وعد دولة الرئيس اخي النائب نائب مادبا الاخ عبدالحافظ فأني اطلب كذلك من دولة الرئيس وعداً اخر ان يرفع لواء جرش إلى محافظة.

٢ ـ بناء مستشفى جديد لمجمع الخدمات في القرى الغربية للواء جرش وهي ساكب، والكته، وريمون، ونحلة، والحدادة، والحسينيات، ونجده، مما سيخفف الضغط على مستشفى جرش الحكومي.

٣ ـ ترفيع مجالس قرى دير الليات ونحلة

ومـرصـع إلى بـلـديـات لان الـشروط المطلـوب تـوفـرها لرفع هذه المجالس القروية إلى بلديات متوفرة.

٤ ـ توسيع مستشفى جرش ورفده بكافة المخصصات اللازمة له ولاسيما وانه المستشفى الوحيد في اللواء واخص بالذكر ضرورة ايجاد وحدة الكلى والعزل ووحدة القلب. ولا ارى مبرراً لتأخير اتخاذ هذا القرار.

٥ ـ توسيع شبكة مجاري الصرف الصحي لتشمل كل احياء مدينة جرش وسوف والقرى والمخيمات المجاورة لها واطالب مع سرعة التنفيذ تنقية مصادر المياه الملوثة في ساكب والتي نتج عنها اصابة (١٥٧)مواطناً بوباء مرض الكبد.

٦ ـ الاهتمام الخاص بتحسين اوضاع مخيمي سوف وغزة من حيث فتح الشوارع وتعبيدها وأطلب من الحكومة تشكيل وفد لزيارة هذين المخيمين مرة في الشتاء ليروا بأعينهم حالة غرق شوارع هذين المخيمين بالاوحال ومرة في الصيف ليروا حالة المارين في الشوارع وهم يشتمون الرائحة الكريهة التي تنبعث من القنوات المكشوفة في هذين المخيمين.

٧ ـ توسيع شبكة الاتصالات الهاتفية وتوصيل الخدمة الالية إلى قرى اللواء وخصوصاً ساكب والكته وريمون ونحلة ومقبلة والمجدل والجزازة ودبين وبرما وخشيبة وقرى بني حسن وبليلا وكفر خل وقد بنيت محطة الميكرويف اللازمة لهذه الخدمة في القرى الغربية، منذ خمس سنوات ولم تصل الخدمة الآلية إلى الآن وأتساءل هنا ما معنى ان تكون قرية مقبلة بدون خدمة هاتفية وهي لاتبعد عن مخيم سوف الذي يتمتع بالخدمة الهاتفية الالية اكثر من كيلو متر واحد وما معنى ان تكون قرية الحدادة بدون خدمة هاتفية الالية وهي لايفصلها عن مخيم غزة الذي يتمتع بالخدمة الهاتفية الالية ايضاً سوى الشارع فقط علماً بان هذه القرية الصغيرة حي تابع لقرية الكتة التي لاتبعد عنها اكثر من نصف كيلو متر تقريباً.

٨ ـ اعفاء البلديات من الديون الربوية على الاقل ان لم يكن اعفاء هذه البلديات من الديون المترتبة عليها لبنك تنمية المدن والقرى، فلقد وصلت خدمات البلديات في لواء جرش إلى نقطة الصفر من كثرة الديون المترتبة عليها.

٩ ـ الاهتمام بشبكة الطرق الزراعية في قرى لواء جرش بشكل عام حيث ان الحاجة ماسة لذلك واخص بالذكر قرى سوف وبرما وهمتا وعليمون وساكب والكته وكفر خل.

١٠ ـ ترفيع مكتب اشغال جرش إلى مديرية اشغال وتزويدها بالمعدات اللازمة من الجرافات وغيرها لفتح الطرق الزراعية والقروية.

١١ ـ اقامة مصانع انتاجية صغيرة في لواء جرش لاستيعاب العاطلين عن العمل وهم كثيرون جداً وربما يزيدون عن بقية المناطق في المملكة.

١٢ ـ اعادة مبلغ (٢٥) الف دينار إلى مدارس لواء جرش وهو المبلغ الذي صادرته وزارة التربية والتعليم من مخصصات التبرعات المدرسية لهذه المدارس لشراء سيارات للوزارة واعلمكم بان بعض المدارس قد قامت بتصوير اوراق الامتحانات لهذه الفصل على حساب المعلمين لان الوزارة لم تبق لها اكثر من ستة دنانير فقط.

١٣ ـ توسيع عمل لجان الزكاة في هذا اللواء بما سيؤدي إلى تضميد جراح الفقراء الكثر في هذا اللواء ولو بشكل مؤقت.

والله نسأل ان يحفظ هذا البلد من كل سوء وان يجعلنا جميعاً قيادة وشعباً وجنداً اوفياء لرسالة امتنا الخالدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكرا للسيد سلامة السعد، الدكتور عبدالرزاق طبيشات، السيد انور الحديد يليه.

الدكتور عبدالرزاق طبيشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لقد استمعنا معاً إلى كثير من كلمات الزملاء النواب ولقد قيل كل ما يمكن ان يقال عن كل أمر من أمور الموازنة بل تكرر القول مرات ومرات حتى اوصل إلى درجة الاشباع او يزيد.. ولا أريد أن أضيف إلى متاعبكم هماً جديداً وسأكتفي بالحديث عن موضوع يتيم لم يشر له خطاب الموازنة بكلمة واحدة ولولا فقرة بسيطة وردت على استحياء في كلمة اللجنة المالية لمجلسكم الكريم لما وجدنا أي ذكر لهذا الموضوع.

نعم هذا الموضوع اليتيم هو موضوع البلديات الذي كان لي الشرف ان أعمل فيه قرابة اربعة عشر عاماً منها اثني عشر عاماً كرئيس لبلدية اربد وسنتين كوزير للشؤون البلدية والقروية والبيئة ومن خلالها إطلعت بل وتعايشت مع المعاناة الحقيقية للزملاء رؤساء واعضاء المجالس البلدية والقروية.

دولة الرئيس، زملائي النواب الاكارم،

إن البلدية هي الخلية الأولى للتنمية في المجتمع، ولايمكن ان تكون هناك تنمية شاملة متكاملة مع إغفال دور البلديات أو

تهميش دورها.. فماذا أعدت حكومتنا الموقرة لهذه البلديات وما هو الدعم الذي قدمته لها..

الحقيقة تقول ان هذه الحكومة نسيت او تناست وجود (٧٤) بلدية وأربعمائة مجلس قروي وخمسين مجلس خدمات مشترك فلم تضع فلساً واحداً لدعم هذه المجالس بل على العكس فان الحكومة تأخذ ١٠٪ من رسوم المسقفات التي تجبيها لصالح البلديات في الوقت الذي تقوم به البلديات تجمع كثير من الاموال للدوائر الحكومية مثل رسوم الجامعات وغيرها بدون ان تأخذ فلساً واحداً.

واما موضوع رسوم المحروقات التي تسابق كثير من الزملاء النواب لزيادة حصة بلدياتهم منها فانها تستحق ان نقف عندها وقفة تأمل وتعجب!!

تصوروا أيها السادة انه تقرر منذ عام ١٩٥٥ وبموجب قانون البلديات تخصيص ٢,٢ فلس عن كل لتر بنزين لصالح البلديات وتعلمون كم كان ثمن لتر البنزين في ذلك الوقت وكم أصبح ثمنه في هذه الأيام وأما حصة البلديات فبقيت كما كانت رغم كل المحاولات والمطالبات بتغيير هذا الرقم السحري.

أيها الاخوة ان من بين ٥٢٥ مجلساً محلياً على الساحة الأردنية لاتجد أكثر من عشر مجالس تستطيع ان تسميها بلديات وأما الباقي فهي كما أرادت لها الحكومات المتعاقبة عبارة عن مجالس مشيخة يحاول القائمون عليها ان يعملوا شيئاً ولكن إمكانياتهم المحدودة لاتتيح لهم عمل اي شيء..

تصوروا ان معظم هذه البلديات وجميع المجالس القروية لايزالون ينقلون النفايات الصلبة بواسطة القلابات.. وتصوروا كيف تكون البلدية بدون وجود مهندس او مساح او إداري مؤهل او مالي متخصص او جرافة او قريدر نعم انها ليست بلديات بل مشيخات..

فأنا أدعوكم جميعاً إلى العمل على ايجاد بلديات قادرة على تقديم الخدمة الحقيقية للمواطنين وذلك بإيجاد الموارد الكافية لهذه المجالس ولكي لايقول أحدكم وماذا عملت عندما كنت وزيراً للبلديات فأقول لكم لقد بدأنا الخطوة الأولى على الطريق الصحيح فدعوت إلى مؤتمر عام لجميع رؤساء البلديات إنبثق عنه المشروع المعدل لقانون البلديات المعروض على مجلسكم الكريم.

وأنصفت الحكومة التي تشرفت بعضويتها برفع رواتب رؤساء البلديات ودعمت هذه الحكومة البلديات بحوالي تسع ملايين دينار منها ست ملايين دينار وزعت كهبات للبلديات وثلاثة ملايين خصصت لاستملاكات الطرق النافذة داخل البلديات.

«وهنا انصت الجميع لسماع اذان العشاء»

الدكتور عبدالرزاق طبيشات :

دولــة الرئيس ، حضرات الزملاء النواب ، انني ادعوكم إلى الاسراع باقرار قانون البلديات المعروض امام مجلسكم الكريم. وهنا لابد من توجيه كل الشكر للجنة القانونية التي درست هذا المشروع وأقرته باستثناء مادتين طلبت من الحكومة إبداء الرأي حولها وقد علمت من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة انه قدم لمجلس الوزراء تنسيباً بهذا الخصوص فادعو الحكومة الموقرة إلى الاسراع باقرار هذا التنسيب وإعادته لمجلس النواب تمهيداً لإقراره.

كما ادعو الحكومة إلى تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار على الاقل كدعم عاجل للبلديات في مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم.. واعتقد ان هذا الاقتراح لن يكون صعبا في ظل ارقام الموازنة فمن الممكن اقتطاعه من بعض البنود كبند النفقات العامة او نقله من اي بند آخر ولا اريد ان أدخل في التفاصيل.

وأما موضوع طلبات دائرتي الانتخابية محافظة إربد التي أتشرف بتمثيلها في مجلسكم الكريم فقد أجملناها في الكلمة التي ألقاها الزميل الدكتور عارف البطاينة..

وأما موضوع مناقشة الموازنة بشكل عام فانني أؤيد ما جاء بكلمة الكتلة النيابية المستقلة التي القاها معالي الدكتور عوض خليفات الناطق الرسمي باسم هذه الكتلة التي أتشرف بالانتساب اليها..

وفي الختام ادعو الله العلي القدير ان يحفظ الاردن بقيادته الهاشمية المظفرة وشعبه الاردني الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، ترفع الجلسة للصلاة عشر دقائق فقط.

«وهنا تم رفع الجلسة لمدة عشر دقائق»

«ومن ثم يعاد استئناف الجلسة».

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة

السيد انور الحديد، السيد ابراهيم شحدة المتحدث الذي يليه، عدد الموجودين اظن (٤٢) فأرجو المحافظة على النصاب. السيد انور الحديد تفضل.

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب، لابد لي بداية من تسجيل التقدير للحكومة التي تعمل بتوجيهات من راعي نهضة الاردن الحديثة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين كذلك فاني اقدم الشكر الجزيل لمعالي وزير المالية وكادره وإلى مدير الموازنة وكادره وإلى اللجنة المالية في مجلس النواب رئيساً

ومقرراً واعضاءً على كل هذه الجهود الوطنية،

ومع تسجيلنا للتقدير على تلك الانجازات وعلى السياسات والاجراءات المتوقعة في السنة الحالية، فانني ارجو من معالي وزير المالية ان يجيبني على بعض الاستيضاحات المتعلقة بالموازنة وان يقدم لنا تعليقاته حول بعض النقاط وهذه الاستيضاحات والنقاط التي أود ابرازها هي التالية :

اولاً : ان من اهم النقاط التي سمعناها تتعلق بتعديل قانون ضريبة الدخل، اننا في حقيقة الامر نسمع شكاوي كثيرة من القطاعات الاقتصادية المختلفة ويقرها احياناً مسؤولين في دائرة ضريبة الداخل، ومفادها إلى العدل الضريبي لايطبق في امور كثيرة بسبب بنود القانون الحالي الذي يخلق اشكالات كثيرة تصل في بعض الاحيان إلى ان يكون جهد القطاع الخاص في كثير من المرافق مكرساً في معظمه لخلق الدخل من اجل الحكومة على حساب المستثمرين، لاسيا منهم الملتزم بتطبيق القانون. ومن بعض الاشكالات الازدواج الضريبي على الدخل للمستثمر الواحد وعلى نفس الاستثمار، والتمييز الضريبي بين المكلفين، وضعف الجباية لشريحة كبيرة من المكلفين. ان مثل هذا الوضع مناقض لحوافز الاستثمار ويمكن ان يؤدي على المدى الاطول إلى جباية اقل للضريبة بسبب الغاء كثير من الاستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي. اننا نأمل ان يأخذ قانون الضريبة الجديد بالاعتبار حوافز الاستثمار مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المكلفين وحجم الجباية المنشودة.

ثانياً : انني اسمح لنفسي بان اخالف معالي السيد وزير المالية حول رايه بان حالة الترقب والانتظار هي التي ادت إلى هبوط اسعار الاسهم واحجام التداول في سوق عمان المالي لاسباب متعلقة بالمناخ السياسي الجديد في المنطقة. ان هذا الترقب والانتظار لم يمنع من زيادة الاكتتاب بروؤس اموال الشركات المساهمة العامة الجديدة من قبل المستثمرين إلى ٢٢٥ مليون دينار اردني خلال سنة ١٩٩٣، مقابل ٤٩ مليون دينار في سنة ١٩٩٢. ان هذا يعني الان الاقبال على الاستثمار هو اقبال كبير ولايعكس حالة الترقب السياسية.

ثالثاً : لقد اسعدنا ان نسمع بان نسبة الفقر قد انخفضت من ٢١,٣٪ في عام ١٩٩١، إلى حوالي ١٦,٢٪ من عام ١٩٩٢، وانخفاضها عن ذلك في سنة ١٩٩٣، وانني بهذا الشأن ارجو وعطفاً على ما ذكره تقرير اللجنة المالية، ان يوضح لنا معالي السيد الوزير مقياس الفقر المعمول به في الاردن وهل اعتمد

على دراسات مقارنة دولية. اننا نرجو بهذه المناسبة وفي الوقت الذي لانعتقد فيه ان ارقام معالي الوزير المتفائلة صحيحة، ان تتوجه سياسة الحكومة في السنوات القادمة نحو توسيع الطبقة الوسطى في هذا البلد وتضييق الفجوة في المداخيل لاكبر شريحة ممكنة في المجتمع استمراراً لاستقرار وامن هذا البلد العزيز الغالي وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية. كما انه من الواضح انه ليس هناك من سياسة تشغيل وتأهيل وتوفير مخصصات لهذه الغاية مازالت تحتل حيزاً كلامياً وكتابياً لا حيزاً تنفيذياً وعملياً.

انني وبعكس ما جاء في تقرير اللجنة المالية ارى ان موازنة سنة ١٩٩٤، توحي بتحقيق زيادات في مداخيل الموظفين كما يدل اجمالي ارقام النفقات الجارية المتعلقة بالوزارات والدوائر الحكومية المختلفة والزيادات المحسوسة في علاوات غلاء المعيشة الشخصي الواردة في مشروع الموازنة التفصيلي، وارجو ان تكون قراءتي للموازنة من هذه الزاوية الصحيحة، واذا صح هذا الامر الذي ارجو ان يوضحه معالي السيد وزير المالية فسيكون خطوة في الاتجاه الصحيح على شرط ان تكون تغطية هذه النفقات بأساليب غير تضخمية تضعف من اثر الزيادات من خلال اضعاف القوة الشرائية لدخل الموظف.

رابعاً : لقد سمعنا مؤخراً عن امكانية انضمام الاردن إلى الاتفاقية الدولية العامة للتعرفة والتجارة ونخشى ان يؤدي هذا الانضمام إلى اضعاف الحماية لمنتجاتنا المحلية الصناعية والزراعية وغيرها، ويحتاج ذلك منا إلى وقفة دراسية صادقة لهذه الاتفاقية، هذا واننا نرى ان تهدف الاصلاحات الضريبية وقانون ضريبة المبيعات الجديد إلى عدم ايذاء منتجاتنا المحلية التي نرى انها ستكون قادرة على تحسين جودتها من خلال التنافس المحلي في المدى القصير وصولاً إلى منافسة الانتاج الخارجي في المدى الابعد، ان من المهم لنا ان نبني صناعة وطنية حتى لو كان ذلك يعني التضحية في المدى القصير بالجودة العالية ذلك ان الوطن والمواطن وتخفيف البطالة لهم الاولوية على الجودة العالية للمنتجات الاجنبية، اضافة إلى ان ناتجنا المحلي هو الذي يقدم الكمية المضافة لاقتصادنا ويحسن بالتالي من مستوى معيشة المواطن فضلاً عن التأثير الايجابي لهذا الامر على ميزان مدفوعاتنا.

خامساً : اننا نرجو من معالي الوزير ان يوضح لنا توقعاته او معلوماته الثابتة

عن مدى امكانية مسامحة الاردن بجزء من ديونه الخارجية كما حصل في بعض الدول الشقيقة والاجنبية. ويتطلب ذلك معرفة دقيقة لحجم الدين ومدى ما يمكن المسامحة به أو شراؤه لاسيما وانه يشير لذلك في خطاب النوايا.

سادساً : اننا نرجو من معالي الوزير ان يوضح لنا إلى اين وصلت الجهود لتخفيف الحصار على ميناء العقبة، وهو الامر الحيوي في تدفق حركة المرور التجارية من وإلى الاردن.

سابعاً : ذكر معالي السيد وزير المالية بان من اهداف موازنة ١٩٩٤، استرداد القيمة الحقيقية للخدمات. نرجو ان يتم اعطاء بعض التفاصيل لتلك الخدمات وشرح الالية التي ستستخدم لتنفيذ ذلك. اننا نرجو ان لايكون ذلك على حساب مستوى المعيشة للمواطن الذي يعاني كفاية من ارتفاع اكلاف المعيشة دون ارتفاع مواز في دخله.

ثامناً : فيما يتعلق بخطط استبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات فاننا نرجو من معالي السيد الوزير ان يقدم لنا الايضاح اللازم حول حجم المبالغ المتوقع تحصيلها من ضريبة المبيعات وهل هو اكبر من مجمل ضريبة الاستهلاك واذا كان الامر كذلك فكيف سيؤثر ذلك على الارتفاع الوسطي لاكلاف المعيشة لدى المواطن؟

تاسعاً : ان البيانات المرفقة بالموازنة تبين بان ميزان المدفوعات الاجمالي كان سيحقق عجزاً مع نهاية سنة ١٩٩٣ بمبلغ ٦٩٤ مليون دولار امريكي، ونسأل كيف تمت تغطية هذا العجز اذا كانت احتياطات المملكة من العملات الاجنبية حسب خطاب الموازنة بقيت مستقرة بانخفاض نسبي بسيط، علماً بان ذلك الرقم يأخذ بالاعتبار المساعدات الخارجية والاقتراض وكل حسابات رأس المال؟؟

عاشراً : اننا نعرف بان السياسات الحكومية الراهنة تتبنى سياسات تحول الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وفي واقع الحال ليس هنالك في خطاب الموازنة او الموازنة نفسها ما يبين ان هناك تدفقات نقدية لصالح الحكومة مقابل التخلي عن بعض المشاريع المملوكة منها لصالح القطاع الخاص.

هل لمعالي السيد الوزير ان يبين لنا ما هو الموقف الحالي من مشاريع الخصخصة وهل هنا مداخيل متوقعة منها لم تبينها الموازنة؟ اننا ايضاً حريصون على التأكد من ان الخصخصة لن تقتصر على المشاريع الناجحة فقط او التي تشكل احتكاراً للعمل يؤدي بالضرورة لنجاحها المالي وانما لجميع المشاريع وبحيث يستطيع القطاع الخاص ان يحولها جميعها إلى مشاريع منتجة وناجحة.

دولة الرئيس، السيدة والسادة الزملاء،

لقد اتضح بشكل جلي ونحن نتابع صندوق المعونة الوطنية عبر سنواته السابقة ان المخصصات المرصودة له قد تم استخدامها في اغراض انتخابية وسياسية، وقد شهدت السنوات الاربعة السابقة هجمة من وزراء التنمية الاجتماعية المتعاقبين لتجيير اموال الصندوق إلى مناطقهم الانتخابية ومحافظاتهم، ولدى المجلس ولدينا ولدى القاصي والداني ما يثبت سوء استغلال هذا الصندوق لغايات ارضاء المحاسيب (والشلل). ولعلنا اذا ما تقصينا خروج مدراء الصندوق واحالتهم للتقاعد، ندرك جيداً الصراع ما بين وزراء التنمية الذين استهدفوا استخدام الصندوق لغايات خاصة، وما بين المدراء العامين الذين حاولوا ان يعملوا ضمن الانظمة والقوانين لتحقيق اهداف الصندوق.

والسؤال المطروح لماذا يستمر الوضع على هذه الشاكلة ولمصلحة من؟ ولهذا فانني اطالب بدعم وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري والطلب إلى الحكومة الكريمة تزويد مجلس النواب بنسخة عن التقارير الدورية لاعمال الديوان.

دولة الرئيس، السادة الزميلة والزملاء، لقد مرت الحركة التعاونية الاردنية بعدة مراحل خلال مسيرتها الطويلة، وقد ساهمت بشكل ملموس في مسيرة البناء والتنمية في الاردن وفي مختلف القطاعات.

وقد كانت الحركة التعاونية الاردنية من افضل النماذج التعاونية في المنطقة إلى ان تم تأسيس المنظمة التعاونية الاردنية عام ١٩٦٨، ومرت المنظمة التعاونية بصعوبات عديدة من أهمها :

أ ـ وقف اعمال الاقراض في البنك التعاوني منذ عام ١٩٨٨، بدل تصحيح اسس وأساليب الاقراض وحيث يشكل البنك التعاوني مصدر الدخل الرئيسي للحركة التعاونية.

ب ـ تضخم الجهاز الوظيفي فيها وخاصة بعد نقل مشروع الاعلاف إلى وزارة التموين.

جـ ـ قيام المنظمة التعاونية باعمال ومشاريع خدمية ليست من صلب عملها كمؤسسة اهلية، وكان اغلب هذه المشاريع والانشطة يواجه خسارة متنامية.

ان الوضع المالي والاداري للمنظمة التعاونية الان يقتضي اتخاذ اجراءات حاسمة من قبل الحكومة لتصحيح مسار الحركة التعاونية الاردنية ولتعود كما كانت سابقاً حركة بناءة قادرة على خدمة الاعضاء والمجتمع، ومن الاقتراحات الرئيسية :

١ ـ تعديل قانون المنظمة التعاونية لتصبح مؤسسة رسمية عامة، لتشرف وتراقب

الحركة التعاونية وتوجهها في الاتجاه السليم، ويمكن تسميتها (مؤسسة التنمية التعاونية).

٢ ـ قيام الجمعيات التعاونية الاولية بتأسيس اتحادات نوعية أو اقليمية، واتحاد تعاوني مركزي للقيام باعمال الخدمات التعاونية المختلفة.

ان شأن المنطقة التعاونية الاردنية شأن بعض مؤسساتنا التي تسكت الحكومات عنها ومن اجل مصالح فردية حتى تصل الامور بهذه المؤسسات بشكل يصعب تصحيحها وتسيء إلى سمعة الاردن الاقتصادية والاجتماعية، علماً بانني وكعامل متطوع في الحقل الاجتماعي واعايش هذا الحقل كل عمري فانني لم اجد ما يبرر مثل هذا الصمت، لا بل وان الحاجة والمصلحة الوطنية العليا تستدعي دائماً من المسؤولين متابعة مستمرة لمثل هذه القضاياع والا ما هو مبرر الرقابة والرقابة المالية والتقارير السنوية إلى اخر ذلك من كل وسائل المتعابعة الموجودة لدينا.

واقع الخدمات الصحية
في محافظة العاصمة

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ، لاشك ان لوزارة الصحة مراكز صحية في مختلف انحاء العاصمة وضواحيها، الا ان محافظة العاصمة تفتقر إلى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ولكي تكفي اسرتها سكان محافظة العاصمة والتي يزيد عددهم عن مليون وربع مواطن يوجد مستشفى واحد في عمان يتبع وزارة الصحة وهو مستشفى البشير الذي بني على عدة مراحل منذ اكثر من اربعين عاماً وحيث ان طبيعة البناء وتباعد الاقسام عن بعضها البعض يمثل اعاقة دائمة للخدمات المثلى لهذا المستشفى فان عدد الاسرة فيه اقل بكثير من الحاجة الطبيعية لعدد سكان محافظة العاصمة كما ان تباعد واتساع مناطق محافظة العاصمة وتناميها المطرد يوجب بناء مستشفى او اكثر في مناطق العاصمة الاخرى بالاضافة لبناء مستشفيات توليد في عدد من المناطق وذلك للتخفيف عن كاهل المواطن بخصوص التكلفة العلاجية الباهظة والتي تزداد بشكل كبير وقد حدا هذا الامر بالقطاع الخاص إلى اقامة مستشفيات خاصة زاد عددها عن العشرة مستشفيات بالاضافة إلى ما يتم اقامته حالياً وذلك بهدف تحقيق ارباح خيالية من حساب صحة المواطن، وان عدم قيام الحكومة بالتوجيه لاقامة المستشفيات العامة يوحي وكأن هناك سياسة غير معلنة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

الا انه تبقى لدينا فئة المواطن غير المقتدر على الاستفادة من خدمات المستشفيات الخاصة نظراً لارتفاع اسعارها ويحتاج منا ذلك إلى ان نضع مخططاً واضحاً في هذاالمجال يغطي هذه الثغرة.

وانني اطالب بضرورة اقامة مستشفى اخر يتساوى بالحجم مع مستشفى البشير ليخدم سكان العاصمة وخاصة المناطق الفقيرة في شرقها وجنوبها.

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ، ان المتتبع للتغيرات الديمغرافية التي شهدها الاردن خلال النصف الثاني من هذا القرن يلاحظ تضاعف عدد سكان الاردن من نصف مليون عام ١٩٥٢، إلى اربعة ملايين نسمة عام ١٩٩٢، وهذا النمو السريع الذي حصل في الاربعة عقود الماضية، لم يكن فقط نتيجة للهجرات القسرية لسكان الضفة الغربية عام ١٩٤٨، وعام ١٩٦٧، بل كان ايضاً نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان والذي تجاوزت معدلات الخصوبة الكلية في الاردن خلال التسعينات ٧,٢ لكل امرأة ومعدلات النمو السكاني ٣,٦٪ واذا ما استمر هذا النمو السكاني فان عدد السكان المتوقع مع نهاية هذا القرن سيتجاوز ٥,٥ مليون مواطن.

وتصوروا كم يؤثر ذلك على قدرة الدولة في تأمين الخدمات الاساسية لجميع المناطق وبنفس المستوى، وكم سيتطلب ذلك من زيادة على الموازنة لتأمين هذه الخدمات.

الا انني اود التذكير بامور على جانب كبير من الاهمية من وجهة نظري ونحن بحاجة إلى مراعاتها مستقبلاً وهي :

١ ـ بلوغ معدلات نمو سكانية مناسبة ومعطيات التنمية المستديمة في الاردن.

٢ ـ ترشيد النمو الحضري والتركيز على الريف من اجل تحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان.

٣ ـ تشجيع المنظمات الاهلية والقطاع الخاص للمساهمة في التنمية البشرية ولدعم عملية التنمية الشاملة.

٤ ـ دعم الهيئات الاجتماعية التطوعية وخاصة تلك التي تعتني بشؤون المرأة للقيام بدورها في مجال توعية النساء بغية تأهيلهن للاسهام والمشاركة في مسيرة التنمية بنسبة اعلى مما هي عليه الان.

واني امل ان خطط التنمية المستقبلية والموازنات المرتبطة بها ستراعي هذه الامور مستقبلاً.

مطالب واحتياجات الدائرة الرابعة في
جنوب عمان

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ،

لقد شرفني اهالي هذه الدائرة بان اكون ممثلهم في مجلس الامة اثر الانتخابات النيابية الاخيرة وعلى ذلك فان اولى المهام التي احملها هي معرفة المشاكل والاحتياجات التي يعاني منها اهل هذه المنطقة، ويسعدني بان ابين فيما يلي احتياجات وتطلعات ومطالب هذه المناطق وهي بمجملها احتياجات مشتركة :

١ ـ انشاء مدينة رياضية في جنوب عمان علما بان الارض مستملكة في القويسمة وبانه

تم الاتفاق ما بين امانة عمان ووزارة الشباب لتنفيذ هذا المشروع واخذ مجلس الامانة قراراً بذلك واجل العطاء وخصصة وزارة الشباب مشكورة هذا العام ٦٥٠ الف دينار في الباب الثاني الفصل الثاني من الموازنة لعام ١٩٩٤ لهذه الغاية، إلا ان المشروع جمد بدون ذكر الاسباب.

٢ ـ الخدمات والبنى التحتية والخدمات المصاحبة المرتبطة بهذه المناطق وتتمثل هذه المطالب من الخدمات في :

- تغيير شبكات المياه المهترئة.
- ضعف ضخ المياه.
- حل مشكلة الواجهات العشائرية لعشائر الحديد.
- العمل على توسيع الشارع الدائري الذي يربط جمرك القويسمة على شارع مادبا ـ بشارع الزرقاء ـ عمان، والذي وعدت الحكومات السابقة بتنفيذه بمسربين الا انه لازال على حاله يهرس الضحايا يومياً لضيقه وكثرة السيارات التي تؤمه.
- افتقار بعض هذه المناطق للتيار الكهربائي وكذلك إلى الطرق المسفلتة.
- الحاجة إلى انارة الشوارع في معظم المناطق المذكورة.
- يحتاج نادي التعاون في الطيبة إلى تخصيص قطعة ارض لاقامة مقره عليها.
- الحاجة إلى مراكز صحية متكاملة.
- حل مشكلة المجاري الصحية وخاصة في مخيم الطالبية.
- توسيع وتطوير خدمات مركز صحي الجيزة.
- العمل على اقامة قاعة عامة للمناسبات الاجتماعية في ام قصير والمقابلين وكذلك في الطيبة والجويدة وخريبة السوق وجاوا.
- السماح للاهالي في الطالبية ببناء الدور الثاني لاستيعاب الزيادة في اعداد الاسر.
- انارة الشارع الذي يربط اسكان التطوير الحضري / ام نوارة شرق القويسمة بشارع اليرموك.
- حل مشكلة المواصلات حيث ان بعض المناطق لايتوفر لديها اية حافلات خاصة في العلكومية وضاحية الامير علي والتطوير الحضري في ام نوارة.
- توسيع وتصليح الشارع الرئيسي الواصل بين سحاب وخشافية الدبابية.
- ترفيع مجلس قروي خشافية الدبابية الى بلدية والذي مضى عليه عشرين عاماً وعدد السكان يساعد على ذلك.
- انشاء نادي رياضي للشباب في منطقة خشافية الدبابية والشوابكة والعبدلية علماً بان الارض اللازمة لذلك متوفرة.

- توسيع التنظيم ليشمل المنازل المتواجدة في الاراضي الزراعية لخشافية الدبابية.
- انشاء مدرسة حرفية في خشافية الدبابية لتخدم ابناء الدبايبة والشوابكة والعبدلية.
- تعبيد الشارع المؤدي من خشافية الشوابكة حتى قعفور مروراً بأراضي العليا.
- حاجة قضاء سحاب إلى مستشفى بسعة ١٠٠ سرير علماً بان البلدية قد قدمت الارض لوزارة الصحة.
- تحويل المركز الطبي في المدينة الصناعية في سحاب إلى مستشفى للتوليد.
- رفع قضاء سحاب إلى متصرفية.
- تخصيص قطعة ارض لاقامة مقر وملاعب لنادي سحاب الرياضي، هذا

واذا ما كانت هناك من كلمة أخيرة في هذه العجالة، فان طبيعة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الاردن بحاجة إلى تكثيف الجهود الشعبية والحكومية والتوجه إلى بناء مجتمع العدالة والتكامل لتكتمل صورة الاردن الديمقراطي وليستفيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة قطاعات المواطنين بدون استثناء ولنستطيع ان نتغلب على الاحساس الذي تعيشه قطاعات المجتمع المختلفة بان الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا.

وعلينا ان لاننسى التحدي الكبير الذي يعيشه الاردن وتعيشه المنطقة في خضم حمى التنازلات لتحقيق خرافة السلام والتي تهدف إلى تركيعنا اقتصادياً وتدمير كل منجزات هذا الوطن والارض المحتلة والتي تعيش في وضع مأساوي كبير، ويتطلب منا دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الارض المحتلة بكل الامكانيات والوسائل فنحن جميعاً في قارب واحد علينا ان نعمل سويا للوصول إلى ارض السلامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، السيد ابراهيم شحدة

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الاخوة الافاضل ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لم اكتشف حتى هذه اللحظة المهمة الجليلة او الاجل التي مازلنا نختصر الوقت لنوظفه من اجلها اذا كان كل ما مر علي في هذه الفترة القصيرة يشكل موضوعات لايشكل التوقف او النقاش او البحث مع ما يتطلبه من وقت

ويقلل من الدافعية إلى الحديث هذا الذي يسمى نقاشاً، ولم استطع بعد ان استوثق من كونه كذلك وكل يقول ما لديه ويمضي وتمضي معه مطالباته واقتراحاته ويؤلم اكثر ان يتحدث المرء وسوط الوقت فعرق دمائه يجلده واحب شيء لسامعه ان ينهي حديثه وفي ضوء هذه الاعتبارات فانني ساعرض فقط إلى الجزء الاول من كلمتي والذي اعتبره الاهم والذي تناولت فيه مواد قانون مشروع الموازنة من حيث كونها مواد قانون، وما يتوفر لها من مواصفات القاعدة القانونية وما يلزم منها وما يلزم حذفه او انتصاره وما تلزم اضافته اليها لتستكمل شرائطها من حيث كونها كذلك واهم هذه الشرائط.

ان ترتبط القاعدة القانونية بجزاء حال اللي وقعوا عند مخالفتها.

واستعرضت بعد ذلك تقرير ديوان المحاسبة وقانون ديوان المحاسبة وتعرفت على الصعوبات التي تواجه امكانية تطبيقه بعد تحقيق النفقات وتخصيصها للغايات المختلفة ووجدت ان تعديل قانون المحاسبة امر صعب كما تعرفون فانا نلاحظ ان قانون الموازنة مرن وقصير الامد ويحتمل ان تضمنه ما يجب ان يضمن وخاصة في ما يتعلق بالجزاءات وضمانات التطبيق لمن كان يهمه شيئاً من ذلك فانني سأودع الكلمة للامانة الكريمة ولا ادري ان كانت ستجد طريقها إلى ذهن او إلى غيمية. وتعرضت بعد ذلك إلى الموازنة كمفهوم وكعملية تدار من قبل الحكومة، سواء ما تعلق بالعجز او الوفر او التوازن، واستعرضت بعد ذلك ما اراه من ثوابت وانتقلت بعدها إلى التعرض إلى موضوع المحافظات او بما اسمي باللامركزية وقلت ما رأيتُ قوله في كل ذلك.

اما عن المطالب والخدمات، فانني لا استطيع وجدانياً ان انطلق من كون الحكومة لاتعرف او لاتريد وكل الذي استطيع ان اتخيله انها لاتستطيع ويظل العجز بتلبية الحاجات باختلافها في كل مرة قائماً وابدياً وازلياً بالنسبة للحكومات باختلافها، وبغض النظر عن النظم اقتصادية كانت او اجتماعية او سياسية، وتظل سياسات الحكومات والمجتمع الذي يتولى الجمع من خلالها تدارك النقص المؤكد في كل مرة هي ما يمكن ان يتطرق اليه ويعرض اليه وان يشجع الجميع عليه.

ولذلك فقد وجدتني مضطراً إلى قراءة شيء مما يمكن ان يندرج تحت باب المطالب فانما اردت من ذلك ان اجعله جزءاً مما اعتقد وارجوا الا اكون واهماً ان بعض ما يمكن او يجب عمله لتلافي هذه الصعوبات مستأذن الجميع بان اقرأ لنفسي وبغض النظر عن الاذان تصغي او لا تصغي.

دولة الرئيس ،،، حضرات النواب المحترمين ،،

لايخفى على أحد أن السياسات المالية والاقتصادية العامة للدولة وليست الموازنة فقط هي التي ترسم الصورة النهائية لمحصلة الاداء العام، ومع ذلك فان موازنة الدولة انما تعتبر اهم مؤشر على التوجه العام، وبدراسة جداول مشروع قانون الموازنة فانه يمكن القول ان شرائح من المواطنين مازالت غير موضع اهتمام ولم تجد حتى اللحظة مكانها المأمول من الرعاية وأعني ابناء البادية والارياف والمناطق الشعبية وأخص هنا مخيمات الطوارىء في انحاء المملكة والتي مازال ابناؤها يدفعون ضريبة المواطنة عطاء ووفاء ويتحملون في الوقت ذاته اعباء وضع ساهمت البشرية كلها تقريباً في أن يجدوا انفسهم فيه، يكدون ويعرقون ويكافحون ويسهمون في كل مجالات العطاء وتقيدهم صفة المكان وتقف حائلاً بينهم وبين أبسط مستلزمات العيش والكرامة الانسانية، ويكفي في هذا المجال ان أشير وأنا أدقق بنود الموازنة إلى أن ما تم رصده لدائرة الشؤون الفلسطينية والتي تشرف على مخيمات البقعة والوحدات والحسين والزرقاء وسوف وغزة وحطين والشهيد المفتي واربد والطالبية وغيرها هو مبلغ مليوني دينار فقط، ولعلم حضراتكم فان هذا المبلغ يشمل اغاثة النازحين واثمان الكتب المدرسية التي تدفع لوكالة الغوث واجور الاراضي ومشروعات المخيمات في الوقت الذي كانت وزارة شؤون الارض المحتلة في حينه تعاني عجزاً عن الوفاء بهذه الاحتياجات برغم ان مخصصاتها في ذلك الوقت كانت تزيد على ستة ملايين ديناراً، ولا أدري ما الذي سيتم عمله الان بعد ما طرأ من زيادة في الحاجات الاساس وانخفاض في المخصصات على النحو المذكور وفي الوقت الذي تدنت فيه خدمات وكالة الغوث إلى حد الانعدام في كثير من المجالات، فضلاً عن ان المخيمات المذكورة لاتفيد من كثير من القوانين والانظمة والمؤسسات ومجالات الرعاية، فمجالات العمل والتوظيف محدودة وما يترتب عليها من انتفاع بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والمكرمة الملكية والمنح التعليمية والمؤسسات العسكرية والمدنية وصناديق المعونة والتشغيل اما معدومة او محدودة للغاية. ومع تقديرنا للاعتبارات السياسية وظروف القضية، الا ان ذلك يجب ان لايعني ان يدفع ابناء المخيمات ضريبة المواطنة وثمن تمسكهم بحقهم في العودة واصرارهم على ان يظل وضعهم الشاهد على جريمة شارك في ارتكابها دول وأمم، لا قول انه قد آن الاوان لان يرتسم هؤلاء على خريطة الوطن بما هم كما رسموها بكفاءة واقتدار بما عليهم مع تقديري واعتزازي بما حققته الحكومات المتعاقبة لهم حتى الان الا انه وتحقيقاً لقدرة اكبر على الخدمة والتخطيط فانه يكون قد آن آوان اصدار نظام يراعي خصوصية اوضاع المخيمات ويضمن في الوقت ذاته انتفاعهم من القوانين

والانظمة والعوائد الثابتة ومنها عوائد البلديات وفق احكام المادة (٥٢/٣/ج) من قانون البلديات وتكييف اوضاعهم وفق الانظمة والقوانين بما يحقق الحد الادنى من ظروف العيش المنظم الكريم. ولما كانت المناطق المذكورة تشكل اقل الشرائح الاجتماعية حظاً فانه لا اكثر تدليلاً على جدية التصدي لهذه القضايا من أن تبدأ مؤسسات الخدمة والرعاية بها وتعمل فيها وأخص منها مؤسسات الصحة والتعليم ومكاتب العمل والضمان وصناديق المعونة والتشغيل حتى لا تكون هذه المناطق اخر من يسمع بها او يعرف عنها شيئاً، ومثل ذلك ما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية والتي لم ينجح منها الا ما أقيم إلى جوار المخيمات والمناطق الشعبية باختلافها والغريب هنا ان حوض البقعة مثلاً مازال محظوراً على المشروعات الصناعية حتى بعد تمديد شبكة الصرف الصحي.

وتأكيداً لمنهجية الموازنة وتضييق الفجوة بين الطبقات وتحقيقاً لقدر اكبر من الانخراط والتكيف فانه قد آن الاوان لان تكون سكنى المخيمات والمناطق الاقل حظاً في المدن والارياف ميزة لغايات التعليم والضمان باشكاله والتشغيل والتوظيف، وكلي ثقة بأن الحكومة ستأخذ ذلك بالاعتبار مقترحاً أن يتم ذلك على شكل علامات أو نقاط تضاف إلى معايير المنح والانتقاء حتى لاتظل المشكلات تولد المشكلات وحتى لاتكون سكنى المخيمات والمناطق الاقل حظاً مأساة مستمرة.

واذا كان هذا هو حال ابناء المخيمات والارياف بشكل عام فان الوضع اشد ايلاماً بالنسبة لابناء قطاع غزة سواء داخل المخيمات أو خارجه برغم أن معظمهم قد ولد على هذه الارض ويكتسب صفة المواطنة بنص القانون، ولا أرى أنه يتعارض مع ذلك أو يكفي لتعطيله قرار سياسي، فالقانون هو الذي يجب ان يطبق على الفلسطيني بصفته انساناً ومواطناً إلى أن يصبح بالامكان تطبيق القرار السياسي عملياً، وبهذه المناسبة فانه لا اساس للخشية من أن ينسى هؤلاء الناس هويتهم أو أن لاتجد فلسطين من يسعى إلى استعادتها أو أن لاتجد الدولة الفلسطينية المواطنين ليقيموا على أرض فلسطين بعد تحريرها بأذن الله لمجرد ان الاردن قد استضافهم وشاركهم لقمة العيش ومنحهم حقوقهم التي نص عليها دستور وقوانين بلد الانصار هذا، كما أنه لا محل للخشية من ان يكون ذلك على حساب احد سواهم ونحن بفضل الله تعالى في هذا البلد الطيب مازلنا نستوعب جيوشاً من العاملين والوافدين باختلاف جنسياتهم واديانهم، بل ان انخراط هؤلاء في الحياة العامة بما لهم وما عليهم انما هو دليل صحة وعنوان تقدم وعنصر من عناصر تجسيد الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية والازدهار.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ومرة اخرى وبتدقيق جداول الموازنة فان الملاحظ ان شيئاً من الامال او الوعود بل وحتى القرارات التي صدرت عن مجلس الوزراء الموقر بخصوص البلقاء وحوض البقعة لم تجد مكانها بين بنود الموازنة واذكر من ذلك نقل محطة التنقية في حوض البقعة، واستكمال تجهيزات مستشفى السلط، وانشاء مستشفى في حوض البقعة ومعالجة الانهيارات في مدينة السلط ومرافق المدينة الرياضية فيها وتنظيم الحرف والصناعات في الحوض ومعالجة البيئة في الفحيص وماحص وتنظيم الانتاج الزراعي وتسويقه ودعم المزارعين في الاغوار وغير ذلك كثير، كما لم أجد ولم استطيع التعرف على المخصصات المرصودة لاحداث وظائف جديدة أو تحسين أوضاع الجهاز القضائي والموظفين أو المتقاعدين ومعالجة الفقر أو البطالة بشكل عام وعلى نحو محدد.

واذا كان كثير مما ذكرته يحتاج إلى قرارت وسياسات اكثر مما يحتاج إلى مخصصات ونفقات، وثقة مني بان السياسة توفر المال وليس المال هو الذي يرسم السياسة ورغبة في انتعاش الامال بتحقيق كثير مما طالب به الاخوة النواب وبالمناسبة فانني اتبنى مطالبهم جميعاً او تسعى الحكومة الموقرة الي تحقيقه وعلى امل ان أتقدم بما أرى لزوم تقديمه من دراسات وابحاث ومشروعات وقوانين وأنظمة في حينه، الا انني ارى وبالاضافة إلى ما دعوت اليه سابقاً ارى ان الحاجة تدعو إلى:

١ ـ تقسيم وتحديد المناطق الاقل حظاً واعلانها مناطق تنموية بما يعنيه ذلك من توفير ما يلزم من وحدات ادارية وأخص هنا ضرورة استحداث متصرفيه في حوض البقعة مع ما تعنيه من دوائر ومؤسسات واستكمال خدمة الهاتف فيه، وتخصيص وتوجيه للمشروعات الاقتصادية التنموية وما يعنيه ذلك من اذونات واجهزة تتولى توفير ومتابعة اللازم من قرارات واجراءات، وترخيص واجازة اقامة المصانع والمعاهد والكليات والجامعات وخاصة في حوض البقعة والاغوار الثلاثة والبادية وحتى يتم تأسيس الحكومي منها في هذه المناطق.

٢ ـ تحديد مفهوم الفقر وتحديد اسس منح المعونة وقروض التشغيل وتعميمها وتوحيد سلة الصناديق ذات العلاقة وفتح واجهاتها على المواطنين في مواقع الفقر وليس في مراكز الازدهار.

(بحاجة إلى اسبوع المواطن من الاغوار لما يندل على مكان ما)

٣ ـ تشجيع مؤسسات واطر التكافل الاجتماعي والمؤسسات التعاونية ومظلات

الضمان والتأمين لغايات الصحة والتعليم والبطالة بتأمين الانظمة التي تبين أفضل اسس التعاون اقول هنا تشجيع وتنظيم الحكومة هنا نقد نظاماً فقد لهذه الغاية تمثل افضل صور التكامل والتعاون ودعم كل مشروع ذاتي للضمان أو التأمين بمقدار ما يوفره المشتركون من مساهماتهم الذاتية ولدينا أمثلة عملية تطبيقية على ذلك حتى في مجال الخدمة البلدية في مخيم البقعة بالذات موارد ذاتية ومشروعات تدعى من هذه الجهة وتلك كقرش واحد في كل يوم للاسرة الواحدة.

٤ ـ فرض ضريبة التكافل الاجتماعي للغايات الواردة بشكل مباشر وبنسبة معقولة على عمليات تداول الاسهم والعقارات وانشائها وقروض البنوك كمساهمة من الطبقات الاكثر يسراً لصالح انعاش الطبقات الاقل حظاً ولصالح الطرفين معاً، حيث ان المعروف ان ما يقع في يد الطبقات الاقل حظاً يتراكم بالنتيجة في صالح الموسرين ويزيد من ازدهار مشروعاتهم التي ستجد من سيتعامل معها بعد توفير حد من الحياة الكريمة وانتعاش اقتصادي لايؤثر على اي فئة سلبياً.

٥ ـ وبمراعاة ان ما يقرب من ثلث السكان هم من طلبة العلم غير المنتجين وان قدراً كبيراً من خدمات الامن والمرور والتنظيم والتحسين يشكل جزءاً من مناهج التعليم والتربية فانه يمكن بتخصيص جزء من الانفاق لغايات تأهيل الطلبة وادائهم الخدمة في هذه الميادين تحقيق وفر في الانفاق ودخل للدارسين وتفريغ لذوي الطاقات للعمل في المشروعات الانتاجية وبشكل مباشر.

٦ ـ وفيما يتعلق بالتحريج والتشجير والزراعة وبمراعاة مساحة الاراضي الجرداء والاكتظاظ السكاني في التجمعات وضماناً لزيادة الرقعة المستغلة والحفاظ على ما تتم زراعته وتوفير الماء والرعاية وتحقيق انتاج افضل فانه يمكن رعاية مشروعات مدعومة من الموازنة تضمن تشجيع المالكين بالنسبة للاراضي ذات الملكية الخاصة على مشاركة الاسر من غير المالكين في استثمارها، وتضمن الافادة من الاراضي الاميرية على نحو افضل.

٧ ـ تحديد الاولويات وتسمية (سنة) لتحقيق كل منها ولا بأس من أن تجعل الحكومة من ذلك عنواناً لموازنتها في كل عام، حيث الملاحظ ان الانفاق العام من خلال بنود الموازنة المعروضة يتمثل في الرواتب والاجور والاجهزة والمركبات والمباني والخلطات الاسفلتية والذي يعني انها تقع في حدود تحسين الاداء العام ولا أحد يجادل في أن أفضل ضمانات تحسين الاداء العام هو الحد من المعاناة وتحقيق الحاجات الاساس للمواطنين جميعاً وموظف الادارة

هو مواطن ايضاً ويهمه اكثر من راتبه ان يجد علاجاً لابنه ومدرسة يعلمه فيها وسلعة يستطيع شراءها ومسكناً يقيم فيه وهي امور لا تتم إلا من خلال المشروعات التنموية وليس النفقات التحسينية.

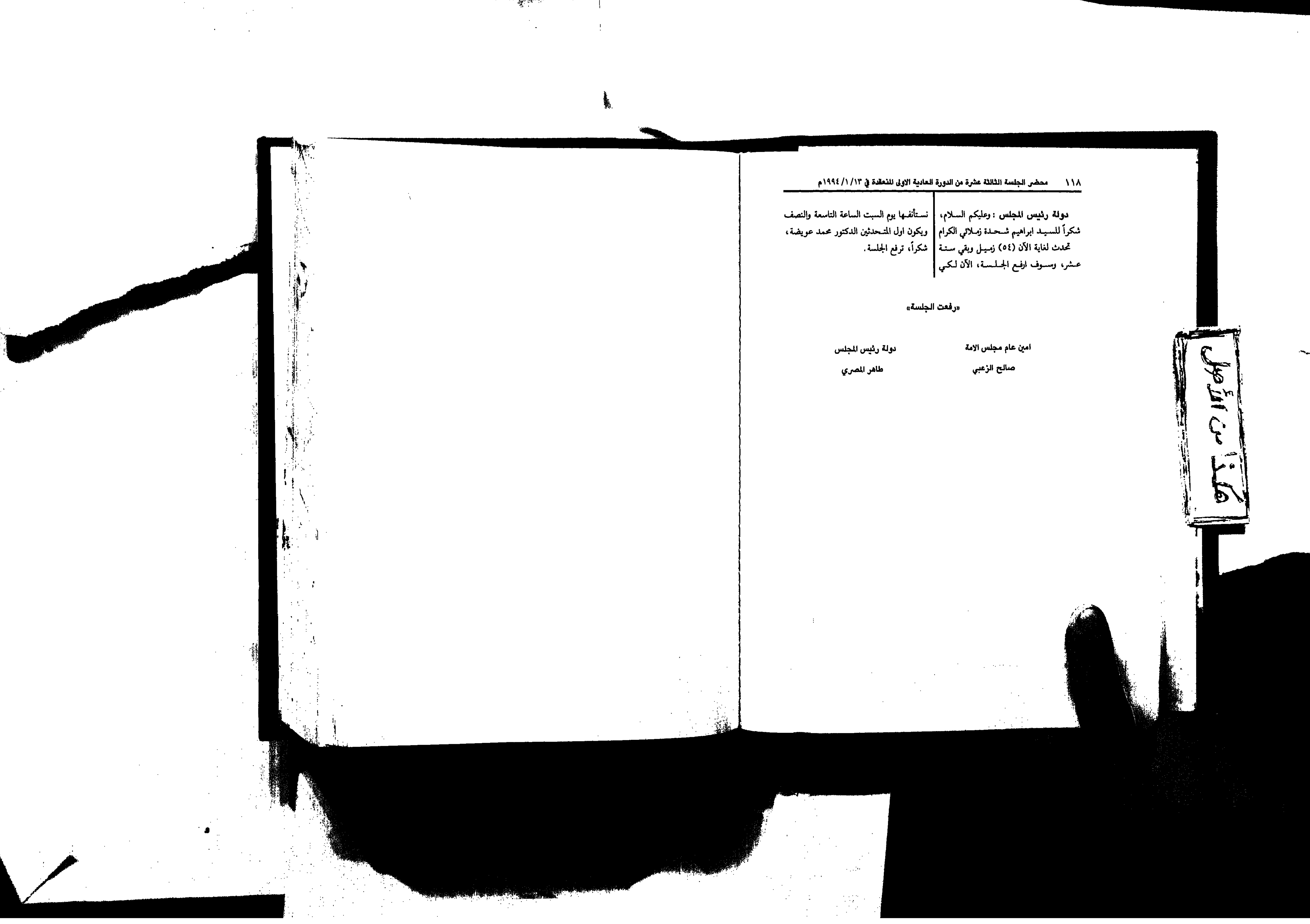
٨ ـ اما عن الدراسات والابحاث فان الواضح ان المبالغ التي رصدت وترصد لهذه الغاية تتم وكأن مؤسسة تعليمية واحدة لم تتم اقامتها بعد أو أن خبيراً واحداً في اي مجال لم نتمكن من اعداده، الامر الذي يدعو إلى أن نستثمر جهود أصحاب الاختصاص في جامعاتنا ومؤسساتنا لاعداد ما نستطيع من دراسات ومتابعة ما نقوم به من مشروعات وهم المؤهلون والعاملون ولو كان بتخصيص مكافآت اضافية لهم اذا كانوا من العاملين أو بدلات لاتعابهم اذا كانوا من الدارسين.

٩ ـ تحقيق التكامل في الاطر الخاصة لدى من يجمعهم الوصف الواحد وخاصة بالنسبة لمن ينتسبون إلى النقابات بان تضاف نسبة إلى اشتراك العاملين فعلاً لصالح من لم يباشروا العمل او لتأمين البطالة ولو كان على شكل سلف تتم تغطيتها وبالمناسبة فكل الحديث عن البطالة والفقر، الفرض هو التشغيل اما ما الذي يحدث لمن لا يعملون فلا احد يهتم بأمرهم، من اطباء ومهندسين ومحامين وعمالاً باختلاف حرفهم وتشجيع ذلك بتوجيه الدعم الحكومي والسلف لهم ولمشاريعهم وليس إلى مشروعات اقتصادية يشكل الواحد منها بعضاً من كثير مما يملكه اصحابها.

١٠ ـ تحقيق قدر من الموازنة وخطوة على طريق التكافل بتخصيص نسبة من عوائد المشروعات الخاصة وخاصة الصحية والتعليمية لصالح غير المقتدرين على توفير العلاج وفرص التعليم. (صور التكافل).

١١ ـ وفي كل الاحوال، ولعل هذا هو الاهم وانا ابحث في الرضى، لان الرضى هو غاية الاداب ولن يتحقق الرضى بكل الدفع والبذل بقدر ما يتحقق بوضوح المعايير واعلانها والتأكيد على مراعاتها وفي كل مرة يجوع الناس وهم يحسون بالانصاف ويرضون ويهللون وبعكس ذلك يظلون من الناقمين، وهذا ما اسأل الله ان لايجعلنا منهم او ممن يؤدي بهم إلى ذلك لاقول وفي كل الاحوال: تحديد وايضاح وتعميم معايير الانتقاء والانتفاع ونشر نتائجها وايضاح ما توفر منها في كل من تم انتقاؤه أو منحه شيئاً او ميزة وخاصة في مجالات التوظيف والتعليم والقروض والمساعدات. وموافاة كل الدوائر ذات العلاقة بتفاصيل ذلك.

وارجو ان اوافي كل صاحب علاقة بالتفاصيل التي اتصورها، شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد ابراهيم شحدة زملائي الكرام تحدث لغاية الآن (٥٤) زميل وبقي ستة عشر، وسوف ارفع الجلسة، الآن لكي نستأنفها يوم السبت الساعة التاسعة والنصف ويكون اول المتحدثين الدكتور محمد عويضة، شكراً، ترفع الجلسة.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة	**دولة رئيس المجلس**
صالح الزعبي	**طاهر المصري**